مفاتيح لفهم السنّة

شريف محمد جابر



من إصدارات موقع السبيل
www.al-sabeel.net



مفاتيح لفَهم السُّنّة

شريف محمد جابر

من إصدارات موقع السبيل

www.al-sabeel.net



طبعة مزيدة

1441 هـ - 2020 م

إهداء

إلى أصحاب الحديث الذين جابوا البلاد شرقًا وغربًا لجمع حديث المصطفى صلّى الله عليه وسلّم وتصنيفه

فهرس

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين..

وبعد، فهذا كتاب أصلُه مقالات كتبتها في **"مدوّنات الجزيرة"** في موضوع السنّة النبوية الشريفة، ناقشتُ فيه بعض أبرز الإشكاليات والشبهات المعاصرة حول السنة النبوية، مع بيان مفهوم السنّة وكيفية التعامل مع المدونة الحديثية. وقد لاقت هذه المقالات قبولا وانتشارا كبيرا في أوساط القراء، ولمستُ الحاجة إليها والظمأ المعرفي لمثل هذه الكتابات التي تعالج إشكاليات مطروحة بشدّة في هذه الأيام، خصوصا مع الهجمة الشرسة على السنّة النبوية، وانتشار الشبهات التي يلبّس بها بعض الكتّاب والمتحدّثين على الناس، رغم احتوائها على كم هائل من المغالطات. فكان حريّا أن نبيّن هذه المغالطات، وأن نقدّم هذه المفاتيح لفهم السنّة النبويّة للقارئ العربي؛ لتقريب فهم طبيعة السنّة وحقيقتها، وبيان مساحات فاعليّتها، ومنهجية نقلها العلمية، وعلاقتها بالقرآن الكريم، وموقعها من الدين وغير ذلك من الأسئلة الفكرية المتعلقة بالسنّة. فهو كتاب يهتمُّ بالتأصيل والبناء أكثر من اهتمامه بالجدل وردّ الشبهات، وهو كفيل – في نظري – بوضع قارئه على أرضيّة صلبة في فهم قضية السنّة، والتي تشكّل ركيزة رئيسية في الإسلام.

لا أزعم الشمول لهذه الدراسة التي تمثّل طريقتي في فهم السنّة وطرحِها بلغة هذا العصر، ولكنّ فكرة نشر المقالات في كتاب واحد – بعد تنسيقها وتهذيبها والزيادة عليها – خطرتْ لي واستحسنتُها حتى لا تضيع هذه المقالات في غمار الشبكة، على وجه الخصوص لكوني كتبتُ معظم هذه الفصول تباعا كسلسلة يُفضي السابق فيها إلى اللاحق. ثم تكرر طلبُ جمعها في كتاب من أكثر من صديق، فعزمتُ على إنجاز ذلك بعد ترتيب وتهذيب وإضافة، راجيا من الله أن يصل هذا الكتاب إلى كل مَن لديه أسئلة أو إشكالات وشبهات تتعلق بالسنة النبوية.

وقد تناولتِ الدراسة الموضوعات التالية:

- بيان حجّية السنة وكونها وحيًا من الله عزّ وجلّ.
- مدخل تأسيسي لفهم السنّة؛ تعريفا بطبيعتها وبالمنهجية العلمية التي مرّت بها نصوص الأحاديث وصولا إلى اجتناء التكليف منها، مع مناقشة أبرز الاعتراضات على

مضامين الأحاديث، والتي تتذرّع بالعلوم الحديثة تارة وبالأخلاق تارة أخرى، وبيان الخلل الفكري الكامن في تلك الاعتراضات.

- تقديم إجابة عن التساؤلات التي تشكك في ثبوت السنّة وتقول بنسبيّة الأحاديث وظنّيّتها وأنها سبب في زيادة الاختلاف في الدين.
- بيان أهمية علم الرواية والرجال، وتفنيد الشبهة التي تزعم أن علماء الحديث انشغلوا بالأسانيد والحكم على الرجال، ثم لم يهتمّوا بالدراية بما فيه الكفاية، أي بمضامين الأحاديث ومدى اتفاقها مع القرآن والقطعيّ من الدين.
- مناقشة الشبهات المتعلّقة بتدوين السنّة، وبيان أهمية تدوين السنّة المكتوبة والحفاظ عليها.
- مناقشة شبهة تقديم المسلمين للسنّة على القرآن، وبيان تهافت هذا الزعم.
- مناقشة شبهة تناول السنّة وكأنها مجموعة من المرويّات الظنية التي لا سبيل إلى التيقّن منها، فبيّنتُ مسارات معرفة المتواتر من السنّة وهي كثيرة بحمد الله، وفنّدتُ شبهة حصر المتواتر في تعريف نظري مستحيل من أجل القول بندرته.
- بيّنت المسارات العلمية التي انتقلت فيها السنّة إلينا، وكيف أنّ "الإجماع" هو أحد المسارات العلمية الراسخة لنقل السنّة إلينا، مع بيان حقيقته وأهميته الكبيرة وكيفية معرفته، والتأكيد على أنّ التنكّر له تضييعٌ للدين وطعنٌ بما بلغنا من معارف الوحي.
- مناقشة شبهة كثرة الأحاديث المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم وكشف الأكاذيب والفضيحة العلمية لمردّدي هذه الشبهة.
- مناقشة شبهة اختفاء نسخة صحيح البخاري الأصلية وبيان كيفية نقل السنّة لنا وأنّ المعتمَد فيها ليس كتابا واحدا أو عدّة كتب.
- مناقشة الطعن بالصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه وتفنيد الشبهات حوله مثل كثرة الرواية والتدليس وغيرها.
- مناقشة شبهة تأخُّر تدوين السنّة حتى عصر البخاري.
- مناقشة دعاة القطيعة مع التراث عموما، وكلامهم بخصوص السنّة على وجه الخصوص، وبيّنتُ أنّ القطيعة التامة مع التراث هي انحراف في المنهج العلمي، تُلزم صاحبها – في حال تنفيذها - بعدم معرفة شيء عن العربية والدين.

- قدّمت نبذة عن أهل الحديث وبعض أئمّتهم الأعلام؛ لتبديد الصورة النمطية التي تم تصويرهم بها، كما لو كانوا مجرّد مجموعة من الرواة فقط، فبيّنت الكفاءات الفقهية والأصولية والفكرية التي توفّرت لدى أهل الحديث، وطرحتُ بعض النماذج.
- ولزيادة الفائدة، أرفقتُ قائمة لبعض الكتب التي تتناول موضوع السنّة بزيادة تفصيل وبسط، لمن أراد الاستزادة في البحث والقراءة.

وأخيرا، تصلح هذه الدراسة أن تكون مدخلا لمحوِ ما علق في أذهان الناس من شبهات وتصورات مغلوطة عن السنّة، وكمنطلق لفهم سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومطالعة مدوّناتها ومصنّفاتها، فهذا هو الجهد الحقيقي الذي ينبغي أن يقوم به كل مسلم، فلا يليق بالمسلم أن يعلم بأنّ كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم موثّق بمنهجية علمية لم تتوفّر لأي شخصية أخرى في العالم، ثم يُعرض عنه ويتجاهله، وينشغل مع ذلك بكلام الناس وقصصهم وأحاديثهم المليئة بالغثاء!

ولا أنسى التقدّم بجزيل الشكر لــ **"مدونات الجزيرة"** على نشرها لهذه المقالات تباعا على شكل تدوينات، وعلى الإذن بنشرها ككتاب، ولموقع **"السبيل"** على نشره للكتاب ولما يقدمه من مواد فكرية مهمّة ومفيدة.

والحمد لله وحده.

24 ربيع الثاني 1439 هــ

12 كانون الثاني 2018 م

شريف محمد جابر

القرآن وحده لا يكفي

يقول الله عزّ وجلّ في كتابه: **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ}** (النحل: 89).

أفلا نكتفي إذن بالقرآن لنعرف أمور ديننا ونترك ما سواه من "تراث" خلّفه لنا التاريخ، بما في ذلك السنة النبوية؟ أليس هذا هو الحلّ للتخلّص من الخلافات الكثيرة؟ فالقرآن كما وصفه الله عزّ وجلّ: **{لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}** (فصلت: 42). فلم يدخله التحريف ولا النقص، ومن ثم يمكننا الاكتفاء به ولسنا بحاجة إلى مرويّات السنة الكثيرة كي نفهم دين الله ونعمل به. هكذا يقولون.

سأجيب في هذا الفصل الموجز عن السؤال التالي: لماذا يستحيل الاكتفاء بالقرآن الكريم؟ حيث سأبيّن استحالة ذلك علميّا استنادا إلى ثلاثة مستويات من النقاش تكفي العقلاء في كشف تهافت هذه الدعوى.

المستوى الأول: كونهم عالة على التراث

إنّ هؤلاء الذين يدّعون الاكتفاء بالقرآن، هم في الواقع لا يكتفون به، ولا يمكنهم فهم ما فيه من دون استخدام أدوات أخرى نقلها لنا سلفنا من علماء الأمة عبر العصور، وهم يستخدمونها فعلا في كل خطاب يسطرونه. وأول هذه الأدوات علوم اللغة العربية؛ فمن أين لهم أن يعرفوا معاني المفردات بل والتراكيب النحوية وأثرها على الدلالة والمعاني البلاغية لولا ذلك التراث الضخم الذي نقله لنا علماء الأمة عبر التاريخ؟

ثم كيف سيعرفون دلالة الكثير من الآيات من دون أن يعرفوا أسباب نزولها؟ وهذه الأسباب موجودة في روايات السنة التي نقلها لنا علماء الأمة فيما يسمّونه هم بـ"التراث"! بل إنّ النصّ القرآنيّ نفسه مخدوم عبر العصور من علماء الأمة، ولولا هذه الخدمة "التراثية" لأصبح نصّا مستغلقا على الفهم؛ فكل علوم القراءات وكيفية تلاوة الكتاب وتفسيره وشكْلِ الأحرف وغير ذلك.. كلّ ذلك ممّا خلّفه لنا علماء الأمة في تراثنا الإسلامي الغنيّ.

ولو سلبْنا هؤلاء المطالبين بالاكتفاء بالقرآن كلَّ ما ذكرناه من مرويّات السنة، ومن ضمنها أسباب النزول، مع القواميس والمعاجم وكتب النحو واللغة والبلاغة والحديث

والتفسير وسائر علوم القرآن، وأزلنا النقاط والحركات عن المصاحف، وغير ذلك ممّا خلّفه علماء الأمة من تراثٍ لخدمة كتاب الله؛ لبقيَ القرآن أمامهم نصّا مستغلقا على الفهم، لا يمكنهم إعراب ألفاظه وفهمها فضلا عن التعامل معه كرسالة وخطاب يصوغ حياتهم. فهُم في الواقع عالةٌ على التراث الذي يطالبون بالاستغناء عنه، ولا يمكنهم فهم القرآن من دونه!

المستوى الثاني: القرآن يأمرنا بما لم يفصّل كيفيّة أدائه

تُعتبر دعوى الاكتفاء بالقرآن أيضا دعوى غير منطقية ولا يمكن تطبيقها؛ ذلك أنّ النصّ القرآنيّ المجرّد لا يُسعفنا في معرفة الكثير من أحكام هذا الدين وأسسه، فهو يأمرنا بإقامة عبادات وشرائع لم يبيّن لنا كيفية أدائها.

فقد قال لنا الله في كتابه: **{وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين}**. فما هي الصلاة التي أمر بها الله في القرآن؟ وما هذه الصلوات الخمس التي نصلّيها كل يوم وشروطُها وأركانُها غير موجودة في القرآن؟ وما هي الزكاة المأمور بها في القرآن؟ ومن أين أتت كل تلك الأحكام التفصيلية في الزكاة إلى أن أصبحت نظاما اجتماعيا يستخلص إعجازَه كبارُ المتخصّصين في الاقتصاد؟

وقال لنا سبحانه في كتابه: **{كُتب عليكم الصيام}**. فكيف سنطبّق هذا الأمر الإلهي وأحكامُه ليست مفصّلة في القرآن؟

وقال لنا عزّ وجلّ **{ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلا}**. فكيف سنطبّق الأمر بالحج وأحكامُه ليست مفصّلة كلّها في القرآن؟

هذا في أركان الإسلام، فكيف إذا علمنا أنّ الكثير من الأحكام الأخرى التي يمارسها المسلمون يوميا في حياتهم ومعاملاتهم، والتي لا يمكنهم القيام بدينهم من دون معرفتها والعمل بها؛ غير مفصّلة في القرآن وبيانُها في السنة؟

بهذا يتّضح أنّ هناك الكثير من أسس الدين التي أمر بها كتابُ الله بينما لا نجد تفصيلها فيه، فكيف يمكننا الاكتفاء به كما يدّعي هؤلاء؟ وكيف يأمرنا الله بشيء دون أن يفصّل لنا كيفية أدائه؟! لا مناص إذن من الإقرار بضرورة التزام السنة.

المستوى الثالث: القرآن يخبرنا بضرورة التزام السنّة

بالإضافة إلى ما ذكرنا سابقا، فإنّ من يقرأ كتاب الله يعلم تمامًا أنّ فيه آيات واضحة بيّنة ترشدنا إلى ضرورة اتّباع السنة، وإلى أنّ نصوص القرآن لا يمكن فهمها والعمل بها من دون السنة.

يقول الله تعالى: **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** (النحل: 44). والخطاب للرسول صلى الله عليه وسلّم، يقول الإمام البغوي رحمه الله: "أراد بالذكر الوحيَ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم مبيِّنًا للوحي، وبيان الكتاب يُطلب من السنة" اه.

ماذا يعني إلغاء هذا البيان (السنّة) والقول بأننا لسنا بحاجة إليه؟

يعني ببساطة تكذيب كتاب الله والزعم بأنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم لم يبيّن ما أنزل الله إليه للناس!

ويعني من جهة أخرى تكذيب الله عزّ وجلّ الذي قال في كتابه **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}** (الحجر: 9). فكيف يكون هذا الكتاب محفوظًا إذا ضاع بيانُه الذي بضياعه تندرس معالم هذا الدين؟!

ويقول تعالى: **{كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ}** (البقرة: 151). والآية واضحة في أنّ وظيفة الرسول صلى الله عليه وسلّم ليست مجرّد بلاغ آيات الكتاب وتلاوتها، بل بالإضافة إلى ذلك: التزكية، تعليم الكتاب والحكمة. ولو اقتصرت الآية على قوله تعالى: **{ويعلّمكم الكتاب}** لكانت حاسمة في أنّه لا يمكن الاكتفاء بالقرآن من دون تعاليم الرسول صلّى الله عليه وسلّم، فهي بيان القرآن. ولكنّ الآية لا تترك لصاحب شبهة مجالا لإنكار وجوب التزام السنة، فقد قال سبحانه: **{ويعلّمكم الكتاب والحكمة}**، ومهما تأوّلنا المقصود بـ"الحكمة" فالمعنى الواضح أنّها شيء زائد عن مجرّد إبلاغ آيات الكتاب، أي إنّها تعاليم زائدة على ما في كتاب الله، وهو ما اصطلح العلماء على تسميته بالسنّة.

وهذه الآيات واضحة في وجوب اتّباع سنّة الرسول صلى الله عليه وسلّم، ومن هنا يظهر تهافت استدلالهم بقوله تعالى: **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ}** (النحل: 89) على عدم الحاجة إلى السنة، فالقرآن نفسه يخبرنا ويبيّن لنا أنّكم أيها المسلمون لن تتمكّنوا من فهم كتاب الله كاملا والعمل بما أمر الله فيه إلا باتّباع السنّة التي جاء بها النبيّ صلى الله عليه وسلم، ويكون هذا داخلا في معنى قوله سبحانه **{تبيانًا لكلّ شيء}**؛ فقد أمرنا بالصلاة

والزكاة والصيام والحج وغيرها، وجاءت كيفية القيام بها في سنّة الرسول صلى الله عليه وسلّم، التي أخبرنا عزّ وجلّ في كتابه بضرورة اتّباعها، أي أنّ الكتاب بيّن لنا من أين نعرف تفاصيل أحكام الدين وكيفية أدائها.

والآيات في ضرورة اتّباع سنّة الرسول صلى الله عليه وسلّم كثيرة، كقوله سبحانه: **{مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّـهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا}** (النساء: 80). وكقوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّـهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}** (النساء: 59). ولكن ما ذكرته في السابق يكفي لإبراز تهافت دعوى الاكتفاء بالنصّ القرآني.

من هنا نفهم معنى ما رُوِيَ عن التابعي الشهير مكحول الشامي أنّه قال: **"القرآن أحوجُ إلى السنّة من السنّة إلى القرآن"**. فهي جملة مختصرة تعبّر عن فهم أولئك السلف الأوائل الراسخ والعميق لكتاب الله، وللعلاقة الصحّية الدقيقة بينه وبين السنّة النبوية. فلو أنّ إنسانًا جلس أمام النبيّ صلى الله عليه وسلّم وهو يصلّي ليوثّق كيفية صلاته، وصلاتُه عليه الصلاة والسلام سنّة واجبة الاتباع، فهو القائل: **"وصلّوا كما رأيتموني أصلّي"** (صحيح البخاري). هل سيحتاج إلى قول الله عزّ وجلّ **{وأقيموا الصلاة}**؟ بينما لو قرأ مسلم قوله سبحانه **{وأقيموا الصلاة}**، لاحتاج بالضرورة إلى معرفة كيفية إقامتها من سنّة الرسول صلى الله عليه وسلّم.

هل السنّة وحيٌ؟

سنقدّم في هذا الفصل إجابة عن السؤال التالي: هل السنّة النبوية وحيٌ من الله أم إنّ الوحيَ مقتصر على القرآن الكريم؟ فإذا كانت الإجابة أنّ السنّة وحيٌ فهي حجّة في دين الله؛ لأنّه لا يجوز أن يُنسب شيءٌ إلى الدين إلا أن يكون مصدره الوحي، وإذا لم تكن السنّة وحيًا لم تكن حجّة في دين الله.

هل الرسول مبلّغ أم مشرّع؟

وقبل أن نجيب عن السؤال الأساسي في هذا الفصل أودّ أن أتطرّق إلى عبارة غير علمية ترد في محاولة الإجابة عن هذا السؤال، وهي قول بعضهم: إنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم مبلّغ وليس مشرّعا، يريدون بذلك أن ينفوا عن السنّة النبوية أي حجّية شرعية، باعتبار أنّ مهمّة الرسول هي مجرّد البلاغ عن الله عزّ وجلّ، كما قال تعالى: **{ما عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ}**. ويحلو لبعضهم أن يضيف إلى ذلك قوله عزّ وجلّ: **{إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ}**، ليؤكّد بأنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم كان مجرّد متّبع لما في الوحي.

والحقّ أنه لا تناقض بين أن يكون الرسول صلّى الله عليه وسلّم مبلّغًا عن ربّه، وأن تكون السنّة وحيًا من الله عزّ وجلّ، كما أنّ كتاب الله وحيٌ من الله عزّ وجلّ، فهو في تلاوته للكتاب وبيانه وتعليمه مبلّغ عن ربّه، وهو في سنّته القولية والعملية مبلّغٌ عن ربّه، ولا يُخبر أو يشرّع من عند نفسه. وكذلك لا تناقض بين أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم متّبعًا لما جاء في الوحي، وأن تكون سنّته عليه الصلاة والسلام وحيًا تلقّاه من الله عزّ وجلّ وعلّمه لأمّته، فليس شيءٌ من هذه الآيات وأمثالها يدلّ على إبطال حجّية السنّة النبوية وصفة الوحي عنها، ولهذا نجد أنّ الآية التي أمرتنا بأن نطيع الرسول صلى الله عليه وسلّم إلى جانب طاعة الله عزّ وجلّ، وأخبرتنا بأنّ الهداية متعلّقة بطاعته عليه الصلاة والسلام تأكيدا لأهميّتها؛ هي نفسها أخبرتنا بأنّه ما على الرسول إلا البلاغ المبين، قال تعالى: **{قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ۚ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}**.

القرآن يدلّنا على أنّ السنّة وحي

لعلّه من المهم أولا أن نضع أمام القارئ بعض الآيات التي تدلّ دلالة قاطعة على أنّ هناك وحيًا يوحى إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم إلى جانب الوحي بالقرآن: قال تعالى: **{مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}**، ودلالتها واضحة لمن يفقه شيئًا من العربية. وقال سبحانه: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}**، وهذه أيضا دلالتها واضحة؛ إذ لو كان الوحي مقصورا على كتاب الله لاكتفى بردّ النزاع إلى الله. وقال عزّ وجلّ: **{فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}**، فجعل مخالفة أمره عليه الصلاة والسلام – وهو وحيٌ – عصيانًا يُحاسب عليه الإنسان. وقال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ}**، فالله يدعونا على لسان رسوله بكتاب الله، ولكنه أضاف الرسول لأنّه يدعونا لما يحيينا من الوحي الذي في سنّته. وقال سبحانه: **{وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا}**، فجعل الله سبحانه ما يقضيه الرسولُ صلى الله عليه وسلّم واجبَ الاتباع إلى جانب ما يقضيه الله في كتابه، وجعل عصيانَ الرسول ضلالا مبينًا. وهذه الآيات كافية لمن كان له عقل. فإذا قال قائل: أين أنت من قوله تعالى **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ}**، قلنا له: أين أنت من هذه الآية؟ فالآيات التي ذكرناها هي من تبيان الكتاب وفيها؛ وجوب طاعة الرسول والاستجابة له، وأنّ الهداية متعلّقة بطاعته، وأنْ تردّ ما تختلف فيه إلى الله والرسول، وغيرها آيات كثيرة بيّنتْ لك مقام الرسول الذي تُنكره!

ومن الأدلة القرآنية أيضًا قوله تعالى: **{قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ}**. فأثبت سبحانه "التحريم" له عزّ وجلّ ولرسوله صلى الله عليه وسلّم، وهل يكون التحريم بغير وحي؟

ويقول سبحانه في تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة: **{وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ}**. فأثبتت الآية أنّ هناك قبلة كان عليها الرسول والمسلمون بأمر من الله، لقوله **{جعلنا القبلة}**، فالله عزّ وجلّ هو الذي جعلها، فأين نجد في كتاب الله هذا التشريع بالصلاة إلى تلك القبلة والذي استمر لمدة ليست بالقليلة؟ وإذا قد ثبت بأنّه من الله عزّ وجلّ، وثبت أنّه غير موجود في القرآن؛ أدركنا بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ الله قد أوحى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالتوجّه إلى قبلة بيت

المقدس، وأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بالصلاة إليها، فكان هذا وحيًا جاء عن طريق السنّة[1].

أدلّة أخرى من القرآن

إلى جانب ذلك، دلّ القرآن بطريقة أخرى على أنّ السنّة وحيٌ من عند الله؛ فقد أمر الله عزّ وجلّ بواجبات أساسية في الدين كإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وغيرها، ولكنه لم يفصّل كيفية أدائها، ولا ينازع مسلمٌ اليوم على أنّ الصلوات المفروضة خمس صلوات، وأن ركعاتها هي ما نعرفه اليوم، وأن كيفيّاتها كالبدء بالتكبير وقراءة الفاتحة ثم الركوع مرة ثم السجود مرتين، إلى جانب التحيات والتشهّد والصلاة الإبراهيمية والتسليم وأركان الصلاة وشروطها ونواقضها.. لا خلاف على أنّ هذه جميعًا من الدين، بل حتى من ينكرون حجّية السنّة يمارس بعضهم هذه الأفعال ويدين الله بها ويعتبرها من عند الله، ومع ذلك فهي غير مفصّلة في كتاب الله، وقد بيّنا في الفصل الأول هذا الأمر لبيان حجّية السنّة، ولكنّا نذكره هنا لبيان أنّ السنّة وحيٌ من عند الله، وأنّ منكر ذلك عليه أن يرفض إقامة الصلاة بالطريقة التي يقيمها المسلمون اليوم ويتفقون عليها بجميع مذاهبهم؛ لأنّه يُنكر أن يكون قد أُوحيَ بشيء من الدين إلى الرسول مما ليس في كتاب الله!

وقد حاول بعض منكري حجّية السنة وكونها وحيًا أن يشغّبوا على هذه الحقيقة ببعض الحجج الواهية، فقالوا (كما يقول محمد شحرور وعدنان إبراهيم وعدنان الرفاعي) إنّ ما نعرفه من كيفيات الصلاة هو سنّة عملية منقولة بالتواتر وداوم عليها الناس بالتتابع منذ عصر الرسول، ومن ثم فلسنا بحاجة إلى الأحاديث لمعرفتها. وفضلا عن خطأ هذا القول كما سنبيّن بإيجاز، فإنّه ليس دليلا في محلّ النزاع؛ فالنزاع هو حول "هل السنّة وحي أم لا"، وليس حول "هل هي سنّة عملية منقولة بالتواتر أم تشمل أيضا السنة القولية والمنقولة في كتب الحديث". أي حتى لو سلّمنا جدلا أنّ كيفيات الصلاة هي سنّة عملية فقط، فهذا لا ينفي كونها أمرًا من الدين جاء عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلّم وليس مفصّلا في كتاب الله، ولا يوجد شيءٌ من الدين إلا أن يكون وحيًا بالاتفاق. ومع ذلك، فهذا قول ضعيف، لأنه لا يمكن الاعتماد على التقليد المجتمعي دون دليل وضابط، فالناس قد ينحرفون تدريجيا عن الحفاظ على الأداء الصحيح للصلاة، مما يستدعي دائما الرجوع إلى

[1] انتبهتُ إلى هذا الاستدلال بآية تحويل القبلة والآية التي قبلها {ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله} بعد مشاهدة أحد فيديوهات الأخ مسلم عبد الله وهو بعنوان "القرآن أم السنّة". وكنت قد كتبت الفصل كمقال قبل استماعي لكلامه، فآثرت أن أضيف هذين الاستدلالين هنا.

السنة المحفوظة لضبط أي انزياح عنها، وهو الدور الذي قام به العلماء جيلا بعد جيل، فقد ظلّ تعليم أحكام الصلاة بناء على السنن المنقولة في كتب الفقه والحديث أمرا متوارثا بين المسلمين.

هل توجد تفاصيل الصلاة في القرآن؟

ولأنّ هذا الدليل قاطعٌ حاسمٌ على أن السنّة وحيٌ، فقد زعم عدنان إبراهيم أنّ عدد الصلوات وكيفيّتها وأحكامها موجودة في كتاب الله، وأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم استنبطها منه، ولكنّه لم يبيّن كيفية ذلك، وقال إننا لا نعلم كيفية ذلك! وهذا لأنّه يعلم أنّه لو أثبت أنّ هذه الأحكام قد جاءت من الرسول وليست في كتاب الله فهذا يُلزمه بالقول بأنّ السنّة وحيٌ من عند الله، ولهذا التجأ إلى هذا القول المتهافت الذي أوقعه في تناقض عجيب!

ففي سياق تأويله لقوله تعالى **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}**، ورغم الدلالة الواضحة في الآية على ضرورة التمسّك بسنّة الرسول باعتباره مبيِّنا لما أجمله القرآن، قال عدنان إبراهيم في خطبة "محمد صلى الله عليه وسلم مشرّع أم متّبع" إنّ بيان الرسول هو مجرّد تلاوته؛ لينفي صفة التشريع عن السنّة، زاعمًا أنّ القرآن ليس بحاجة إلى بيان لأنّه بيّنٌ بدليل الآيات التي تذكر أنّه "كتاب مُبين" وأنّه "آيات بيّنات" وأمثالها في القرآن، واستدلّ أيضًا بقوله تعالى في سورة القيامة: **{فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ❋ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}**، زاعمًا أنّها تدلّ على أنّ الله هو المتكفّل ببيانه. ونحن نقول للدكتور عدنان: إذا كان القرآن كما تقول بيّنا وليس بحاجة إلى بيان فكيف يمكن أن يحتوي على كيفيات الصلاة وعدد ركعاتها ومع ذلك لا يمكننا أن نعرف ذلك لوحدنا من "الآيات البيّنات" بل نحتاج إلى الرسول الذي يستنبط ذلك من القرآن كما تقول؟! بهذا يظهر بطلان قول الدكتور عدنان بأنّ الرسول استنبط كيفيات الصلاة من القرآن ولم يوحَ إليه بها في السنّة؛ لأنّها لو كانت في القرآن فستكون – بحسب كلامه - بيّنة واضحة، وإذا كانت غامضة يختصّ الرسول بمعرفتها وإخبارنا بها دون أن يبيّن مواضعها في القرآن؛ فهذا يهدم ما ذكره عدنان من أنّ القرآن بيّن وليس بحاجة إلى بيان الرسول!

وقد نزل القرآن **{بلسانٍ عربيٍّ مُبين}** كما قال تعالى، فكيف يحجب الله عز وجل عن أمّته معرفة تفاصيل فريضة الصلاة – وهي ركن أساسي في الدين - من كتابه لو كانت هذه التفاصيل موجودة فيه كما يزعم الدكتور عدنان؟! ولكن يبدو أنّ هذه هي الحيلة الواهية

الوحيدة التي يمكن للدكتور عدنان التعلّق بها، لأنّ البديل هو الإقرار بأنّ تفاصيل أحكام الصلاة كعدد الصلوات وعدد الركعات في كل صلاة وغيرها ليس موجودًا في القرآن ومصدرُه السنّة النبوية (وهو كذلك حقّا)، وإذا كان من السنّة النبوية فلا شكّ أنّها وحيٌ من الله عزّ وجلّ؛ إذ لا يمكن أن تكون أحكامُ الدين إلا من طريق الوحي!

أما ما ذكره من أدلة على أنّ البيان في قوله تعالى **{لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** هو "بتلاوته" فهي أدلة متهافتة؛ فلو قرأنا آيتين سابقتين من آيات سورة القيامة التي يستدلّ بها لوجدناها تقيم الحجّة عليه، قال تعالى: **{لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}**، فسياق الآيات يدلّ على أنّ بيان القرآن يكون عن طريق النبيّ صلى الله عليه وسلّم، كما أنّ الآيات السابقة تنسب "جمعه" و"قرآنه" لله عزّ وجلّ، ومن المعروف أن حفظ القرآن وقراءته هي أمور يقوم بها الرسول صلى الله عليه وسلّم، ولا تعارض بين ذلك وبين ردّها إلى الله عزّ وجلّ؛ لأنّه سبحانه تكفّل بحفظه في صدره وبجريانه بالقراءة على لسانه، وكذلك الأمر تكفّل ببيانه على لسان الرسول، وواضحٌ من سياق الآيات أن البيان زائد عن مجرّد التلاوة، فقد سبق الحديث في الآيات عن الحفظ والقراءة، والبيان شيءٌ زائد عليها، إذ لا يُتصوّر تطابق المعنى بعد "ثُمّ"، وقد جاء عن ابن عبّاس بأنّ "بيانه" يعني "حلاله وحرامه".

والملاحَظ هنا أنّ الدكتور عدنان يفتقد للمنهجية الواحدة المتّسقة في الاستدلال؛ فهو في البداية يفسّر البيان – بناء على كل آيات القرآن كما يزعم – على أنّه "التلاوة"، ثم يستدل بآية سورة القيامة **{ثمّ إنّ علينا بيانه}** ليقول إنّ الله قد تكفّل ببيانه، مما يدلّ على اضطراب منهجي عنده؛ فإذا كان قد فسّر البيان بأنّه تلاوة الكتاب وليس شرحه وتفسير مجمله، فلِمَ يحتجّ بالآية التي تبيّن بأنّ الله قد تكفّل بالبيان؟ فلا يفعل هذا إلا من يعتقد أنّ البيان يعني تفصيله وتفسيره فيحتاج أن ينسب ذلك إلى الله كي ينفي الوحي عن السنّة! وهذا يؤكّد بأنّ الدكتور عدنان متخبّط في منهجيّته ويبحث عن أي شبهة يتعلّق بها، لا أنّ الأدلة هي التي قادته إلى فهمه هذا، فأدلّته مضطربة متناقضة، تارة تكون إشكاليّته معنى البيان، وتارة تكون إلى من يُنسب البيان!

وهناك دليل آخر من القرآن على أنّ مهمّة الرسول ليست مجرّد تلاوة الكتاب وتبليغه، بل إلى جانب ذلك: تزكية الناس وتعليمهم الكتاب، وتعليمهم الحكمة، وتعليمهم ما لم يكونوا يعلمون، وهو قوله تعالى: **{كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ}**. فالتزكية وتعليم الكتاب وتعليم

الحكمة وتعليمهم ما لم يكونوا يعلمون؛ هي أمور زائدة على مجرّد التلاوة، مما يؤكّد على أنّ بيان الرسول للقرآن هو بسنّته صلى الله عليه وسلّم القولية والعملية، فهي كلّها تزكيةٌ وتعليمٌ للكتاب وتعليمٌ للحكمة وتعليم الناس ما لم يكونوا يعلموه. ولا يصف الله عزّ وجلّ رسوله بذلك حتى نقول إنّ مهمّته هي مجرّد تلاوة القرآن، بل كي نتّبع تعاليمه وما يُعلّمنا إيّاه إلى جانب تلاوته للقرآن كما تدلّ الآية بوضوح.

تخرّصات معاصرة

أمّا إشادة عدنان إبراهيم بمعرفة بعض المعاصرين لعدد الركعات من كتاب الله فهو محضُ تخرّصات مثيرة للسخرية (لعلّه يقصد محاولات عدنان الرفاعي)، فهي محاولات فاشلة للتخلّص من دور السنّة وفيها تكلّفٌ مثير للضحك للحسابات العددية المعقّدة من أجل معرفة الصلوات وأوقاتها وعدد ركعاتها من القرآن، وكأنّ دين الله عزّ وجلّ بهذا التعقيد حتى تعجز الأمة كلها عن معرفة الصلوات وعدد ركعاتها من القرآن، إلى أن يأتي عدنان الرفاعي ليخبرنا في القرن الخامس عشر الهجري كيف نعرف الصلاة من القرآن بتكلّف واضح! ومما يهدم هذا التكلّف أنّ المسلمين كانوا يصلّون هذه الصلوات الخمس قبل الهجرة وقبل اكتمال نزول القرآن، وصاحب هذا التكلّف يعتمد على حسابات عددية لكلمات في القرآن كلّه مكيّه ومدنيّه!

وفضلا عن ذلك، فإنّ أحكام الصلاة ليست مجرد معرفة الصلوات وعدد ركعاتها، بل هي أوسع من ذلك ويدخل فيها ما يُقال في الصلاة كقراءة القرآن والتحيات والتشهد والصلاة الإبراهيمية، ويدخل فيها بيان أركان الصلاة وشروطها، ويدخل فيها نواقض الصلاة وغير ذلك. فكيف سنعرف هذا كله بتلك الحسابات العددية المتكلّفة المعقّدة؟ بل وفضلا عن ذلك فأمْرُ السنّة لا يقتصر على بيان كيفية الصلاة، بل ثمة أحكام أخرى كثيرة من الدين لا نجد تفاصيلها في كتاب الله وإنّما في السنّة، وهي من الدين بالاتفاق؛ كأحكام الزكاة والصيام والحج والجهاد والربا والغرر والنجش والديّة وعدّة الطلاق وغيرها، ومع ذلك فلا نجد تفاصيلها في كتاب الله حتى لو تكلّفنا تكلّفا كبيرا، مع اتفاق الأمة على أنّ هذه الأحكام دينٌ من عند الله، أي على كونها وحيًا. وهذا القدْر وحده كافٍ لبيان أنّ الوحيَ لا يقتصر على القرآن، بل قد أوحى اللهُ عزّ وجلّ لرسوله صلى الله عليه وسلّم في السنّة الكثير من تفاصيل الدين وأحكامه.

أدلّة السنّة المتواترة على أنّ السنّة وحي

قد يقول قائل إنّ نصوص السنّة ليست دليلا بالنسبة لمن ينكر حجّية السنّة، ولكنّي أريد هنا بيان ما نُقل بالتواتر من جيل الصحابة الذين عاصروا النبوّة إلى جيل التابعين إلى تابعي التابعين إلى بقية أجيال الأمة من معانٍ شرعية تفيد بأنّ السنّة النبوية وحيٌ. فهناك ثلاث زُمَر من الأحاديث النبوية، تحتوي كلّ واحدة منها على حشد كبير من الأحاديث التي تتفق في معنى واحد، وهو إثبات أنّ السنّة وحيٌ. وقد اتفق على نقل هذه الأحاديث مع ما تثبته من هذا المعنى جمعٌ غفير من الصحابة وتابعيهم وتابعي التابعين يستحيلُ تواطؤهم على الكذب أو على الخطأ، وهذه الزمَر على النحو التالي:

- زمرة الأحاديث التي يوضّح فيها الرسول صلى الله عليه وسلّم بأنّ ما يخبر به أو يشرّعه وحيٌ من عند الله واجب الاتباع؛ كالأحاديث التي تبدأ بقوله "خذوا عنّي" كقوله عليه الصلاة والسلام "خذوا عنّي مناسككم"، وحديث الرجم، وقوله: "ولكن إذا حدَّثتُكم عن اللهِ شيئًا فخُذوا به، فإني لن أكذبَ على اللهِ عزَّ وجلَّ"، وحديث "إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنّما أنا بشر"، وحديث "وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كما حرمَ اللهَ"، وحديث "فمن رغب عن سنّتي فليس منّي"، والأحاديث التي يحثّ فيها أصحابه على التبليغ عنه والتمسّك بالسنّة وغيرها من الأحاديث التي تفيد بمجموعها بالتواتر معنى كون السنّة وحيًا.
- زمرة الأحاديث التي تتحدث عن أحكام تشريعية في شؤون العبادات والعادات والمعاملات مما ليس في القرآن الكريم، فكل هذه الأحاديث اتفقت على معنى مشترك وهو: "أنّ هناك أحكامًا تشريعية مُلزمة صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلّم وليست في كتاب الله". هذا المعنى المشترك منقول بالتواتر بآلاف الروايات ولا يمكن التشكيك فيه. وما دام هذا المعنى ثابتًا بالتواتر، فهذا يدلّ على أنّ هناك وحيًا يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلّم إلى جانب القرآن الكريم؛ إذ لا يمكن للرسول أن يشرّع من عنده، ومن ثم تكون كلّ التشريعات النبوية التي ليست في القرآن الكريم من عند الله، وهي بذلك وحي.
- زمرة أحاديث الإبلاغ عن أخبار الماضين أو عن المستقبل مما لم يرد في كتاب الله، فالمعنى المشترك بينها جميعا – وهي كثيرة جدا – منقولٌ بالتواتر، أي لا يمكن تكذيبه، وهو "إخبار النبيّ صلى الله عليه وسلّم عن أخبار الأمم الماضية وما سيحدث في

المستقبل" ممّا لم يرد في كتاب الله، ولا يمكن لهذا أن يأتي من بشر إلا بوحي من الله عزّ وجلّ، ومن ثم تكون هذه الأخبار الكثيرة التي ليست في القرآن الكريم من عند الله، وهي بذلك وحي.

بل يمكننا أن نقول قولًا كلّيا: إنّ نقل السنّة والتمسّك بها واعتبارها مصدرا للدين والاتفاق على هذا المعنى من قبل الصحابة والتابعين وتابعيهم هو دليل واضح على كون السنّة وحيًا. أما التشكيك بهذا المعنى مع تواتره تواترا مكثّفا كهذا، فهو يستدعي التشكيك بكل شيء في الدين تقريبا، وإنّ نفس الأشخاص الذين نقلوا لكم كتاب الله هم الذين نقلوا لكم السنّة النبوية وحجيّتها وكونها وحيًا. مع التأكيد على أنّه ليس كلّ ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم من أقوال وأفعال هو بوحيٍ من الله، وسنبيّن ذلك في فصل "فلسفة السنّة".

لماذا لم يتضمّن القرآن كل تفاصيل الأحكام؟

قد بدا لي وأنا أتلو كتاب الله وأتصفّح سنّة رسوله صلى الله عليه وسلّم أنّ ثمّة حكمة من عدم تضمّن القرآن لجميع تفاصيل الشريعة، ولا أزعم أنّ هذا الذي أقوله قطعي، ولا أنّه الحكمة الوحيدة من ذلك، ولكنه استنباطٌ مبنيّ على ملاحظة طبيعة كلّ من القرآن والسنّة، وطبيعة الإنسان وطرق تعلّمه وفهمه.

فقد احتوى كتاب الله على كليّات العقائد والشرائع والأخلاق والآداب والقصص، وجاءت السنّة بتفصيلات في جميع هذه الجوانب. ونحن مأمورون بالتعبّد بتلاوة القرآن على الدوام، بخلاف السنّة التي لم يردْ شيءٌ عن التعبّد بتلاوتها، بل إنّ تلاوة القرآن وتدبّره وترتيله من المعاني المهمة التي ركّز عليها كتابُ الله والسنّةُ النبوية الشريفة، وله دورٌ رئيسي في الثبات على الدين كما جاء في كتاب الله. تخيلوا الآن لو كان حجمُ القرآن أكبر من الحجم الحالي بأضعاف، ويحتوي على تفاصيل الأحكام والآداب والأخلاق وكل ما جاء في السنّة، هل سيكون ممكنا حينئذ حفظه واستيعاب معانيه وترتيلها وتكرارها على الدوام بصفة دورية؟ لا شكّ في أنّ ذلك سيكون صعبا جدّا.

فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أنّ المراجعة الدائمة للكليّات تفي بتذكيرك بمعالم هذا الدين؛ أدركنا أنّ هناك دلالة واقعية لعدم احتواء القرآن على جميع تفاصيل الأحكام، تتسق مع طبيعة الإنسان وطبيعة تلقّيه للعلم وحفظه والعمل به. بل إذا نظرنا إلى دراسة أي علم

دنيوي وحفظه واكتساب الخبرة فيه، لوجدنا أنّ البدء بمعرفة هدف هذا العلم والمسائل الكلية فيه هو خير معين على حفظه واكتساب الخبرة فيه. ولله المثل الأعلى، فالأمر ذاته ينطبق على تعلّم الدين والتحقّق بمعانيه وأحكامه، ولهذا أرشد العلماء إلى تعلّم كتاب الله قبل السنّة النبوية، وقد جاء في الحديث الأمرُ بتعاهد القرآن، وأخرج أحمد في مسنده قول النبيّ صلى الله عليه وسلّم: **"تعلّموا كتاب الله وتعاهدوه وتغنّوا به، فوالذي نفسي بيده لهو أشدّ تفلّتًا من المخاض في العُقُل"**.

فلسفةُ السنّة

لا أهدف في هذا الفصل إلى وضع "فلسفة" بالمعنى المتداول للكلمة، بقدر ما أهدف إلى تقديم إطار مفاهيمي راسخ للتعامل مع السنّة النبوية الشريفة، يكون بمثابة "درع" واقٍ تجاه الكثير من المغالطات والشبهات المعاصرة المتداولة في فضاء الخطاب العربي حول السنّة، والتي أصبحتْ الألسن تلوكها دون أن يكون لمن يردّدونها ما يكفي من المعرفة بالسنّة لاختبار صحّتها. سنحاول هنا التعريف بمجالين أساسيّين فيما يتعلّق بالسنّة:

- المنهجية العلمية الدقيقة التي نُقلتْ فيها السنّة إلينا، والتي هي من مفاخر الأمة الإسلامية التي لم تسبقها إليها حضارة في العالم، وتنتظم هذه المنهجية ثلاثُ مجموعات.
- المستويان الرئيسيّان اللذان يتم فيهما الطعن بالسنّة في العصر الحديث واللذان يؤدّيان ببعض الناس إلى رفض السنّة مطلقا كمرجعية للتشريع والقيم، وبآخرين إلى ردّ الكثير من الأحاديث بدون منهجية وبشكل انفعالي طائش، هذان المستويان هما: المستوى المتذرّع بالعلم، والمستوى المتذرّع بالأخلاق.

وقبل أن نبدأ نودّ أن نعرّف تعريفا سريعا بمضمون السنة، فإذا اتفقنا أنّ السنة هي كل ما صدر عن النبيّ صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير مما لم يُنصّ عليه في القرآن الكريم. فما طبيعة هذه السنة؟

ما السنّة؟

يقول الإمام الشاطبي في "الموافقات" عن معنى السنّة: **"السنّة راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره"**. ويعلّق الشيخ عبد الله دراز في بيان هذه الأنواع الثلاثة، فيضرب لتفصيل المجمل مثال قوله تعالى **{وأقيموا الصلاة}**، ولبيان المشكل قوله تعالى **{والذين يكنزون الذهب والفضّة}**، إذ كبر ذلك على الصحابة فسألوا عنها فقال عليه الصلاة والسلام: إنّ الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم. ولبسط مختصره قوله تعالى **{وعلى الثلاثة الذين خُلّفوا}** فقد بسط قصّتها الحديث الذي أخرجه الخمسة، وشرح ما حصل فيها من النهي عن كلامهم، ثم النهي عن

قربان نسائهم، إلى آخر القصة. فإذا كانت هذه هي طبيعة السنة، فكيف انتقلت إلينا؟ يمكننا تقسيم المنهجية العلمية التي انتقلتْ السنة إلينا من خلالها إلى ثلاث مجموعات عمل، أثمرتْ جهودها المتضافرة إلى وصول السنّة الصحيحة إلينا بالشكل الذي نراه اليوم.

مجموعة الرواة والحفّاظ

كانت مهمة هذه المجموعة هي جمع كل ما وصل إلينا من أخبار عن الرسول صلى الله عليه وسلم، يروونها جيلا بعد جيل وصولا إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم. وهي مهمة توثيقية كمهمة "جمع البيانات من الميدان" **Data collection** في الدراسات المعاصرة. ومن ثم كان هؤلاء يروون ويحفظون كل ما وصل لأسماعهم من أخبار عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم، بغضّ النظر عن صحّته أو ضعفه الآن، فهو أشبه بجمع المواد الخام أو ما يفعله عمّال المناجم الذين يكسّرون الصخور وينخّلون الأتربة بحثا عن الذهب.

مجموعة علماء الحديث

كان من الرواة مجموعة من علماء الحديث، وهذه المجموعة ظاهرة خاصة بالحضارة الإسلامية، لم تظهر في حضارة أخرى. فنحن نعلم أنّ سائر الحضارات تروي قصص أبطالها الأسطوريين وأنبيائها التي تعود لقرون أو لآلاف السنين بما تتناقله ألسنة الناس، دون أن يكون ثمة معرفة بالأشخاص الذين رووا هذه القصص، ولا منهجية علمية يمكنها فرز القصص الثابتة عن القصص الخرافية. لكن الذي حدث في الحضارة الإسلامية مختلف تماما، فقد نشأ علم الحديث في وقت مبكّر جدّا، وكان علماء هذه المجموعة يوثّقون معلومات الشخصيات التي روتْ تلك الأحاديث المنسوبة للنبيّ صلى الله عليه وسلم ويدرسونها، ويدرسون النصوص نفسها من حيث مُشكلها وما قد يتعارض مع نصوص صريحة، ليحكموا في النهاية على صحّة الرواية أو ضعفها. وقد تطوّر هذا العلم فوضع علماؤه منهجيّتهم العلمية في الكتابة الحديثية، فكتب مسلم مقدّمة صحيحه، وكتب أبو داود رسالته إلى أهل مكة، وكتب ابن حبّان مقدّمة صحيحه، فكانت هذه الرسائل بمثابة **Model** علمي يوضّح المنهجية التي صنّفوا فيها كتب الحديث لتكون بين يدي علماء الحديث والفقهاء.

وثمّة نتيجة تلفت النظر في جهود هذه المجموعة، وهي أنّ ثمرة جهودهم كانت تضعيف معظم ما نقلته المجموعة الأولى من الروايات المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلّم! نعم، لم تقبل هذه المجموعة عشرات الآلاف من الروايات التي إمّا أن تكون ضعّفتها أو حكمتْ عليها بالوضع، بخلاف ما يروّج له أهلُ الشبهات من أنّ أهل الحديث كانوا يقبلون الأحاديث دون تمحيص! ولقد بلغتْ خلاصة جهودهم ما سنذكره في فصل **"من أين جاءوا بكل هذه الأحاديث النبوية؟"**، حيث ذكرنا أنّ عدد الأحاديث الصحيحة بدون تكرار لم يتجاوز 4000 حديث، وإذا قارنّا هذا الرقم ببحر هائل من عشرات آلاف الروايات المنسوبة للنبيّ صلى الله عليه وسلّم عبر قرون، أدركنا قيمة الجهود التي بذلتها هذه المجموعة.

مجموعة الفقهاء والأصوليّين

إنّ حكم علماء الحديث على الأحاديث بكونها صحيحة ليس كافيا وحده لاعتبارها من "السنّة"، بل هو لا يوضّح وحده "المستوى التكليفي" الذي تتضمنه هذه الأحاديث، ومن ثم كانت جهود الفقهاء والأصوليين منصبّة في "فرز" هذه الأحاديث فرزين أساسيّين:

الفرز الأول: الإجابة عن سؤال: هل هذه الأحاديث من "الوحي" أم ليست وحيًا؟ وهذا المستوى مهمّ جدّا، فليس كلّ ما نُقل إلينا من الأحاديث هو "وحي" أو يتضمّن "تشريعًا" أو "تكليفًا"، وقد ثبت في السنّة ما يفيد بأنّ الكثير من أفعال النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأوامره كان بشريّا محضًا غير مدفوع بالوحي، فقد روى مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مرَّ بقومٍ يُلقِّحون فقال: "لو لم تفعلوا لصلَح". قال: فخرج شِيصًا [أي رديئا ليس فيه ما يؤكل]. فمرَّ بهم فقال "ما لنخلِكم"؟ قالوا: قلتَ كذا وكذا. قال: **"أنتم أعلمُ بأمرِ دنياكم"**. وفي رواية موسى بن طلحة عن أبيه عند مسلم: **"إنْ كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظنّ، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئا فخذوا به، فإنّي لن أكذب على الله عزّ وجلّ"**. وفي رواية رافع بن خديج: **"إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنّما أنا بشر"**. وروى البخاري امتناعه صلّى الله عليه وسلّم عن أكل الضبّ، **"فقال خالدُ بنُ الوليدِ: أحرامٌ الضبُّ يا رسولَ اللهِ؟ قال: "لا، ولكن لم يكن بأرض قومي، فأجدني أُعافُه"**. قال خالدٌ: فاجترَرْتُه فأكلتُه، ورسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ينظرُ إليَّ" (صحيح البخاري).

وقد تحدّث الفقهاء والأصوليون عن الأفعال الجبلّية للرسول صلى الله عليه وسلّم، وذكر القرافي في كتابه "الإحكام" تصرّفه عليه الصلاة والسلام بالإمامة وقال إنّه وصفٌ زائد عن النبوة والرسالة والفتيا والقضاء، وبأنّه ليس داخلا في مفهوم الفتيا ولا الحكم ولا الرسالة ولا النبوة. ومن هنا فما قد يظنّه الجاهل بعلوم الشريعة وحيًا، قد يكون في الواقع فعلا بشريًا ليس من أمر الوحي والدين وليس فيه تكليف شرعي. ويدخل في ذلك ما ورد تحت باب "الطبّ النبوي"، فالكثير مما كان يعالج به النبيّ صلى الله عليه وسلّم لم يكن وحيًا، وإنما كان في حدود معرفة عصره الطبّية، وهو من أمور الدنيا، ما لم تردْ قرينة تفيد بأنّه وحي، كتعليمه أدعية خاصّة للشفاء وغير ذلك.

ومن هنا أخطأ من دافع عن بعض الروايات الطبّية باستماتة ظنّا أنها من الوحي فتأوّلها وتكلّف لها الأبحاث المعاصرة، كما أخطأ من استمات في إنكارها وظنّ أنه يذبّ عن الدين بنفي ثبوتها؛ فثبوتُها لا يقدح بصحة الرسالة ولا بعصمة الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد قال ابن خلدون في مقدّمته: "والطبّ المنقول في النبويات من هذا القبيل [أي الطبّ العربي المتوارث القديم] وليس من الوحي في شيء، وإنما هو أمرٌ كان عاديًا للعرب. ووقع في ذكر أحوال النبي صلى الله عليه وسلم من نوع ذكر أحواله التي هي عادة جيله، لا من جهة أنّ ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنّه صلى الله عليه وسلم إنما بُعث ليعلّمنا الشرائع، ولم يُبعث لتعريف الطبّ ولا غيره من العاديات".

<u>الفرز الثاني</u>: وهو بيان نوع التكليف الكامن في الأخبار التي تنقل أقواله وأفعاله وتقريراته عليه الصلاة والسلام، وقد قسّم بعض الفقهاء أحكام التكليف إلى خمسة أحكام لا يخرج عنها التكليف: الواجب والحرام والمستحبّ والمكروه والمباح. ومن ثم كانت مهمة الفقهاء في هذا المجال بيان الحكم المستفاد من السنّة المنقولة، وكانت مهمة الأصوليين إلى جانب ذلك بيان: هل هذا الحكم من تخصيص عموم وردَ في آية مثلا؟ (كتخصيص الوصيّة بالثلث)، أم هو بيان لمجمل جاء في كتاب الله، وغير ذلك من الفرز الأصولي. وبالجملة فقد انصبّت جهود الفقهاء والأصوليين في هذا المستوى على تقديم الصيغة النهائية القابلة للتكليف والاستخدام من قبل الناس. وما قد يظنّه الجاهل بعلوم الشريعة واجبًا مما قرأه في أحد نصوص الحديث، قد يكون في الواقع مستحبًا لا يأثم من تركه.

إنّ الناظر إلى هذه الجهود المتضافرة في المجموعات الثلاث سيجد بأنّها تتوفّر على منهجية "البحث الكمّي" **Quantitative research** إلى جانب منهجية "البحث النوعي"

Qualitative research، وهي جهود علمية فذّة ينبغي على المسلمين أن يُفاخروا بها الأمم، بدلا من تلك الهزيمة النفسية التي دفعت بعضهم إلى التخفّف من حمل السنّة وإنكارها عند أهون الأسباب، ظانّين بذلك أنّهم يحسّنون صورة الإسلام أمام العالم. مع العلم بأنّ الخطأ واردٌ حتى بعد كل هذه الجهود الجبّارة، وقد استدرك العلماء بعض الأحاديث على كبار أهل الحديث كالبخاري وغيره، واختلف أهل الفقه والأصول في بعض الجزئيات الثانوية، وهذا لا يعيب تلك الجهود بل يزيد من جدّيتها، فهي جهود بشرية لا تدّعي المثالية. وحتى الأبحاث العلمية المعاصرة، والتي تمتلك أدوات بحث أكثر دقّة مما كان قبل قرون طويلة، تقع في الخطأ، وكم سمعنا عن بحث علمي ينسخ بحثًا آخر، وعن دراسة أكاديمية تلعن أختها، في الطبّ والأحياء وغيرها من العلوم!

والآن، علينا أن نتساءل بعد أن قمنا بترتيب الأوراق بخصوص مفهوم السنة التي كُلّفنا بها: ما هي أبرز مستويات الاعتراض على السنة والتي تدفع بعضهم لإنكار حجّيتها جملة، وتدفع آخرين إلى رفض الكثير من الأحاديث بأدنى سبب وبدون منهجية علمية؟ إنّهما في الواقع مستويان تندرج تحتهما معظم الأحاديث التي يعترض عليها بعضهم، وهي بالمناسبة بالعشرات فقط من بين نحو 4000 حديث صحيح!

الاعتراضات المتذرّعة بالعلوم الحديثة

في إطار هذه الاعتراضات يتم ردّ بعض الأحاديث لكونها – بزعمهم – تتناقض مع "الحقائق" العلمية الحديثة. وقد أخطأ أصحاب هذا الاعتراض خطأ منهجيّا عندما نظروا إلى السنّة عبر "الميكروسكوب" العلمي، ذلك أنّ السنة التي هي وحيٌ من عند الله مساحة مختلفة تماما عن المساحة التي تتناولها العلوم الحديثة. وقد بيّنتُ في تدوينة لي بعنوان "العلوم والقرآن.. بحران لا يلتقيان" الفرق بين مهمة الوحي ومهمة العلوم، فليراجعها من أراد التفصيل، ولكن الخلاصة أنّه لا يمكن أن يكون في السنة الشريفة خطأ علمي، ببساطة لأنّها ليست ضمن مساحة العلوم، ولم تأت لتقدّم لنا علما جديدا بالمفهوم الحديث للعلوم، وإنما قدّمت لنا "معرفة" في مستوى آخر لا تتطرق إليه العلوم الحديثة.

وفي هذا الإطار نطرح مثال حديث كثر حوله اللغط، فقد جاء في صحيح البخاري عن أبي ذرّ الغفاري أنّه قال: "دخلتُ المسجدَ ورسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم جالسٌ، فلما غربتِ الشمسُ قال: **"يا أبا ذرٍّ، هل تدري أين تذهبُ هذه"؟ قال: قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ،**

قال: **"فإنها تذهبُ تستأذنُ في السجودِ فيؤذنُ لها، وكأنها قد قيل لها: ارجعي من حيثُ جئتِ، فتطلُعُ من مغربِها"**، ثم قرأ: ذلك مستقرٌ لها. في قراءةِ عبدِ اللهِ". ولقد كان التعامل السطحي مع هذا الحديث هو ردّه دون نقاش، بحجّة أنّه يعارض ما يقوله العلم من أنّ الأرض تدور حول الشمس وأنّ هذا هو التفسير العلمي لغروب الشمس!

لقد غفل هؤلاء عن كون الإجابة النبوية هي إجابة على المستوى "الروحي"، وليست إجابة على المستوى "المادي". إنّ المستوى الروحي موجود في كتاب الله بوضوح، فكيف غفل عنه هؤلاء؟ ألم يقرأوا قوله تعالى: **{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ}** (الحجّ: 18)؟! فلِمَ لم يقولوا هنا: لقد راقبنا الشمس والقمر والجبال والشجر والدوابّ فلم نجدها تسجد؟ السبب واضح؛ أنّ هذا السجود غير مرئيّ لنا على المستوى الماديّ، وإنْ كان بالإمكان الشعور به في المستوى الروحي، حين تتدفّق حقائق الإيمان في القلب البشري، فيلحظ أفعال الله في كلّ شيء حوله، فحينها فقط "يرى" سجود الشمس! أما على المستوى المادي، فهو غير قادر على تفسير هذا السجود تفسيرا علميا يمكن فهمه، ولذلك قال سبحانه: **{تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ}** (الإسراء: 44). فهل يمكننا عبر الوسائل العلمية الحديثة إدراك هذا التسبيح؟ كلا، لأنّه مستوى مختلف من المعرفة التي طريقها الوحي.

إنّ منافذ المعرفة لا تقتصر على "العلم" بمفهومه الحديث، ولقد كانت الجريمة الكبرى لعصرنا هذا الكفر بأيّ منفذ آخر للمعرفة وتقديس العلوم الحديثة حتى تصوّر بعضهم أنّها قادرة على تزويدنا بكلّ ما يلزمنا كبشر! **"ليس الإنسان مفصّلا على طراز دارون، ولا الكون مفصّلا على طراز نيوتن"** كما يقول بيجوفيتش. وإنّ مشكلة الذين يردّون نصوص السنّة بحجة مناقضتها – بزعمهم – للعلم هي سطوة العلوم الحديثة اليوم، وكأنّها "إله" يعاقب كلّ من يخرج عن أدواتها وما تقرّه، جاهلين بأنّ هذه العلوم إنّما تتعامل مع الكيان المادي للإنسان فقط، وتُغفل كيانه الروحي (راجعوا كتاب "الإسلام بين الشرق والغرب" لعلي عزت بيجوفيتش في بيان هذا المعنى). ومن يدرك الطبيعة المزدوجة للإنسان فهو يدرك أنّ سجود الشمس ينتمي للمستوى الروحي، وهو معرفة جليلة نافعة تجعله يشعر بحقيقة خضوع الكون كله لله، وانسجامه مع هذا الكون الذي يعيش فيه حين يخضع هو أيضًا لله. أما التفسير المادي لغروب الشمس فهو ينفع في القضايا العلمية، ولكنّه لا يتعارض مع المستوى الروحي.

إنّ التفسير العلمي للممارسة الجنسية بين الرجل والمرأة يتطرّق للهرمونات والرغبة الجنسية وغير ذلك مما تقوله الدراسة المادية لجسم الإنسان، وهذا لا يتعارض مع التفسير الروحي الذي قال فيه النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: **"وفي بضعِ أحدكم صدقة". قالوا: يا رسولَ اللهِ، أيأتي أحدنا شهوتَه ويكون لهُ فيها أجرٌ؟ قال: "أرأيتم لو وضعها في حرامٍ أكان عليه فيها وزرٌ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلالِ كان لهُ أجرًا"** (صحيح مسلم).

الاعتراضات المتذرّعة بالأخلاق

ثمة نوع آخر من الاعتراضات ينطلق من "الأخلاق"، إذ يرى بعضهم أنّ هناك أحاديث لا تتفق مع الأخلاقيات ومع "ما يليق". وبالجملة تندرج هذه الاعتراضات الأخلاقية في نوعين رئيسيين:

اعتراضات منشؤها تضخيم المكانة "النورانية" للرسول صلّى الله عليه وسلم: وتعود هذه الاعتراضات في الأساس إلى بعض فئات التيّار الصوفي، والتي بالغت في تضخيم مكانة النبيّ صلى الله عليه وسلّم حتى نزعتْ عنه صفته البشرية. ومن ثم يرفض الكثيرون تقبّل الأحاديث التي تتناول الحياة الزوجية والجنسية للرسول صلى الله عليه وسلّم، أو الأحاديث التي تنسب له نزعات البشر وطبائعهم، فهم يرونه "نورًا" غير بشري. وهؤلاء يغفلون قيمة هذه الأحاديث في بيان التطبيق النبوي للكثير من الأحكام التي تتعلق بالحياة الزوجية وغير ذلك، وهم مخالفون لما يقرّره القرآن والسنة من أنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم بشرٌ يوحى إليه وليس كائنا نورانيا.

اعتراضات منشؤها اتخاذ القيم الأخلاقية المعاصرة مرجعية: وهذا انحراف آخر في التعاطي مع السنّة النبوية، إذ يعتمد بعضهم على قيم أخلاقية علمانية حديثة لم يتجاوز عمرُها عشرات السنين لمحاكمة القيم الواردة في السنة النبوية! فيرفض بعضهم الرجم بحجة أنّه قانون قاسٍ، رغم أنّه يرى القوانين الوحشية القاسية التي ما تزال أكبر الديمقراطيات تنفّذها، كالإعدام بالكرسي الكهربائي في أمريكا مثلا! أو يرى بعضهم أنّ زواج من تسمّيهم الحضارة الغربية المعاصرة "قاصرين" هو انحراف أخلاقي، بينما قد يكون في الشرع أمرًا عاديا إنْ توفّرت شروط الزواج الشرعي. فالواقع أنّ هؤلاء يحيلون إلى

مرجعية قيمية بشرية حادثة ومتغيّرة، ويحاكمون من خلالها السنّة النبوية. وهي أمور تختلف فيها العقول والأهواء، والمسلم لا يجعل مرجعية القيم لديه أهواءه وذوقه الشخصي ولا ما تواضعت عليه أمة من الأمم في أحد العصور، وإنما يعتمد مرجعية الوحي في تحديد القيمة الأخلاقية للأفعال والأقوال. ولقد أقرّت الحضارة الغربية المعاصرة جملة فظيعة من الانحرافات الأخلاقية كالشذوذ والخمر والدعارة وغير ذلك، فهل يصحّ أن يجعلها المسلم مرجعية أخلاقية فيقبل ما تقبله وينكر ما تنكره؟! إنّه انقلاب في الموازين وهزيمة نفسية تدفع بعضهم إلى تحريف المفاهيم الإسلامية وإنكار بعضها كي تتلاءم حياتهم مع القيم العلمانية المعاصرة، بدلا من أن يكون جهدهم هو نشر هذه المفاهيم وتوضيحها وبيان نصاعتها مقابل القيم الأخلاقية المنحطّة التي تسود العالم اليوم!

****

وهكذا يتّضح أنّ معظم الاعتراضات على السنّة النبوية إنّما منشؤها الجهل بطبيعة السنة والدين أولا، ثم اعتماد مرجعية أخلاقية بشرية يختلف الناس حولها، وجعلها هي الحاكمة على السنّة الشريفة. مع التأكيد على أنّا لو جمعنا كل ما يعترضون عليه من السنّة لَما تجاوز عشرات الأحاديث، ومعظم الاعتراضات هي من هذا النوع، أو بظنّ التعارض مع نصوص أخرى، وهو باب قديمٌ ناقشه العلماء تحت عنوان "اختلاف الحديث".

إنّ ما قدّمناه في هذا الفصل هو تصوّر إطار مفاهيمي مهم نجد أهمية كبرى في نشره وإشاعته للإمساك بمفاتيح فهم السنّة النبوية، مما يشكّل حصانة فكرية تجاه حملة الطعن بالسنّة والتي يقودها بعض أدعياء الفكر و"الباحثين" والإعلاميين، والذين إنْ أحسنّا الظنّ بهم فلا تعدو طعونهم أن تكون نتيجة جهل فاحش بطبيعة السنة وفقهها وفلسفتها وعلاقتها بالقرآن والمنهجية العلمية في نقلها.

النظرية النسبية في السنّة النبوية

يقولون: كيف نبني ديننا على روايات ظنّية الثبوت فضلا عن وجود اختلاف بين هذه الروايات المنسوبة للنبيّ صلى الله عليه وسلّم؟ ألا يُخطئ البشر حتى لو كانوا ثقات؟ فكيف نعتمد في ديننا على سلاسل من الأسانيد التي قد يتحوّل خلالها لفظ الحديث ويتغيّر، وقد رأينا فعلا أحاديث بأسانيد مختلفة اختلفت ألفاظها؟ ألا توجد "نسبيةٌ" ما في فهم الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم من شخص لآخر، ثم فهم التابعين عن الصحابة، ثم فهم من تبعهم عنهم وهكذا دواليك حتى يصلنا الحديث؟ هذه وغيرها تساؤلات تُطرح في سياق نقاش حجيّة السنة.

وقد بيّنّا فيما مضى في هذا الكتاب بما لا يدع مجالا للشكّ حجّية السنّة بأدلة القرآن الكريم، وإذا كان هذا مقطوعًا به فثمّة سنّةٌ إذن واجبة الاتباع، وبناء على ذلك فهي واجبة الحفظ، وإذا قلنا إنّها لم تُحفظْ؛ طَعنّا بآيات الله التي تأمرنا باتباع النبيّ صلى الله عليه وسلم وطاعته والتزام تعاليمه للكتاب والحكمة والتأسي به، فكأنّ تلك الآيات تأمرنا باتّباع شيء غير موجود، فضلا عن الآيات التي تأمرنا بفريضة الصلاة والزكاة وغيرها ولا تفصّل لنا أحكامها! ورغم أنّ هذا الدليل كافٍ لمن عقِل الأمر، فلا بأس من أن نتطرّق في هذا الفصل إلى مسألة "النسبية" في نقل السنة وفي ألفاظها ومعانيها والاختلاف فيها، لنضع عقل القارئ وقلبه على ركن ركين يزيل ما تبقّى من شبهات، مع إدراكي بأنّ هذا المدخل، مدخل النسبية والظنّية في السنّة، هو أحد أبرز المداخل التي يدخل منها أهل الشبهات للطعن بالسنّة والقول بعدم حجيّتها.

****

هل تختفي النسبية بطرح السنّة؟

ولنبدأ أولا بتحرير المسألة، هل حقّا يؤدي الأخذ بالسنّة إلى النسبية في فهم الدين؟ وهل صحيحٌ ما يقول به بعضهم من أنّ حفظ السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد من اختلاف الأمة وتفرّقها؟ سنحاول أن نفترض الحالة التي تُرضي هؤلاء، وهي الاقتصار على القرآن وحده لمعرفة الدين، بعد إلغاء حجّية السنّة والإجماع بطبيعة الحال، فهل ستنتهي الإشكالية التي يطرحونها؟ إنّ الواقع يُنبئ بالعكس تمامًا! فالمساحات الرحبة للدلالات المختلفة لألفاظ العربية تفتح المجال أمام من لا يكاد يُحصى من احتمالات فهم

آيات القرآن، كما بيّنتُ في تدوينة لي بعنوان **"لماذا لا نفسّر القرآن لغويًا؟"**. ويمكننا فعلا أن ننظر في حال أولئك الذين نبذوا السنن واقتصروا على القرآن، سنجد أنّ كل شخص منهم قد رسم دينًا خاصا به وعلى مقاس فهمه ومزاجه! ومن ثمّ فإذا كنّا نرفض الاحتجاج بالسنّة بسبب نسبيّتها وظنّيّتها، فإنّنا سندخل في نسبيّة أوسع؛ لأننا سنكون قد رفضنا مسالك السنّة والإجماع التي توجّهنا إلى فهم المعنى المراد من آيات القرآن الكريم، وتقلّل كثيرًا من مساحات الخلاف حول كتاب الله.

قطعيّات السنّة

على أنّنا نحبّ أن نؤكّد قبل الدخول في تحليل ظاهرة النسبيّة في السنّة أنّ هناك قطعيّات في السنن الواردة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم لا شكّ فيها، وليس كل السنّة ظنّي، ومن الخطأ الاعتقاد بأنّ السنّة هي أحاديث الآحاد فقط كلٌّ منها على انفراد، أو أنّ الأحاديث الموجودة في مصنّفات الحديث المشهورة هي مصدر السنّة فقط، فكيف كان الصحابة والتابعون إذن يتّبعون السنن قبل موطأ مالك وصحيح البخاري ومسلم وغيرها من الكتب؟ كانوا في الواقع يعرفون ما اشتهر من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم ويعملون به، مع حفظهم لأقواله عليه الصلاة والسلام وأفعاله واحتفاظ الكثير منهم بصحائف سجّل فيها هذه الأخبار. فإذا سأل سائل: كيف أعرف القطعي الذي لا خلاف حوله من السنّة؟ قلنا له انظر إلى ما أجمع عليه الأئمة منها.

يقول الإمام أبو بكر الجصاص (ت 370 هـ) في كتابه "الفصول في الأصول": "وأما ما ذكرنا من خبر الواحد – إذا ساعده الإجماع – كان ذلك دليلا على صحّته وموجبًا للعلم بمخبره، فإنّه نحو ما رويَ عن النبيّ عليه السلام أنّه قال "لا وصيّة لوارث" إنّما روي من طريق الآحاد، واتفق الفقهاء على العمل به، فدلّ على صحّة مخرجه واستقامته". وقال بعد كلام: "وإنّما قلنا إنّ ما كان هذا سبيله من الأخبار فإنّه يوجب العلم بصحّة مخبَره؛ من قِبل أنّا إذا وجدنا السلف قد اتفقوا على قبول خبر مَن هذا وصفه من غير تثبّت فيه ولا معارضة بالأصول، أو بخبر مثله، مع علمنا بمذاهبهم في التثبّت في قبول الأخبار والنظر فيها وعرضها على الأصول؛ دلّنا ذلك من أمرهم على أنّهم لم يصيروا إلى حُكمه إلا من حيث ثبتتْ عندهم صحّته واستقامته، فأوجب ذلك لنا العلم بصحّته" اه.

فهناك القطعيّ من السنّة المستفاد من تضافُر الأدلّة عليه في الأحاديث ومن الإجماع عليه. وسنبيّن بإذن الله هذا القطعي الذي لا مجال للخلاف عليه حين نتحدّث عن "الأحاديث المتواترة" و"فلسفة الإجماع"، فحينئذ ستتّضح للقارئ مسالك معرفة القطعي من السنّة.

النسبيّة في السنّة

بعد إثباتنا لوجود قطعيّات في السنّة، تبقى مساحة كبيرة من الأحاديث الظنّية، أي التي لا تفيد القطع في ثبوتها كما يُفيده القرآن، وتكمن "النسبية" في هذه الأحاديث في:

1) ظنّية ثبوتها، وأحيانًا الاختلاف حول صحّتها.
2) الاختلاف بين ألفاظها؛ إذ يُروى الحديث الواحد أحيانًا بألفاظ مختلفة مع اختلاف رواته.
3) الاختلاف حول معانيها؛ إذ قد يختلف الشرّاح حول ما تفيده من أحكام ومعانٍ.

فكيف نتعامل مع هذه المساحة من السنّة؟ وهل كونها ظنّية أو نسبية يعني أنّها باطلة ومن ثمّ لا حرج في إلغائها؟ لا يقول ذلك في الواقع إلّا قاصر النظر الذي لا يعرف طبيعة هذا الدين أولا، ولا يعرف قيمة هذه الأحاديث المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلّم ثانيًا.

حقيقة الابتلاء

فأمّا عدم معرفته بطبيعة الدين فهو لجهله بأنّ الله عزّ وجلّ هو الذي قدّر أن تكون في الدين أشياء نسبيّة يختلف حولها الناس، وأنّ هذا الاختلاف هو جزءٌ جوهريٌّ من الابتلاء الذي قدّره الله على البشر. فلم يُقدّم لنا الله عزّ وجلّ الدينَ على طبقٍ من ذهب، بل حتى الإيمان به واتباع رسوله وقبول شرعه – وهي من أصول الدين – لم تُقدّم على طبقٍ من ذهب؛ لأنّ المُراد اختبار البشر، ولا يحصل الاختبار إلا بوجود مساحات من الاجتهاد الإنساني ومقاومة الأهواء واستخدام العقل الحرّ، وإلا فقد كان الله سبحانه وتعالى قادرًا على أن يفتح للبشرية كوّة من السماء تخبرهم بأنّ عليهم اتباع النبيّ صلى الله عليه وسلّم وانتهى كلّ شيء! ولكنّ ذلك لم يحدث، ومن يتصفّح كتاب الله سيجدُ حقيقة الابتلاء هذه

حاضرة بدءًا من قصة آدم؛ فلِمَ وضع لهم الشجرة ونهاهم عن الاقتراب منها؟ مرورا بابتلاء إبراهيم وجند طالوت وتحويل القبلة وغيرها من صور الابتلاء الكثيرة جدا في القرآن.

بل قال سبحانه عن كتابه: **{هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ}**. فإذا كان هذا حال كتاب الله فكذلك الأمر بالنسبة للسنّة؛ يعلمُ الباحث المنصف أنّ فيها من "المحكمات" ما فيها، وأنّ فيها إلى جانب ذلك من المتشابهات، ومن هنا يكون المنهجُ المرضيّ هو الانطلاق من أرضية المحكمات الثابتة، ثم الاجتهاد في الظنّيات بُغية الوصول إلى الحقّ فيها. وكذلك اختلف أئمة الإسلام في تفسير العديد من آيات كتاب الله، ولكنّ ذلك لم يجعلهم يتخلّون عمّا اتفقوا عليه في الدين، وهو المساحة الأكبر من الدين. والسقوطُ في الابتلاء بهذه المتشابهات هو أن يُطلق الإنسانُ العنانَ لأهوائه، فيستخرج من متشابه الآيات والأحاديث دينًا جديدا يتّفق مع أهوائه من خلال التأويل.

ومن جهة أخرى، لو تصوّرنا أنّ الله عزّ وجلّ خلق عقول البشر كلّها متشابهة في كلّ شيء ولا اختلاف بينها ولا تأثير للأهواء والرغبات عليها، وجعل كلّ شيء واضحًا لا يحتاج إلى بذل وجهد؛ لاختارَ الناسُ كلّهم نفس الاختيار، ولبطُل بذلك معنى تكليف الإنسان وحريّته وإرادته ومعنى ابتلائه! وفي هذا السياق نفهم تلك المساحة النسبية من السنّة، باعتبارها جزءًا من منظومة الابتلاء المبثوثة ليس في الدين كلّه فحسب، بل في جميع الأشياء أيضا: في الكون غير المثالي، المليء بالآفات والزلازل والحرّ والصقيع والعواصف. في الإنسان الذي يمرض ويولد معاقًا وتضطرب هرموناته وقد يفقد أعصابه. وفي الحياة التي يولد فيها الناس فقراء أو أيتاما أو دون معرفة والديهم.. وهكذا، لا تُخطئ عينٌ هذه النسبية الفاشية في الأشياء من حولنا، ليجيء الدين فيكون بمُحكماته في الكتاب والسنّة حبلًا متينا يعتصم به المؤمنون، ويردّون متشابهه إلى محكمه.

ومن هذا المنطلق، نفهم المساحات النسبيّة في السنّة باعتبارها مساحات ضرورية لتفعيل دور الإنسان في الاجتهاد والبحث وطلب الحقّ وتفعيل العقل واختبار الأخلاق وضبط الأهواء. فهي مساحة من مساحات الابتلاء التي قد تدفع مَن خَبُثَتْ طويّته وانساق خلف أهوائه إلى التلاعب في الدين، أو تدفع العالم المخلص الطالب للحقّ إلى معرفة أحكام دينه بالاعتصام بالمحكمات والجمع بين أطراف الأدلة والتمسّك بالإجماع. ولهذا كثيرًا ما تجد أهل البدع يُقيمون مذهبهم كلّه على حديث واحد أو آية، دون أن يجمعوا إليه سائر الآيات والأحاديث التي في نفس الموضوع، ودون أن ينطلقوا من المُجمَع عليه في المسألة. وكثيرًا ما

تُغري مساحة "الظنّ" في دلالة إحدى الآيات المتشابهة بعضَ الخائضين في العلم لهدم ركيزة مُحْكمة من ركائز الدين؛ إمّا لموافقة هوًى أو لمواطأة جاهلية من الجاهليات على أعرافها، فيكون في ذلك السقوط والخذلان. أو يصبر المسلمُ على المحكمات ويعتصم بها، مهما لاح له من إغراء تأويل المتشابهات لابتداع مذهب جديد يوافق هواه، فيكون في ذلك الأجر الكبير عند الله بإذنه.

الأخذ بغلبة الظنّ ليس منكرًا

إذا أدركنا أن هناك مساحة كبيرة من السنن غير القطعية، في الثبوت أو في الدلالة أو في كليهما، وأدركنا أنّها ليست في مسائل الدين الأساسية في العقائد والتشريعات، بل في مسائل أكثر تفصيلا في هذه الأبواب وغيرها، إذا أدركنا ذلك علينا أن نتساءل: هل يُنكر الاعتماد على هذه الأحاديث ظنّية الثبوت أو الدلالة أو كليهما في مسائل الدين؟

إنّ الناظر إلى طبيعة الحياة البشرية يرى بأنّها تسير في معظمها على سيلٍ من المعلومات والأخبار المتداولة بين الناس بالآحاد، فالمرء منّا يتلقّى الكثير من الأخبار والمعلومات من آحاد الناس ويعمل بموجبها، ويبني عليها حياته، سواء في عمل أو تعليم أو زواج أو غير ذلك، ومع احتمال الخطأ وظنّية هذه المعلومات فالحياة تسير ولا يحدث خلل محسوس جرّاء سلوكنا المبني على أخبار الآحاد والمعلومات الظنّية.

وقد سمّى الله غلبة الظنّ هذه في كتابه "علمًا"، قال سبحانه: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۖ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ}**. فهل يمكن لأحد أن يجزم قطعًا بأنّ فلانة مؤمنة؟ وهل هو داخل قلبها؟ أم إنّه عملٌ بموجب ما غلب على الظنّ من حالها وما صرّحت به؟ هذا والأمر في مسألة خطيرة كهذه يُقضى فيها بالأعراض، فكيف إذا كان في مسائل الفروع في أحكام الفقه الظنّية كالخلاف في بعض تفاصيل الصلاة والزكاة وأحكام المعاملات وبعض تفاصيل الغيبيّات؟ إنّ البتّ بهذه المسائل التي ليست من أصول الدين بغلبة الظنّ، طالما أنّها مأطورةٌ بمُحْكمات الكتاب والسنّة؛ لا يحرّف الدين عن مساره، ولا يوقِع الإنسان في المهالك ولا يضلّه في الدين حتى لو وقع بعض الخطأ القليل فيها، ما دام العالم لا يبتّ فيها إلا بعد بذل غاية الوسع، مريدًا للحقّ مخلصًا في ذلك. بل المنطق

يقول إنّ الاجتهاد مع وجود قاعدة من النصوص الحديثية، حتى لو كانت ظنّية، أكثر رسوخًا وانضباطًا من الاجتهاد بدون هذه القاعدة من النصوص!

اختلاف ألفاظ الروايات ظاهرة طبيعية

أما اختلاف ألفاظ الروايات، فمن حيث أراد بعض الطاعنين جعله سببا لردّ الأحاديث، يجد المتأمل فيه دلالة غاية في الأهمية، وهي أنّه يؤكّد نزاهة الناقلين، وبذلهم غاية الجهد في نقل النصّ الحديثي كما حفظوه، وما دامت حافظةُ البشر متفاوتة، وتأثيراتُ النسيان والضعف فيهم عاملة؛ فلا شكّ أنّ الألفاظ ستختلف. وأنت حين تجد روايات بطرق مختلفة عن أشخاص مختلفين تحمل نفس المعنى مع قدر يسير من اختلاف الألفاظ؛ تدركُ أنّ هناك صِدقًا في النقل ونزاهة، ولو كانت الأحاديث مخترعةً من صنع الوضّاعين لوجدتَ للحديث نسخة هي نسخة واضعه، فلمّا كان الأمر بنقل البشر العدول الضابطين عن مثلهم إلى منتهاهم عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم؛ أدركَ العاقل أنّ الاختلاف اليسير في الألفاظ هو في الغالب الأعمّ بفعل الضعف البشري، وأنّ الجوهر المشترك الغالب بين الأحاديث في اللفظ والمعنى هو الكلِم النبوي، مع احتمال ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم للحديث في أكثر من موضع بأكثر من صيغة.

أخرج الخطيب في "الكفاية" عن عروة أنّه قال: **"قالت لي عائشة رضي الله عنها: يا بُنيّ، يبلغني أنّك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه. فقلتُ لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره. فقالت: هل تسمع في المعنى خلافًا؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك"** اه. وكذلك كانت عناية العرب متوجّهة في الأساس إلى المعاني لا إلى الألفاظ، فحتى الشعر المنضبط بالوزن والقافية، ستجد فيه اختلافا في الروايات، ولا يوجد عاقل يقول إنّ هذا الاختلاف في الألفاظ يلغي أي معنى يمكن أن يُستفاد من الأحاديث!

الصور التطبيقية في السنّة النبوية

على أنّ مساحة كبيرة جدّا من السنن المنقولة بالأحاديث لا تُضيف عقائد أو تشريعات جديدة في الدين، وإنما هي في الواقع صورٌ تطبيقية وتفاصيل حياتية مشدودة إلى كليّات القرآن في العقائد والتشريعات والأخلاق والآداب. وكونها كذلك، لا يعني طرحَها وإلغاءها من الحسبان، فلا يفعل ذلك إلا جاهل بقيمتها، وما أقبح صنيع أمّةٍ تنبذ هذا الكنز الثمين

من تلك الصور التطبيقيّة والأحاديث النبوية بحجّة عدم قطعيّتها. وإنّك لتجد بعض هؤلاء يحفظ الكثير من المقولات والقصص عن أرسطو وأفلاطون وسقراط وغيرهم من فلاسفة اليونان والأمم القديمة، وقد عاشوا قبل الميلاد بقرون، وليس لدينا دليلٌ على صدق نسبة هذه الأقوال إليهم، ومع ذلك فهو يذكرها وينسبها لقائلها المزعوم بكل أريحية، ويستأنس بها ويجعلها في موضع الاقتداء والاعتبار. أما حين يتطرّق إلى كلام خير البريّة، الذي تجد أحيانا للرواية الواحدة منه عشرات الأسانيد التي نعرف جميع رجالها، فإنّه يقف مخذولا دون الولوج إلى مضمون الكلِم النبوي النوراني، ويسأل مستنكرا: كيف أصدّق أنّ هذا من كلام النبي؟ وكيف أثق بهؤلاء الرجال وهذه الكتب؟!

إنّ أي دارس يحترم نفسه يعلم قيمة توثيق الممارسات التطبيقية من حياة رسول الإسلام عليه أفضل الصلاة والسلام؛ لأنّها تساعد على فهم أكبر لطبيعة هذا الدين، فكيف بالمسلم الذي يقرأ في القرآن: {**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**}، فهل يقول: لا حاجة لي بالتأسّي به عليه الصلاة والسلام ويكفيني اتباعُ القرآن؟!

إنّ من يقرأ القرآن بحقّ يدرك الطبيعة "الكلّية" التي تتّسم بها معظم الآيات، فهي تعرض المبادئ الكلية والأحكام العامة، ثم تأتي السنّة لتبيّن هذه المبادئ وتفصّلها وتفسّرها، ولتقدّم لنا صورًا تطبيقية عديدة ترسّخ القيم القرآنية وتزيد من ارتباطها بالواقع المعاش من خلال نماذج وأحداث بشرية، أهمّها التجربة النبوية في الممارسة القرآنية. فالحفاظ على هذه التجربة بهذا التوثيق الذي ليس له مثيل في تاريخ البشرية هو من أبرز الجهود العلمية التي ينبغي لأمة الإسلام الافتخار بها والحفاظ عليها.

ومن أراد أن يلمس قيمة الصور التطبيقية الحديثية فليفتح أحد أشهر الكتب التي لا يكاد يخلو منها بيت، وهو كتاب "رياض الصالحين" للإمام النووي، فسيجده يفتتح الكثير من أبوابه بآية أو أكثر من كتاب الله، تمثّل القاعدة الكلية للقيمة أو الخلق أو الأدب أو الحُكم الذي يتناوله الباب، ثم يشرع بعد ذلك بذكر الروايات الحديثية التي تتنوّع بين أقوال ومواعظ وقصص وأحداث ومحاورات وغير ذلك ممّا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلّم أو حدث بينه وبين أصحابه. والقيمة التفسيرية والتربوية والتعليمية لهذه الأحاديث عظيمة جدا، يدركها من يعلمون قيمة العلم وطبيعة النفس البشرية وحاجتها إلى هذه النماذج لتزداد فهمًا لدين الله وإدراكا للتطبيق السليم له.

هل انشغلَ المحدّثون بالأسانيد وغفلوا عن المضامين؟

يتّهم بعض الكتّاب المعاصرين أهلَ الحديث، الذين رووا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعوها ونقّحوها، بأنّهم صبّوا جلّ اهتمامهم على دراسة الأسانيد وعلم الرواية والرجال، غافلين – بحسب زعم هؤلاء – عن دراسة المتن وعلم الدراية، أي دراسة مضامين الأحاديث ومدى موافقتها لقطعيات الشريعة ولمقتضى العقل والعلم كما يقولون. ومن ثم وجد هؤلاء أنّ هناك مهمّة تم إغفالها في تاريخ علم الحديث وهي مهمة الحكم على الأحاديث من خلال دراسة متنها ومحتواها، وليس من خلال دراسة رجال الرواية وأسانيدها فحسب.

فهل حقّا غفل أهلُ الحديث عن علم الدراية؟ وهل كانوا منشغلين بالأسانيد والرجال غافلين عن مضامين الأحاديث؟ في ظنّي لا يقول هذا الكلام إلا من مرّ مرورًا سطحيًا على كتب الحديث، ولم يتعمّق في مناهج المحدّثين وفي طبيعة علم الحديث وكونه لبِنة ضمن الهيكل العام لعلوم الشريعة الأخرى. وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على عدة نقاط؛ لتجلية الصورة وبيان قصور هذه المقولات.

لماذا اهتمّ المحدّثون بالأسانيد والرجال؟

في مقدّمته المهمة لكتابه "المسند الصحيح" يعرّف الإمام مسلم (206-261 هـ) بفلسفة أهل الحديث التي توضّح سبب اعتنائهم الكبير بدراسة الأسانيد والرجال، وذلك أنّهم كانوا يرون تلازمًا بين "القول" و"القائل". تنطلق هذه الفلسفة – كما يوضّح الإمام مسلم – من القرآن الكريم، إذ يقول في مقدمة كتابه الصحيح تحت باب سماه "باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله":

"واعلم وفّقك الله تعالى أنّ الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتّهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحّة مخارجه والسَّتارَة في ناقليه، وأن يتّقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع. والدليل على أنّ الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه؛ قول الله تبارك وتعالى ذكرُه: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}**. وقال جلّ ثناؤه: **{ممَّن تَرْضَوْنَ من الشُّهداء}**. وقال عزّ وجلّ: **{وأشهِدوا**

ذوَيْ عدلٍ منكم}. فدلّ بما ذكرنا من هذه الآي أنّ خبر الفاسق ساقطٌ غير مقبول، وأنّ شهادة غير العدل مردودة". اه.

بهذه الاستدلالات القرآنية يوضّح الإمام مسلم السبب الرئيسي الذي من أجله اعتنى المحدّثون بسلسلة الرجال الذين يروون الحديث، إذ ثمة علاقة تلازم بين "القائل" و"المقول"، بين "الحامل" و"المحمول"؛ فالقائل هو الوعاء الإنساني الذي يحفظ المقول بلفظه ومعناه قدر الإمكان، فإذا ثبت وجود خلل أو رداءة في الوعاء، أو احتواؤه على مواد أخرى فاسدة اختلطتْ بما انصبّ فيه؛ فمن ذا الذي يقبل أن ينهلَ منه؟ إنّك حين تريد شراء الحليب ووجدته يُباع في وعاء قذر كانت تُنقل فيه مواد سامّة أو قاذورات، فهل تفكّر في فحص جودة الحليب أولًا أم تتخذ قرار رفض تناول الحليب منه ابتداءً؟!

وأنتَ إذا لقيت كذّابا معروفًا بكذبه، أو خرِفًا معروفا بخرَفه، ثم سمعتَ منه خبرًا، ألا ترى أنّ أثر الكذب أو الخرف سيظهر على محتوى الخبر، سواء من خلال المبالغة أو رواية ما لا يُعقل؟ لقد أدرك المحدّثون الأوائل هذه الحقائق ولهذا أمعنوا في معرفة الرجال وأحوالهم، لأنّهم الوسائل إلى الغاية، وهي: الحديث النبوي الشريف. وكانوا في ذلك منطلقين من مبادئ قرآنية واضحة كما بيّنّا.

هل تجاهل أهلُ الحديث مضامينَ ما يروون؟

لقد كانت لأهل الحديث في الواقع مسالك عديدة للتأكد من صحة الحديث أبعد من مجرّد النظر إلى أحوال الرجال، بل كانوا ينظرون بدقة وحذق إلى مضمون ما يروون، فإذا وجدوا فيه شيئا غريبا غير معروف – وضعْ مائة خطّ تحت كلمة "معروف" – استرابوا منه وردّوه في الغالب. ولهذا نجد الإمام مسلمًا يقول في مقدّمة صحيحه: "وعلامة المنكَر في حديث المحدّث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفتْ روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمَله". ويقول أيضًا: "فأما من تراه يعمِد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل حديث هشام بن عروة، وحديثُهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابُهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما،

وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم؛ فغيرُ جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم". اه.

باختصار، يريد الإمام مسلم أن يقول لنا التالي: إنّ أهل الحديث ينظرون في مضامين ما يروون، ويعرفون جيّدا ليس فقط الرجال كلّا على حدة، بل "العلاقات" بين هؤلاء الرجال. فإمامٌ شهير كالزهري، له أصحاب وتلاميذ معروفون رووا عنه، وهناك تشابه كبير بين مضامين ما رووا؛ لأنّ الزهري في النهاية وعاء من العلم ينثر علمه على تلاميذه دون تفريق أو تخصيص. فإذا جاء شخص غير معروف، وروى عن الزهري عددا من الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند غيره من أصحاب الزهري الذين رووا عنه؛ حَكمَ المحدّثون بضعفه ولم يأخذوا عنه الحديث! وهو ما يؤكّد أنّهم كانوا يدرسون المتون جيّدا، فلا يمرّ عليهم شيءٌ دون نظر وتدقيق ومقارنة بالمعروف من السنن.

و"المعروف من السنن" مفهوم على غاية كبيرة من الأهمية؛ لأنّه ضابط مهم استخدمه أئمة الحديث في تنخيل الأحاديث المروية. ولهذا نجد الإمام مسلمًا يروي في مقدّمة صحيحه قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: **"سيكون في آخر أمّتي أناسٌ يحدّثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيّاكم وإيّاهم"**. ويروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: **"ما أنت بمحدّث قومًا حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"**. إلى جانب روايات أخرى؛ ليؤكّد على أنّ عقائد الدين وشرائعه معروفة قبل تصنيفه لكتابه، وإذا جاءت رواية تخالف مخالفة قطعية ما جاء في قطعي الدين المجمَع عليه؛ فهي رواية غير مقبولة عند أهل الحديث.

ولهذا كان كبار أهل الحديث يتجنّبون رواية المرويّات التي تخالف المعروف من السنن، وهذا يعني أنّ هناك جهدا كبيرا في تحقيق المتون وتنخيلها بناءً على منهج الدراية قد تمّ "وراء الكواليس"، قبل أن يقدّم الإمامُ في الحديث عملَه النهائي على صيغة مصنّف من المصنّفات الحديثية؛ كسنن أبي داود، أو جامع الترمذي، أو صحيح البخاري أو غيرها من الكتب. ولأجل ذلك فإنك لن تجد الكثير من النقاش في تلك المصنّفات الحديثية الشهيرة حول المتون المخالفة لقطعيات الدين أو للمعقول؛ لأنّهم نبذوها واستبعدوها من كتبهم مسبقًا، فلذلك تقلّ الروايات المنكرة بشكل كبير جدّا في تلك المصنّفات الشهيرة المعتمدة. وإنما تَكثر الروايات المنكرة في المصنّفات غير المعتمدة في الفقه والدين، والتي تُكثر من رواية الضعيف والواهي والمنكر، وقد تتبّعها أئمة الحديث بالنقد والتضعيف، ولم ينشأ عنها صياغة لعقائد أو شرائع جديدة.

الحكم على الرجال كنتيجة للحكم على المتون

عندما نقرأ كتب الحديث، ونجد أنّ المحدّث ضعّف حديثًا بناءً على ضعف أحد رواة السند؛ نظنّ بأنّ الحكم على الحديث هنا هو من حيث الرواية محضًا، دون الالتفات إلى متن الحديث ونقده درايةً. والواقع أنّ مساحة كبيرة جدّا من أحكام علماء الحديث على الرواة جاءت كنتيجة لأحكامهم على المتون ومضامين ما يروي هؤلاء الرواة، وإليك بيان ذلك.

فمن يتصفّح كتب التراجم والرجال، ككتاب "التاريخ" للبخاري، و"المجروحين" لابن حبان، و"الكامل في الضعفاء" لابن عديّ، وغيرها من الكتب، سيجد أمرا متكررا بكثرة، وهو الحكم على شخص بالضعف لكونه "يروي المناكير". ومن ذلك أن يصف البخاري بعض الرواة مثلا بأنّه "منكر الحديث"، أو ما ذكره ابن حبان عن أحد الرواة بأنّه "غلبَ على روايته المناكير فاستحقّ الترك"، أي أنّ الحكم النهائي عليه بأنّه "متروك" نتج عن نظر في مضامين ما يروي. أو كقول ابن عدي عن أحد الرواة "عامّةُ ما يرويه ليس بمحفوظ"، مما يدلّ على جهد كبير في عرض مضامين الأحاديث المروية على المحفوظ المعروف من السنن.

وبهذا يتّضح أنّه وإنْ كان تضعيفُ عددٍ كبيرٍ من الأحاديث قد نتج بشكل مباشر عن الأحكام على الرواة، فإنّ أساس الكثير من هذه الأحكام على الرواة قد نتج من خلال النظر في مضامين الأحاديث التي يروونها والحُكم عليها، أي أنّ هناك اعتبارًا كبيرا لمحتوى الأحاديث في الحكم على الرجال. ومن هنا، فحين تُرَدُّ الكثير من الروايات بسبب وجود أحد المطعون بهم في سلسلة السند؛ فإنّه وإنْ كان السبب المباشر يكمن في السند، فإنّ السبب الأساسي الذي أضعف السند هو النظر في المتون، أي في محتوى الأحاديث التي يرويها ذلك الراوي وقياسها إلى قطعيات الدين. ومن ثمّ يظهر جليّا لمن يتصفّح كتب التراجم والرجال، أنّه قد كان لأهل الحديث عناية كبيرة جدّا بالدراية، وبِسَبْر مضامين الأحاديث وعرضها على قطعيات الدين، ومقارنتها بالمعروف المحفوظ من الأحاديث. ولعله من المثير للاهتمام أن تكون كتب التراجم والرجال، التي هي ألصق شيء بعلم الرواية، دليلَنا الواضح الصريح على عظيم اهتمام أئمة الحديث بالدراية!

الدراية لا تقف عند المحدّثين

يظنّ بعض المهتمين بأمر الحديث النبوي أنّ مجرّد الحكم على صحّة حديث يعني أنّ مضمون هذا الحديث قد تحوّل مباشرة إلى تكليف. وهو خطأ ناشئ عن الجهل بمنظومة اجتناء التكليف الإسلامية، فدراسة مضامين الأحاديث و"درايتها" وصولا إلى بيان التكليف الذي تفيده هي عملية يشتغل بها أهل الحديث وأهل الفقه وأهل الأصول، وقد بيّنتُ ذلك تفصيلا في فصل "فلسفة السنة". لكن ما أودّ قوله هنا أنّ النصّ الحديثي يمرّ من خلال الفرز الفقهي والأصولي لينضبط في إطار الهيكل المتماسك للشريعة ولا يخرج عنها، وبهذا ضمِن العلماء من أهل السنّة من خلال منظومتهم الفقهية والأصولية ألا يشكّل حديثٌ واحدٌ أو حديثان مفاهيم جديدة في الدين تخالف القطعي المستفاد من قطعي القرآن ومتواتر السنة وما أجمع عليه الأئمةُ المقتدى بهم.

ومن "تقنيات الضبط" التي مارسها علماء الأمة قديما: الجهود العلمية التي بذلوها في تأطير النصوص الإشكالية في ظاهرها ضمن الهيكل العام لقطعيات الدين، وذلك من خلال مؤلفاتهم في مجال "مشكِل الحديث"، أي الملتبس، و"مختلف الحديث"، أي ما بين الأحاديث من اختلافات ظاهرة، وقد ناقشوا في هذه المصنّفات الكثير مما يُعاد ذكره هذه الأيام. وسيجد الباحث العديد من الكتب التي اعتنت بهذا الجانب، فالأحاديث التي رواها الثقات لا تُهدر لأدنى شبهة عند أهل العلم المتقنين، وإنّما يُصار إلى تأويلها تأويلا يتّفق مع قطعيات الدين.

وكثيرٌ مما يُقال إنه مخالفٌ لقطعي من الدين من الأحاديث ستجد أنّه بالإمكان بسهولة قبوله والتوفيق بينه وبين قطعيات الدين دون عناء، كأحاديث سحر الرسول صلى الله عليه وسلّم، فقد قال بعضهم إنها تنافي عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن من الذي أخبر هؤلاء بطبيعة ذلك السحر وكونه يؤثّر على تبليغ الوحي؟ بل في بعض الأحاديث ما يُفيد بأنّ مضمون ذلك السحر كان مؤثّرا على الناحية "الدنيوية" للرسول صلى الله عليه وسلّم لا على الوحي، فقد روي في صحيح البخاري أنّه بفعل السحر **"كان يرى أنّه يأتي النساء ولا يأتيهنّ"**. فأين التناقض بين العصمة الواجبة للنبيّ صلى الله عليه وسلم وبين ابتلائه بسحر آذاه في بعض شؤونه الدنيوية؟ وهل يعجز الله سبحانه عن أن يعصمه – حتى وهو مسحور – من الإضافة إلى الدين أو من اختلاط أمر الوحي عليه؟

وهكذا، كثيرٌ مما يُسارَع إلى الحكم بمخالفته لقطعيات الدين ليس كذلك، ويمكن التوفيق بينه وبين قطعيّات الدين دون تكلّف.

تدوين السنّة وأعداء الحضارة

من آفات العصر الذي نعيش فيه شيوع التفكير الذرّي الاجتزائي لدى كثير ممّن يتحدّثون في قضايا الدين، ومن مميّزات هذا التفكير السطحية والتساهل في تناول الأمور، فما أن يقع أحدهم على آية أو حديث له معنى ظاهر معيّن حتى يبني عليه دينه ومذهبه كاملا، دون أن يجمع كل ما ذُكر عن المسألة في سائر الآيات والأحاديث وكلام الصحابة والأئمة وإجماع العلماء، فهذه مسألة تطول لا تقدر عليها العقول الذرّية! وفي هذا السياق يتم اجترار شبهة تقول إنّ الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابة الحديث، وكذلك فعل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما من بعده، وبناء على ذلك لا ينبغي قبول كتب الحديث ولا يجوز للسنّة أن تكون مصدرا للتشريع! هكذا، بهذه السطحية تخرج هذه الشبهة وتجد مكانها في العقول الضحلة التي تردّدها دون وعي.

النهي عن الكتابة ليس إبطالا للسنّة

إنّ النتيجة التي توصّل إليها هؤلاء لا علاقة لها بالنصوص التي ينقلونها والتي سنذكرها بعد قليل، فقصارى ما يمكن أن تفيده هذه النصوص النهي عن كتابة الحديث في الصحف، لا النهي عن الأخذ بالسنّة واتّباعها، ولا يوجد ما يفيد النهي عن اتبّاع الرسول صلى الله عليه وسلّم في هذه الروايات، بل من يزعم ذلك يخالف صريح القرآن وما أجمع عليه الصحابة. ومن العجيب أن يردّ من يزعم أنّه "قرآني" نصوصا صريحة من القرآن بفهمه القاصر لرواية حديثية، مع العلم بأنّ الرواية لا تفيد ما ذهب إليه! فقد بيّن الله تعالى في كتابه بأنّ طاعة الرسول صلى الله عليه وسلّم هي طاعة لله: **{ومن يُطع الرسولَ فقد أطاع الله}**، وقال سبحانه: **{قل إنْ كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يُحببكم الله}**، فبيّن أنّ اتباع سنّة النبيّ من محبّة الله، وقال عزّ وجلّ: **{وأنزلنا إليك الذكرَ لتُبيّن للنّاس ما نُزّل إليهم}**، وكان وصفه صلى الله عليه وسلّم في القرآن: **{رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ}**، فكيف ينبذ المسلمون بيانَ الرسول صلى الله عليه وسلّم وتعليمَه للكتاب والحكمة وقد أوجب الله ذلك في كتابه؟!

من هنا يتّضح أنّه حتى لو ثبت نهيُ النبيّ صلى الله عليه وسلم عن كتابة السنّة فنحن مأمورون باتّباعها والحفاظ عليها بدلالة القرآن الصريحة ثم دلالة السنّة المتواترة وما

تواتر عن كبار الصحابة وصغارهم ونقلهم للسنّة وحفظها والتمسّك بها. ومن ثمّ فإذا كان أصحاب هذه الشبهة يرفضون الكتابة، فعليهم أن يحفظوا السنن شفهيّا كي لا يُضيعوا أمرا أوجبه الله في كتابه! وحديث النهي عن كتابة الأحاديث بتمامه كما عند مسلم عن أبي سعيد الخدري: **"أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تكتبوا عنّي، ومَن كتب عنّي غير القرآن فليمحه، وحدّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذب عليّ – قال همّامٌ أحسبه قال: – متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار"** (صحيح مسلم). فهو يأمر بالتحديث عنه وتبليغ سنّته صلى الله عليه وسلّم، وينهى عن الكتابة – لظروف خاصة سنبيّنها فيما بعد – وعن الكذب عليه، ولا يوجد في الحديث ما يدل على استنكار التمسّك بالسنّة بل العكس.

يستدلّون بما يُنكرون حجّيته!

ومن أعجب العجب أن ينادي هؤلاء بإبطال مشروعية تدوين السنّة والاستدلال بها، ثم يستدلّون هم بما دُوّن منها وبما نقله أهل الحديث وحفظوه في كتبهم! وهذا وحده كاف في إبطال جميع حججهم؛ فإذا كانوا يرفضون تدوين السنّة أو الاستدلال بالسنّة في قضايا الدين، فكيف يجعلون حديثًا للنبيّ صلى الله عليه وسلّم دليلا على ركن أساسي في مذهبهم القائل بإبطال الاستدلال بالسنّة؟! ثم إذا كانوا سيقبلون الاستدلال بالسنّة فلمَ لا يأخذون أحاديث كثيرة صحّت وتواترت تُثبت حجّية السنّة وضرورة اتّباعها والعضّ عليها بالنواجذ وتُثبت الكثير من الأحكام التي يرفضونها؟ إنّ الأمر عند هؤلاء القوم انتقائيٌّ ولا علاقة له بأية منهجية علمية، بل إنّهم يزعمون أنّهم متمسّكون بالقرآن فقط، ثم يستدلّون بروايات موقوفة على الصحابة لإبطال شيءٍ أثبته القرآن، وهو ضرورة التمسّك بسنّة الرسول صلى الله عليه وسلّم!

كيف نفهم روايات منع كتابة الحديث؟

إذا تصفّحنا كتب السنّة ومرويّات الصحابة سنجد مرويات تفيد النهيَ عن كتابة السنّة وتدوينها، ومرويات أخرى كثيرة تبيح الكتابة. فكيف نجمع بين الأمرين؟

- **أما ما ورد في النهي فمن أبرزه الحديث السابق ذكره بالإضافة إلى:**

ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: **"جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرا قالت: فغمني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمّي الأحاديث التي عندك، فجئته بها فدعا بنا فحرقها. فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذاك"** (ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" نقلا عن الحاكم وقال "لا يصح"). فهذه رواية ضعيفة، وهي لو صحّت دليل على عدم تحريم تدوين السنّة؛ فكيف لأبي بكر أن يجمع 500 حديث مكتوب إذا كان يعلم تحريم النبيّ صلى الله عليه وسلّم لكتابة الحديث؟ والرواية نفسها – لو صحّت، ولم تصحّ – تؤكّد أن سبب حرقه لها ليس تحريمًا لكتابة الأحاديث، بل أمر شخصيّ ألمّ به يدلّ على شدّة حرص أبي بكر رضي الله عنه على الأمانة في نقل الحديث.

يقول الذهبي في تذكرة الحفاظ: ومن مراسيل بن أبي مليكة أنّ الصدّيق جمع الناس بعد وفاة نبيّهم فقال: **"إنكم تحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافا، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه"**. فهذه أيضا رواية مرسلة لا تصح عند أكثر العلماء، لأنّ ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر، وهي تخالف روايات صحيحة أخرى ثبتت في السنّة كقول النبيّ صلى الله عليه وسلم: **"ألا هل عسى رجلٌ يبلُغُه الحديثُ عني وهو مُتَّكِئٌ على أريكَتِهِ، فيقولُ: بينَنَا وبينَكم كتابُ اللهِ، فما وجدْنا فيه حلالًا استحلَلْنَاه، وما وجدْنا فيه حرامًا حرَّمناه، وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كما حرمَ اللهَ"** (رواه الترمذي، ومثله عن أبي داود وابن ماجة وغيرهما). فهذه وروايات أخرى صحيحة تثبت الصفة التشريعية للسنّة، وهي كثيرة جدا ومتواترة، فكيف نعارضها جميعًا برواية ضعيفة وموقوفة على أبي بكر الصديق؟!

ومنها ما روي عن عمر بن الخطاب **"أنّه أراد أن يكتب السنن فاستخار الله شهرا فأصبح وقد عزم له، ثم قال: إني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتابا فأقبلوا عليه وتركوا كتاب الله"** (رواه الخطيب البغدادي في "تقييد العلم" بسند صحيح). وهذه الرواية تدلّ أيضًا على عدم تحريم تدوين السنّة من الرسول صلى الله عليه وسلم، فلو كانت محرّمة لمَ استخار عمر ربّه شهرًا؟ فدلّت الاستخارة على أنّ هذا أمرٌ شخصي لعمر، وأنّه خشي أن يحدُث في الأمة ما حدث في أهل الكتاب قبلها، كما قال تعالى: **{فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ**

بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ}. ولو كان هناك تحريمٌ لعلِمه عمرُ ولما همّ بكتابة السنن!

وبالجملة فغالب ما يستدلّون به هو ما روي عن بعض الصحابة من كراهة تدوين السنّة، كما روي عن ابن عباس وابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة كراهة كتابة العلم، والناظر في هذه الروايات يلاحظ أمورًا:

أولا: الغالب عليها أنّها جاءت في سياق خشية اختلاط الحديث بالقرآن، إذ كان الناس حديثي عهد بالقرآن، وأراد هؤلاء الصحابة الكرام أن يُمحِّض القرآن ويرسخ، وممّا يدل على ذلك ما روي بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري أنّ أبا نضرة قال له: **"ألا تكتب ما نسمع منك؟ قال: أتريدون أن تجعلوها مصاحف؟ إنّ نبيّكم كان يحدّثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنّا نحفظ"**. وفي رواية صحيحة أخرى **"إنّك تحدّثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا عجيبا، وإنّا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص. قال: أردتم أن تجعلوه قرآنًا؟! لا، ولكنْ خُذوا عنّا كما أخذنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"** (أخرج الروايتين ابن عبد البر في الجامع). ومن الواضح أنّ المنع لم يكن لرواية السنّة ونقلها والتمسّك بها، فهذا ثابت بالقطع ولا يشك فيه مسلم، بل إنّ مَن ورد عنهم كراهة الكتابة كابن عباس وابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة هم من أكثر الصحابة روايةً للأحاديث، فلو كان الأمر منعًا لاعتماد السنّة وروايتها لما رووا كل هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم!

ثانيا: كانت سنّة النبي صلى الله عليه وسلّم في ذلك العهد منتشرة بين الصحابة وراسخة بالممارسة بحيث لم تكن الحاجة إلى تدوينها كبيرة جدا في عهدهم، وتحديدا في حواضر الإسلام الراسخة كالمدينة ومكة، حيث هناك جمع كبير من الصحابة رضي الله عنهم ممن يحفظون السنن ويمارسونها، هذا مع قوة حفظ العرب واعتمادهم على الحافظة كتقليد توارثوه وبرعوا فيه وضُربت الأمثال بقوّة حفظهم. ومن هذا المنطلق، ومع وجود خشية اختلاط الحديث بالقرآن في العهد الأول للإسلام، نتفهّم خشية عمر وأبي بكر وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن مسعود وغيرهم من كتابة السنّة، مع وجود صحابة آخرين دوّنوها كما سيأتي.

وحتى يدرك القارئ كيف تكون الحاجة للسنن بحسب البُعد عن عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم والصحابة وتباعد الأقطار؛ فليقارن بين موطأ الإمام مالك (ولد في المدينة المنوّرة عام 93 هـ) وصحيح الإمام البخاري (ولد في بخارى – في أوزبكستان اليوم – عام 194 هـ). إنّ أول ما سيلاحظه هو الفارق الكبير في عدد الأحاديث المروية والمكتوبة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم؛ ففي البخاري أضعاف ما في الموطأ من الأحاديث النبوية المرفوعة، وسيلاحظ أمرا آخر، وهو أنّ الكثير من مرويات الإمام مالك يقول فيها "الأمر عندنا" أو "الأمر المجتَمَع عليه عندنا" (يعني في المدينة) وليست بأحاديث مرفوعة.

والسرّ في ذلك أنّ الإمام مالكًا قد سبق الإمام البخاري بنحو قرن من الزمان، وعاش في قلب المدينة حيث أخذ عن التابعين وكانت المدينة ما تزال على ممارسة شعائر الإسلام وأحكامه كما ورثها مجتمعها عن جيل الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فانتشار الممارسة السنّية جعلها مسلكًا واضحًا قويّا في معرفة السنّة، ومن ثم كانت الحاجة إلى أحاديث الآحاد المرفوعة إلى النبيّ صلى الله عليه وسلّم للتعرّف على سنّته أقل؛ لأنّ أمر السنّة راسخٌ منتشر. أما بعد قرن من الزمان، وفي بلاد بعيدة جدّا كبخارى، نتنشر فيها العجمة ولا تتوفّر الممارسة الاجتماعية السنّية المتواصلة كما كان في المدينة المنورة قبل قرن؛ فإنّ الحاجة إلى معرفة سنن النبيّ صلى الله عليه وسلم قد ازدادت، ومن ثم وجدنا الإمام البخاري وغيره يجمعون الأحاديث ويدوّنونها بشكل أكبر ليتعرّف الناس على السنّة بعد طول العهد بها. فكيف إذا عدنا إلى الوراء عقودًا قبل ولادة الإمام مالك، أي إلى عهد الشيخين أبي بكر وعمر، رفيقَيْ درب النبيّ صلى الله عليه وسلم وأكبر أصحابه الذين عاشوا معه في مكة والمدينة وتلقّوا عنه السنّة حيّة متحرّكة، هل تكون حاجة هؤلاء وجيلهم إلى تدوين السنّة كحاجة من جاء بعدهم وعاش في أقطار بعيدة؟

فالأمر إذن لم يكن تنفيرًا عن التزام السنّة واتباعها كما يتصوّر بعضهم، بل كان مزيجًا من خشية اختلاطها بالقرآن والناس حديثو عهدٍ به، مع عدم الإحساس بالحاجة الملحّة لتدوين السنّة وهي ممارَسة فاشية بين الصحابة رضي الله عنهم. وقد كان أبو بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة من أبرز المتمسّكين بالسنّة والمدافعين عنها، وقد حدّثوا بآلاف الأحاديث عن النبيّ صلى الله عليه وسلم.

روايات إباحة تدوين الحديث

أما ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلّم في إباحة كتابة الأحاديث وتدوينها فعدّة أحاديث، وكذلك ما ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم. ومنعًا لتضخّم الكتاب سنحاول اختصارها والاقتصار على الصحيح منها.

فمنها حديث أبي شاه الذي أخرجه البخاري وغيره حين قام وقال للرسول صلى الله عليه وسلّم بعد خطبة ألقاها: **"اكتبوا لي"**، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: **"اكتبوا لأبي شاه"**. ومنها ما أخرجه أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنّه قال: **"يا رسول الله أَكْتُبُ ما أسمعُ منك؟ قال: "نعم". قلت: في الرِّضا والسُّخطِ؟ قال: "نعم، فإنَّهُ لا ينبغي لي أن أقولَ في ذلِكَ إلَّا حقًّا"**. ومنها ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حين أمسك عن الكتاب حين نهتْه قريش عن ذلك، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: **"اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حقّ"**. ومنها الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم وفيه: الصدقات والديات والفرائض والسنن. قال عنه ابن عبد البرّ: "وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفةً يُستغنى بها في شهرتها عن الإسناد".

أما ما روي عن إباحة الصحابة لكتابة الحديث فكثير منه: ما روي عن علي بن أبي طالب كما عند البخاري وغيره حين سئل **"هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟"**، فكان من بين ما ذكره عليّ في إجابته **"وما في هذه الصحيفة"**، وبين أنّ فيها: **"العقل وفكاك الأسير وأن لا يُقتل مسلم بكافر"**. ومنها ما رواه البخاري عن أبي هريرة أنّه قال: **"ما من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أحدٌ أكثرَ حديثًا عنه منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتُبُ ولا أكتُب"**. ومنها ما روي مرفوعًا وموقوفا عن عمر بن الخطاب وأنس بن مالك وابن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم أنهم كانوا يقولون: **"قيّدوا العلم بالكتاب"** أو **"بالكتابة"** أو بألفاظ أخرى تفيد تقييد العلم بالكتابة. وقد أثبتُّه في الموقوف عن الصحابة منعا للخلاف، فقد صحّ عند بعض أهل العلم مرفوعا عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم بمجموع طرقه. وغيرها مما روي عن إباحة الصحابة لكتابة الحديث.

وحاصل الجمع بين روايات كراهة الكتابة وروايات إباحة الكتابة والندب إليها أنّ منع الكتابة كان سابقًا لإباحتها، وكان سببه خشية اختلاط الحديث بالقرآن، ثم مع رسوخ القرآن في قلوب الصحابة نُسخ الحُكم كما يقول أهل العلم. ومع دخول الناس في دين الله أفواجًا وتمدّد رقعة الدولة الإسلامية وابتعاد الناس عن معايشة السنّة صارت الحاجة إلى الكتابة أكبر، ولهذا رُوي عن بعض الصحابة كراهة كتابة الحديث ثم إباحتها، فصرنا نرى بشير بن نهيك كما روي بسند صحيح يكتب ما يسمعه من أبي هريرة رضي الله عنه ويُظهر له كتابه ويقول: **"هذا سمعته منك؟"** فيقول: **"نعم"** دون إنكار. وصرنا نرى سعيد بن جبير كما روي بسند صحيح يكون مع ابن عباس رضي الله عنهما **"فيسمع منه الحديث**

فيكتبه في واسطة الرّحل، فإذا نزل نسخه" (الروايتان من "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبر البرّ).

والروايات في هذا أكثر من أن تُحصى هنا، ولكنها تدلّ جميعًا على ذلك التطوّر الطبيعي بدءًا من كراهة الكتابة حين كان القرآن غضًا، ثم إباحة الكتابة في أواخر عهد النبوة وعهد الراشدين بعد أن رسخ القرآن في القلوب وقلّت الخشية من الغفلة عن كتاب الله، ثم استحباب كتابة الأحاديث وانتشارها بشكل أوسع في عهد صغار الصحابة والتابعين لزيادة الحاجة إليها في حفظ السنّة، ثم ظهور مدونات الحديث الأولى في القرن الثاني للبعد عن الممارسة العملية للسنّة ووفاة الصحابة رضي الله عنهم.

أعداء الحضارة

إذا عرفنا أنّ كلّ الروايات التي تفيد كراهة كتابة الحديث لا تدلّ على تحريم رواية الحديث ولا تنفي صفة التشريع عن السنّة والتمسّك بها وتعليمها؛ لأنّ وجوب اتّباع ما جاء في السنّة ثابتٌ دون شكّ، فما هي مشكلة من يثيرون هذه الشبهة مع التدوين؟ هل يريدون من المسلمين أن يحفظوا السنن في عصرنا هذا عن ظهر غيب دون كُتب؟! هل يريدون أن نلقي ما لدينا من كتب السنّة في دجلة والفرات كما فعل هولاكو؟! أم الأحرى بهم الإذعان لتوثيق السنن بالكتابة بطريقة علمية حضارية من أجل سهولة ذلك بعد إدراكهم الحاجة الشديدة إلى الكتابة والتوثيق؟

إنّه والله من العار الحضاري أن يخرج من بين جلدتنا من ينتشل هذه الروايات معزولة عن سياقها ليدعونا إلى ترك تدوين ما بلغنا وحفظناه من سنن النبيّ صلى الله عليه وسلّم! وهي مقالة لو سمعها أيّ باحث غربي جادّ فلن يسعه إلا أن يقول: "ما لهؤلاء المجانين يفرّطون بهذه الكتب الثمينة التي تعود نصوصها لأكثر من ألف عام"! وإنّنا نرى اليوم كبار الباحثين الغربيين يتلهّفون للحصول على المصادر الأصلية في التراث الإسلامي، ويحقّقونها بكدّ وجَلَدٍ يُغبطون عليه، ويدركون قيمتها الكبيرة لحضارتنا بل للحضارة الإنسانية بأسرها! هذا وهم ليسوا مسلمين ولا تمثّل لهم تلك النصوص أية قيمة دينية. فما بالنا ببعض المسلمين الذين يملكون هذا الإرث العظيم من السنّة التي أمرهم ربّهم باتّباعها؛ يفرّطون به ويُنكرون تدوينه وتوثيقه عبر العصور بمنهجية علمية لم يرَ العالم مثيلًا لها؟!

إنّ هؤلاء في الحقيقة هم أعداء الحضارة؛ فالتطوّر الطبيعي لأي حضارة يقضي بتجاوز الطرق البدائية في تدوين العلم وتوثيقه إلى طرق أكثر تطوّرا وحداثة، ولهذا فقد تطوّر العرب من الرواية، إلى الاستعانة معها بالكتابة على الرقاع والأكتاف والجلود، وصولا إلى اجتلاب الورق وتصنيعه وصناعة الكتب ورواج مهنة النسخ والكتابة. فما الذي يدفع إنسانًا يعيش في عصرنا الرقمي هذا إلى ذمّ ذلك التطوّر نحو كتابة العلم وتوثيقه؟!

هل نقدّم السنّة على القرآن؟

كلّما تحدّثنا عن السنة النبوية الشريفة وأهمية الالتزام بها، ودفعْنا الشبهات التي يطرحها بعض الناس حولها؛ ثارتْ ثائرة بعضهم وقالوا: "أنتم تقدّمون مرويّات ظنّية منسوبة للرسول على كتاب الله"! وسردوا علينا آيات من مثل قوله تعالى: **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ}** (النحل: 89). فهل نحن نقدّم السنة على القرآن فعلا؟ وهل نبذْنا كتاب الله وضيّعنا أحكامه ولهثنا وراء مرويّات ظنّية كما يزعم هؤلاء؟

في هذا الفصل سأبيّن بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ حفاظنا على السنّة هو في سبيل الحفاظ على فاعلية أحكام القرآن ومبادئه السامية، وأنّ الطعن بالسنة المنقولة إلينا بشتى الطرق – كما سيظهر – هو طعنٌ مبطّنٌ بدين الله، وأنّه لا يسع أحدا أنْ يقيم كتاب الله إلا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنّ أهل الحديث هم أكثر الناس اعتناء بالقرآن وصيانة لأحكامه.

كتابُ الله حَكمٌ بيننا.. من الذي يعطّلُ كتاب الله؟

وبما أنّ هؤلاء يدّعون الالتزام بالقرآن لا غير، فسوف ندعوهم إلى القرآن الذي لا يعرفونه، ونسألهم عن بعض آياته. فقد قال تعالى في كتابه: **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}** (النحل: 44). وهذه الآية تفتح احتمالين لا ثالث لهما:

- فإمّا أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلّم قد بيّن للناس ما نُزّل إليهم، وأنّ هذا البيان محفوظ لحفظ كتاب الله فهمًا وممارسة.
- أو أنّه صلى الله عليه وسلّم لم يبيّن للناس ما نُزّل إليهم! وهذا تكذيب لله عزّ وجلّ وطعنٌ برسوله صلى الله عليه وسلّم.

ونحن نقول إنّ هذا البيان موجود في سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وهي منقولة إلينا بتوثيق لا مثيل له. وليس هناك أحد ادّعى امتلاكه لسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وكان عنده توثيقها مثل ما هو حال أهل السنة والجماعة. وإذا كان هذا البيان النبويّ عندكم فأين هو؟ وما هي مسالك نقله؟

وقال تعالى: **{كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ}** (البقرة: 151). وهذه الآية أيضا تفتح احتمالين لا ثالث لهما:

- فإمّا أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلّم قد قام بتلك الأفعال الزائدة عن مجرّد تلاوة الكتاب، وهي: التزكية + تعليم الكتاب + تعليم الحكمة.
- أو أنّه صلى الله عليه وسلّم لم يعلّم المسلمين الكتاب ولا الحكمة! وهذا تكذيب صارخ لكتاب الله، وطعنٌ برسوله صلى الله عليه وسلّم.

إنّه لا بدّ من وجود تعليم الرسول للقرآن، بالإضافة إلى تعليمه للحكمة، فقد جاء ذلك في كتاب الله الحكيم الذي **{لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ}** وأنتم – كما تقولون – تؤمنون بكتاب الله وتصدّقون ما جاء فيه، فقد نزلَ **{تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ}** كما أخبر سبحانه وكما تردّدون دائمًا، أفلا تتّبعون تبيانه هذا وتلتزمون سنّة نبيّكم؟ وإذا كنتم ترفضون ما رواه أهل السنة بتلك الدقة العلمية، وبذلك التعاضد الذي اجتمعتْ فيه: المرويات الحديثية + التواتر المعنوي فيها + الإجماع عليها (وهو من أرسخ مسالك نقل السنة كما سيأتي). وهي أمور لم تتوفر بهذه الدقة العلمية وبهذا الزخم إلا عند أهل السنة والجماعة. إذا كنتم ترفضون ذلك كله، فما هو طريقكم للوصول إلى تلك السنة التي أُمرتم بالتزامها في كتاب الله؟ أم ستردّدون ذلك المصطلح المبهم وغير الواضح مصدرُه لديكم، وهو "السنة العملية"؟ فمن نقل السنة العملية هم من نقلوا لكم السنة المرويّة والإجماع، أفتقبلون منهم ما لا يمكنكم الوقوف على توثيقه، وترفضون إجماعهم وتواتر السنن التي نقلوها؟!

وقد قال تعالى: **{قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}** (آل عمران: 31). فكيف تزعمون حبَّ الله والتزام ما جاء في كتابه وأنتم ترفضون اتباع نبيّكم بزعمكم عدم التوثق مما نُقل عنه؟ أيُعقل أن تتعاضد عشراتُ الآيات على إثبات وجوب طاعة النبيّ صلى الله عليه وسلّم واتباعه والاقتداء به واتباع تعليمه للقرآن وبيانه له، ثم تكون سنّته في حُكم الضائعة أصلا كما تزعمون؟! ألا ترون في هذا طعنًا في كتاب الله وحكمته إذ يأمركم – سبحانه وتعالى – بشيء ثم لا تجدون إليه سبيلا؟! وأين أنتم من قوله تعالى: **{لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}** (الأحزاب: 21) وكيف يُقتدى بمن لم يعدْ يُعرف (بزعمكم) سبيلٌ موثوقٌ لأخباره وأفعاله؟! وأين أنتم من قوله تعالى: **{وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}** (المائدة: 92). وغيرها من

الآيات التي تعطّلونها حين تزعمون أنّ ما بين أيدينا من السنة النبوية مطعونٌ في موثوقيّته ونقله عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم!

إنّ هذه الآيات الواردة في القرآن تؤكّد حفظ السنّة النبوية الشريفة تبعًا لحفظ الله للقرآن الكريم كما قال سبحانه: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}** (الحجر: 9). ومن تمام حفظ كتاب الله، بمبادئه وأحكامه، حفظُ السنة النبوية التي هي بيانُ الكتاب. وهكذا يتّضح لنا مَن الذي يعطّل عشراتِ الآيات من كتاب الله، بل يتّضح تعطيلهم لكتاب الله أكثر حين ندرك طبيعة العلاقة بين القرآن والسنّة.

الكليّات في القرآن، والتفاصيل في السنّة

روى الإمام الآجريّ في كتابه "الشريعة" عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنّه قال لرجل: **"إنّك امرؤ أحمق، تجد في كتاب الله تعالى الظهر أربعا، لا يجهر فيها بالقراءة. ثم عدّد عليه الصلاة والزكاة ونحوهما، ثم قال: أتجد هذا في كتاب الله تعالى مفسَّرا؟ إنّ كتاب الله أحكمَ ذلك، وإنْ السنّة تفسّر ذلك"** (أخرجه الحاكم في المستدرك وابن المبارك في مسنده وغيرهم).

ما يغفله أصحاب هذه الدعوى هو طبيعة كتاب الله تعالى، فهو في الكثير من مضمونه يورد الكليّات، سواء كليّات الإيمان والشرائع والأخلاق والحِكَم وغير ذلك. ولهذا لا نجد أحكام الصلاة مفصّلة في القرآن، ولا أحكام الزكاة ولا الحج ولا الصيام ولا البيوع وأمثالها، وإنما نجد تفصيل ذلك كلّه في السنة النبوية. فإذا قال سبحانه: **{وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ}** (البقرة: 43). فقد قال عليه الصلاة والسلام في الصلاة: **"وصَلُّوا كما رأيتُموني أُصَلِّي"** (صحيح البخاري). وقال صلوات ربّي وسلامه عليه في الزكاة: **"ليس فيما دون خمس أواقٍ من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمس أوسق من التمر صدقة"** (متفق عليه). وقد انتقلت لنا كيفية الصلاة وأحكام الزكاة وغيرها من تفاصيل الشريعة هذه عبر مسلكين أساسيّين: مسلك السنة النبوية التي تم حفظها في كتب الفقه والحديث، ومسلك الإجماع، وهما مسلكان متعاضدان متّسقان.

أصحاب السنن أعلم بكتاب الله وأكثر تعظيما له

إنّ القرآن الكريم تبيانٌ لكل شيء، وهو شفاء الصدور وحبل الله والنور المبين، من تمسّك به نجا، ومن اعتصم به أفلحْ. وقد قدّمه السلف وأهل الحديث أولا وقبل كل شيء، على السنّة وغيرها، وهم أعلم بذلك كلّه، فهم من كتب في "فضائل القرآن" وأكثروا من ذلك، وهم من نقلوا لنا كتب "تفسير القرآن" التي نجدها في الصحاح وغيرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين. فهم أدرى بقيمة كتاب الله سبحانه. وحين تحدّث العلماء عن "نسخ القرآن بالسنة" فقد كان هذا موضوعًا خلافيا، قال فيه الكثير من أئمة العلم إنّ السنة لا تنسخ القرآن إطلاقا، وإنما "تُترجم الكتاب وتفسّر مجمله وتبيّن عن خصوصه وعمومه وتزيد في الفرائض والأحكام ولا تنسخ الكتاب" (من كتاب "السنّة" لمحمد بن نصر المروزي). وقال بعضهم: لا تنسخه إلا إذا كانت متواترة. وقال بعضهم: تنسخه. فحتى هؤلاء الذين قالوا تنسخه، فإنّهم لم يأتوا بحديث واحد مُبطل لآية من كتاب الله حتى يُقال إنّهم يقدّمون السنّة على الكتاب، وإنما يعتبرون النسخ من أنواع البيان كما حكى الجصاص في أصوله.

وبالجملة فالكثير مما قالوه هو في الواقع خلاف لفظي بينهم وبين من قال إنّ السنة لا تنسخ القرآن. ففي حكم الوصية مثلا قالوا إنّ القرآن لم يؤقّت الوصايا ثلثًا ولا أقل ولا أكثر، وإنما حكم النبي صلى الله عليه وسلّم بأنّ الوصايا لا تجوز بأكثر من الثلث. فقالوا: هذا نسخٌ للقرآن بالسنّة، فقد أبطلت السنّة ما زاد عن الثلث في الوصية. أما مَن لا يقولون بنسخ السنة للقرآن فقالوا إنّ السنّة بيّنتْ عن خصوص القرآن وعمومه، ولم يعتبروا حُكم السنّة ناسخا للآية. ومن هذا المثال يتّضح للقارئ أنّ الخلاف في معظم أحواله لفظي، وكلّ ما قيل من أنّ السنة تنسخُ القرآن اعتبره الكثير من العلماء مخصّصا للقرآن ومبيّنا له. ومن يطالع كتاب "السنّة" للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي سيجده يعرّج على أبرز القضايا التي وردتْ في السنة ولم تردْ في كتاب الله، فيذكر قول من قال بالنسخ، ثم قول مخالفيهم ممّن منعوا النسخ، لنجد أنّ الخلاف في معظمه لفظي، وأنّ النسخ بكل الأحوال لا يعني إبطال آيات من كتاب الله ولا تقديم أحاديث ظنّية عليها.

توهّمهُم أنّ السنّة ظنّية

ومن الأخطاء الشائعة الظنّ بأنّ السنّة الواردة إلينا ظنّية، اعتمادا على أنّ معظم ما نُقل إلينا من أحاديث هي "أحاديث آحاد"، قال معظم العلماء فيها إنّها تفيد غلبة الظنّ، وإنّ غلبة الظنّ كافية في العمل. وهذا صحيح في ما يتعلّق بالأمور المختلف فيها وهي ليست من

صلب الدين، وهي التي نشأتْ من أجلها المذاهب؛ فالمذاهب في الواقع هي مذهب كل إمام أو كل طائفة في التفاصيل التي لم يرد فيها نصّ أو نصوص تُفيد القطع في الثبوت والدلالة، ولكن هذه "الخلافيات" ليست صلبَ الدين، أما صلبُ الدين، ومنه ما ورد في السنة النبوية الشريفة، ففيه من المحكم الثابت المتواتر الكثير الكثير. فما يُغفله من يتذرّعون بمقولة "أحاديث الآحاد" أنّ الكثير من أحكام السنّة ومعانيها متواتر بالمعنى، وذلك أنّ أحاديث صحيحة مختلفة متنوعة تعاضدتْ على إثبات هذا المعنى أو الحكم، فهذا المسلك، وهو "التواتر المعنوي"، هو مسلكٌ يفيد القطع وليس الظنّ، فضلا عن مسلك الإجماع كما سيأتي معنا.

ثمّ إنّ من الأخطاء كذلك الظنّ بأننا إنما نتعامل مع السنّة باعتبارها أحاديث وجدناها في الكتب، والحقّ أنّ هذه الأحاديث كانت من المعمول به قبل تدوينها في كتب السنة المعروفة اليوم، بدءًا من جيل الصحابة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم نقلَها مَن تبعهم من التابعين، ثم من تلاهم ومن تلاهم إلى يومنا هذا، نقلا حيّا جيلا بعد جيل، لا نقلا ميّتا من الكتب كما لو كانت حضارتنا حضارة "إنكا" قد بادتْ وهلكتْ، ثم وجدنا كُتُبَها فجأة فاتّبعنا ما فيها، فهذا ما لم يحدث في التاريخ الإسلامي مطلقا!

ومن ثم فقد انتقلت السنة عبر قناة راسخة هي قناة "الإجماع"، فالمقطوع به من أحكام السنة والمتفق عليه منها؛ هو ما أجمعت الأمة منذ عهد الصحابة ومن تلاهم من التابعين وتابعيهم والأئمة الكبار على كونه دينًا يُتعبّد الله به. فهذا المسلك مسلكٌ قطعي وصلتْنا السنّة من خلاله، وليس المعتمد فيها مجرّد أحاديث آحاد وردتْ في الكتب كما يظنّ بعض من لا يعرفون مسالك العلماء في تلقّي الدين وحفظه. ومن هنا تسقط تلك الشبهة الساذجة التي يعتقد أصحابها أننا نبني ديننا على الظنون، وإنْ كان ثمة شيءٌ مبني على غلبة الظنّ من الأحاديث فهو في الخلافيات والقضايا التي ليستْ من صلب الدين، أما صلب الدين في العقائد والشرائع والقيم والأخلاق فهو منقول بفضل الله كلّه بالقطع، سواء كان في كتاب الله سبحانه، أو في سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

****

وبعدُ، فقد اتّضحت الإجابة عن سؤال: هل نقدّم السنة على القرآن؟ إذ إنّنا في الواقع نطبّق ما جاء في القرآن ونحفظ أحكامه ومبادئه العظيمة من خلال تمسّكنا بسنّة نبيّنا. أما هؤلاء الذين يشكّكون في كل السنّة أو بعضها، أو حتى الذين يقولون بحجيّتها ولكنّهم يردّون ما لم يتفق مع أهوائهم منها، ويزعمون أنّها ليست من الوحي ليُوهنوا من قيمتها في قلوب

المسلمين؛ فهم الذين يقدّمون أهواءهم وآراءهم على كتاب الله وعلى طاعة رسوله واتّباعه والاقتداء به والنهل من تعاليمه وبيانه للكتاب. وأما نحن، فلا نُقيم هذا الفصام النكد بين كتاب الله وسنّة نبيّه، بل ندرك ذلك الارتباط الوثيق بينهما، والذي لا يفصله إلا مُضيّعٌ لدين الله، ونعلم تمامًا أنّ الطريق إلى إقامة كتاب الله واتّباع ما فيه هو إقامة السنّة واتّباع ما فيها، كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها واصفةً خلق رسول الله صلى الله عليه وسلّم: **"كان خُلقُه القرآن"**! وهي عبارة وجيزة، تحمل – فيما تحمل – تلك الراحة والطمأنينة في الجمع بين "المبادئ" القرآنية و"القدوة" النبوية.

هل هناك أحاديث متواترة؟

يقول الإمام الشافعي رحمه الله في "الرسالة": **"ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أنّ النبي قال عام الفتح: "لا وصية لوارث ولا يقتل مؤمن بكافر"، ويأثرونه عن من حفظوا عنه ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي. فكان هذا نقلَ عامة عن عامة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحدٍ عن واحدٍ، وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين. قال: وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبته أهل الحديث، فيه: أنّ بعض رجاله مجهولون، فرويناه عن النبي منقطعا، وإنما قبلناه بما وصفتُ من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه، وإنْ كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عامّا وإجماع الناس".**

يُعتبر هذا الاقتباس تأسيسيا فيما نحن بصدده من بيان رسوخ طريق التواتر في نقل حقائق هذا الدين العقدية وأحكامه الشرعية، فقد ذكر الشافعي أنّ أحد الأحكام المتعلقة بالوصايا والمواريث قد تواتر نقله عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، وأنّ الناس مجمعين عليه، فجعل ذلك مقدّما على خبر الآحاد الذي ينقله واحد عن واحد. وقد افتتحتُ الفصل بكلام الإمام الشافعي هذا لأسدّ الطريق أمام فِرية معاصرة تقول إنّ الحديث عن التواتر أمرٌ اخترعه الفقهاء المتأخرون ولم يكن معروفا عند المتقدّمين، وكلام الشافعي هذا (ولد عام 150 هـ) خير دليل على معرفة المتقدّمين بالتواتر، واعتبارهم له مسلكًا حاسمًا في معرفة حقائق دينهم وأحكامه.

اشتراطات غير واقعية ولا عقلية

خرج علينا بعض المعاصرين بفرية تقول "لا تواتر في غير القرآن"، ويقصدون بذلك أنّه لا يوجد حكم شرعي نقلته الأحاديث قد وصلنا بالتواتر، وقد تولّى الدكتور عدنان إبراهيم كبر هذه الفرية ونفخ فيها الشبهات والأباطيل. وكانت إحدى أكبر المغالطات التي ذكرها هي اعتماده على تعريف – انتقاهُ انتقاءً – يقول إنّه وجده عند ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، وقد تعمّد انتقاء هذا التعريف لأنّه تعريف نظريٌّ يستحيل تحققه في الواقع، وهو أقرب ما يكون للنماذج الرياضية وأبعد ما يكون عن الواقع الإنساني، إذ يرى عدنان إبراهيم أنّ المتواتر الحقيقي هو ما رواه – مثلا – 5 صحابة عن النبيّ، ثم عن كل واحد

منهم روى الحديث خمسة من التابعين (25 تابعي)، ثم عن كل واحد من التابعين رواه 5 من تابعي التابعين (125 من تابعي التابعين)، ثم عن كل واحد من هؤلاء رواه 5 (625 شخصا!)، ثم عن كل واحد من هؤلاء رواه 5 (3125 شخصا!) وهكذا دواليك! والدكتور عدنان يعلم أنّ هذا تعريفٌ نظريٌ يأتي في كتب المتأخرين من باب ذكر كل شيء حتى لو كان غريبا، أو من باب التفنّن في الاشتراطات، لا من باب أنه يتحقق في الواقع أو يدلّ عليه الشرع. كما نقل الشوكاني في "إرشاد الفحول" عن شروط التواتر عند العلماء، فقد اشترط بعضهم أكثر من أربعة أشخاص، واشترط بعضهم خمسة لأنّ أولي العزم من الرسل خمسة! واشترط بعضهم سبعة بعدد أهل الكهف! وتدرّج في ذكر اشتراطاتهم وصولا إلى من اشترط ألفا وأربعمائة لأنه عدد أهل بيعة الرضوان، وإلى اشتراط بعضهم جميع الأمة، واشتراط آخرين ألّا يحويهم بلد ولا يحصرهم عدد! ثم علّق على هذه الأقاويل قائلا: **"ويالله العجب من جري أقلام أهل العلم بمثل هذه الأقوال التي لا ترجع إلى عقل ولا نقل ولا يوجد بينها وبين محلّ النزاع جامع، وإنما ذكرناها ليعتبر بها المعتبر ويعلم أنّ القيل والقال قد يكون من أهل العلم في بعض الأحوال من جنس الهذيان فيأخذ عند ذلك حذره من التقليد، ويبحث عن الأدلة التي هي شرع الله الذي شرعه لعباده..."**.

ونحن لا نهدف في هذا الفصل (كما يفعل الدكتور عدنان) إلى انتقاء الآراء الشاذة النادرة لجعلها دينا ندعو الناس إليه، وإنما نهدف إلى تحكيم صوت العقل والحكمة، ومن ثم تكون معرفتنا للتواتر بعد مراجعة كلام أهل العلم من خلال ما يُقنع العقل ويُطمئن القلب. فهل يُشترط للتواتر تحقق هذه المعادلة المتضاعفة في كل طبقة حتى نحكم بأنّ الحديث قد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالتواتر؟ كلا، ولم يقل أحدٌ من أهل العلم بذلك، بل الجمهور على خلاف ذلك، وجميع من كتبوا كتبا في الأحاديث المتواترة كالسيوطي والزبيدي والكتاني لم يشترطوا هذا الشرط، وذكروا جملة كبيرة من الأحاديث أو العقائد والأحكام التي وردتنا بالتواتر. فلماذا اختار الدكتور عدنان هذا التعريف الخيالي الشاذّ للتواتر؟

أما نقلُه عن ابن حبّان قوله: **"وأما الأخبار فإنها كلها آحاد؛ لأنه ليس يوجد عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم. فلمّا استحال هذا وبطل، ثبت أنّ الأخبار كلها آحاد"**. أقول: أما هذا الكلام لابن حبّان فهو لم يأتِ لإنكار تواتر بعض الأحاديث أو العقائد والأحكام التي جاءت في السنة، ولو أكمل الدكتور عدنان النقل عن ابن حبان لظهر بأنّه مخالف لمذهبه تماما؛ ففي إحدى خطبه يرى الدكتور عدنان أنّ التشريع

في السنّة لا يُقبل إلا بالحديث العزيز وليس بأحاديث الآحاد، ويرى أنّه يجب أن يكون في كل طبقة اثنان، فيروي الحديث صحابيان، وعن كل واحد منهما تابعيان، وعن كل تابعي اثنان وهكذا حتى يقبل التشريع. ثم يقول بعد ذلك إنّ هذا الحديث العزيز غير موجود، فحاصل كلامه أنّه لا يأخذ أيّ تشريع من السنّة! أما ابن حبان فيقول بعد كلامه الذي نقلناه مباشرة: **"وأنّ من تنكّب عن قبول الآحاد، فقد عمد إلى ترك السنن كلها، لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد"**. فكان كلام ابن حبان هذا في إثبات قبول السنن بأحاديث الآحاد، بينما أراد الدكتور عدنان إنكار أخذ الأحكام التشريعية من السنّة النبوية لعدم وجود الحديث العزيز، مع أنّه ليس شرطًا في قبول الأحكام!

على أنّا ننوّه إلى أنّك لن تجد في السنة تشريعًا يجب على المسلم الأخذ به قد ورد في حديث آحاد يتيمٍ دون أن تعضده أحاديث أخرى و/أو إجماع الصحابة وعمل الأمة به من بعدهم. فالأمر ليس إمّا حديث آحاد أو حديثًا عزيزا بالشكل النظري الخيالي الذي يطرحه الدكتور عدنان، وكأنّ ديننا يكمن في الأسانيد فقط! فقد أغفل أنّ الآحاد إذا تكاثرتْ من عدة طرق عن عدد من الصحابة، أو تلقّتها الأمة بالقبول وأجمعتْ عليها؛ كان هذا يقينًا لا يخالجه شكّ في ثبوت الحكم أو التشريع عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم. ومن يُطالع كتب السنّة والآثار وكبار الأئمة يعلم يقينًا أنّ أمتنا لم تبنِ شيئا من أحكام دينها التشريعية القطعية على حديث آحاد واحد يتيم، إلا أن يكون في اجتهادٍ فيما يسع فيه الخلاف ممّا لم يُبيَّن على نحو قطعيّ، وهذا مع حجّية الآحاد في الأحكام.

فلم يختلف العلماء مثلا على حُرمة بيع النجَش (وهو أن يزيد أحدهم في ثمن السلعة ولا رغبة له في شرائها)، مع أنّه تشريعٌ جاء في أحاديث آحاد ولم يأتِ بحديث عزيز، ولكنّ هذه الأحاديث تعاضدتْ في السنّة، ونقَلَ العامةُ عن العامة هذا الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم وصحابته الكرام، وأطبقتْ عليه الأئمة منذ القرون الأولى، وفشا في كتب الفقه، فلم يعدْ مجالٌ لأحدٍ بأن يشكّ في ورود تحريمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول: "هذا تشريعٌ في حديث آحاد فلا أقبله"! فهذا خبلٌ يتنزّه عنه أيّ عالم جادّ. وكذلك الأمر في تحريم لبس الذهب على الرجال، فقد ورد في نحو ثمانية أحاديث آحاد رواها جمعٌ من الصحابة الكرام، وأجمع السلف على تحريمه، فكان هذا كافيا وزيادة في ثبوت هذا "التشريع"، ولم يقل أحدٌ من أهل العلم إنّنا بحاجة إلى حديثٍ عزيزٍ كي يثبت تحريم لبس الذهب على الرجال!

نموذج حديث: من كذب عليّ متعمّدا

ولنأخذ على سبيل المثال حديثا شهيرا كحديث **"من كذب عليّ متعمّدا فليتبوأ مقعده من النار"**، فقد أحصيتُ بنفسي روايته عن أكثر من 50 صحابيّ، ولم أكمل البحث مع علمي بأنّ العلماء ذكروا أكثر من هذا العدد بكثير. ولكن لدينا 50 صحابيّا روى هذا الحديث، والاختلاف بينهم في الألفاظ يسيرٌ، مع تحقّق معنى مشترك هو: تحريم الكذب على النبيّ صلى الله عليه وسلّم، وأنّ تعمّد ذلك موجبٌ للنار. ثم لدينا مئات الطرق التي تصل إلى أولئك الصحابة. فهل يُعقل أن يتطرق الخطأ أو الكذب أو الزلل على جميع هذه الطرق؟! إنّ التشكيك بهذا الثبوت بحجة عدم انطباق ذلك النموذج الرياضي النظري "الشجري" على كل الروايات هو تعامل غير جادّ وغير علمي مع الأحاديث، وإذا كان الخطأ يمكن أن يحدث مع هذه الكثرة والتعدّد الكثيف في الطرق، فهو أحرى أن يدخل على باقي السنّة المروية بالآحاد، مما يستدعي عدم الثقة بها نهائيا، وهي غالب ما جاءنا من أحاديث!

ولو جاء أحدَنا خبرٌ من شخص عن شخص عن شخص كلّهم ثقات، ثم بعد يومين جاءه نفس الخبر من شخص آخر عن سلسلة أخرى من الثقات، ثم جاءه نفس الخبر عن ثالث ورابع وخامس وسادس كلّ واحد بسلسلة مختلفة من الثقات، والذين عاشوا في أماكن مختلفة ويستحيل أن يكونوا متواطئين على الكذب، فهل يُشكّك بذلك ويشترط أن يكون في كل طبقة من كل سلسلة العددُ خمسة من الأشخاص؟ فمثلا، حين يأتيه الأول يشترط أن يكون معه أربعة رووا عن نفس الشخص الذي روى عنه، وأن يكون مع هذا الأخير أربعة رووا عن الذي روى عنه.. إلى آخر النموذج الخيالي الذي يشترطه الدكتور عدنان! في الواقع هذا ليس شرطا ملزمًا، وكل طريق مختلفة تماما للرواية تأتي بنفس الحكم أو المعنى فهي تزيد من يقينيّته وثبوته، ولا يُشترط أن تتكرر الطرق من مسلك واحد يمر بنفس تابع التابعي ونفس التابعي والصحابي، وأي تكرار للحديث من طرق أخرى وأشخاص آخرين، عن نفس الصحابي أو غيره؛ هو زيادة في اليقين. هذا ما يقوله العقل لمن تفكّر في ذلك، وهو ما كان عليه عمل الأئمة كما رأينا عند الشافعي وغيره، وكما رأينا عند مَن كتب في جمع الأحاديث المتواترة. وإنما دخلتْ هذه النزعة "الرياضية" في التعامل مع الشريعة والسنّة مع دخول منطق علم الكلام وآثار الفلسفة على كتب الأصول، على أنّ العلماء قبلوا ما جاء في صحيح السنّة وإنْ كانت آحادًا، وإنما كانت هذه تعريفات نظرية من بعضهم لا نصيب لها من التطبيق في الواقع!

إغفالهم للتواتر المعنوي

وممّا يستدعي النظر أيضا عند منكري الأحاديث المتواترة أنّهم يركّزون على "المتواتر اللفظي"؛ لإدراكهم بأنّ احتمال تواتر حديث بنفس الألفاظ من عدة طرق هو أقلّ من احتمال تواتر حكم شرعي أو معنى شرعي وإنْ كان بألفاظ وأحاديث مختلفة، مع أنّ الغاية الشرعية هي ثبوت الحكم أو المعنى، وليس ثبوت الألفاظ. وهذا محكّ مفصليٌّ في القضية، فنحن نُغلّب صوتَ العقل مرّة أخرى، ونرى – كما رأى أئمة المسلمين سابقا – أنّ العبرة هي في ثبوت الحكم الشرعي أو المعنى الشرعي، وليست في الاتفاق الشكلي لألفاظ الأحاديث، بل إنّ اختلاف الألفاظ بل واختلاف الأحاديث مع اشتراكها في إثبات نفس الحكم أو المعنى أحرى بزيادة اليقين والثقة!

وقد ذكر العلماء التواتر المعنوي هذا وفصّلوا فيه، فقال الخطيب البغدادي (ت 462 هـ) في "الفقيه والمتفقّه" في معرض إثباته للإجماع بعد نقل الكثير من الأحاديث التي توصي بالتزام الجماعة: **"..أنها أحاديث تواترٍ من طريق المعنى؛ لأنّ الألفاظ الكثيرة إذا وردتْ من طرق مختلفة ورواة شتّى ومعناها واحد، لم يجزْ أن يكون جميعها كذبا، ولم يكن بدّ أن يكون بعضها صحيحًا"**.

ومن ثمّ فإذا أردنا معرفة تواتر حكم شرعي أو حقيقة عقدية في الحديث، فإنّنا نتصفّح كلّ الأحاديث التي تحتوي على هذا الحكم أو الحقيقة، ونقتنص الحكم أو المعنى المقصود من الأحاديث المختلفة، ولا نقتصر على الحديث الواحد الذي جاء بألفاظ متقاربة. ولنضرب مثالا على ذلك بمجموعتين من الأحاديث؛ تحوي الأولى حقيقة عقدية ينكرها بعض المعاصرين وهي "عذاب القبر"، وتحوي الثانية حكما شرعيا ينكره بعض المعاصرين أيضا وهو حكم "الرجم" للزاني المحصن. ومن المثير للاهتمام أنّ القضايا التي يتم إنكارها اليوم من بعض المعاصرين (كالدجال وعذاب القبر والرجم والشفاعة وغيرها) قد جاءت فيها رواية عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فيها: **"..ألا وإنه سيكون من بعدكم قوم يكذبون بالرجم وبالدجال وبالشفاعة وبعذاب القبر وبقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا"** (مسند أحمد). ورغم ضعف الرواية لسوء حفظ علي بن زيد، مع كون بقية رواتها ثقات؛ فإنّ اجتماع هذه الحقائق الشرعية التي نرى من ينكرها جميعا اليوم في رواية واحدة أمرٌ مثير للاهتمام. وقد ثبت في الصحيح عن عمر أيضا أنّه قال: **"فأخشى إنْ طال بالناس زمان أن يقول قائلٌ ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله"** (رواه التسعة ما عدا أحمد رواه بما ذكرنا، واللفظ لمسلم).

ثبوت عذاب القبر

لقد ورد في ثبوت عذاب القبر عدد كبير من الأحاديث سنذكر بعضها، فمنها أحاديث التعوّذ من عذاب القبر، إذ رويتْ بمئات الروايات في عشرات كتب الحديث من مختلف الأعصار عن نحو 24 صحابيّا، وهي كافية وحدها في إثبات عذاب القبر يقينًا. ولكن مع ذلك هناك جملة أخرى من الأحاديث التي تنضمّ إليها وتعضدها منها: حديث **"عذاب القبر حق"**، فقد روي عن أربعة من الصحابة. وحديث **"هذه الأمة تبتلى في قبورها"** فقد رواه أربعة من الصحابة أيضا. وحديث تفسيره صلى الله عليه وسلّم لقوله تعالى **{يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ}** وفيه إثبات عذاب القبر، فقد روي عن ستّة من الصحابة. وحديثه صلى الله عليه وسلم حين مرّ على قبرين وقال **"إنّهما ليعذّبان"**، فقد رواه خمسة من الصحابة. ودعاؤه صلى الله عليه وسلّم على المشركين بأن يملأ قبورهم نارًا، فقد رواه ستّة من الصحابة. وحديث **"من يقتله بطنه فلن يعذّب في قبره"** فقد رواه صحابي. وحديث **"ويجار من عذاب القبر"** و**"يؤمن من الفزع الأكبر ومن عذاب القبر"**، فقد روي عن أربعة من الصحابة. وحديث **"قسط عليه عذاب القبر"** فقد رواه صحابي. وحديث **"أكثر عذاب القبر من البول"** أو **"عامة عذاب القبر من البول"**، فقد روي عن خمسة من الصحابة. وحديث **"إذا فرغ أحدهم من التشهّد فليتعوّذ بالله من أربع"**، ومنها عذاب القبر، رواه صحابي. وحديث دعاؤه صلى الله عليه وسلم في جنازة أحدهم بأن يعيذه الله من عذاب القبر، رواه صحابي. وحديث سورة تبارك المانعة من عذاب القبر، رواه صحابيان. وحديث **"القبر أول منزل من منازل الآخرة"**، رواه صحابي. وحديث **"لو سألت الله أن ينجيك من عذاب القبر"**، رواه صحابي. وحديث **"لقد ضُمّ ضمّة"**، رواه صحابيان. وغيرها الكثير من الأحاديث لن نذكرها خشية الإطالة.

لو نظرنا إلى ما ذكرناه من أحاديث وعدد الصحابة الذين رووها، وعلمنا أنّ عدد من روى عنهم أكثر من ذلك بكثير؛ لتيقنّا بأنّه يستحيل أن يتطرّق الشك إلى ثبوت عذاب القبر، ولو أنكر أحدهم ثبوت هذه الحقيقة العقدية، لما صحّ له أن يثق بشيء من السنّة النبوية، فنحن أمام 16 حديثا (ولم نذكر جميع الأحاديث) رواها عشرات الصحابة رضوان الله عليهم كلها تثبت عذاب القبر، ونقلها عنهم الجمعُ الغفير، وتلقّتْها الأمة بالقبول، فهو معنى عقدي ثابت ويجب الإيمان به، ولا يشكّك به إلا مشكّك بالسنّة النبوية بأسرها.

ثبوت حكم الرجم

قد ثبت حكم الرجم أيضًا بنحو عشرة أحاديث مختلفة رواها جمعٌ من الصحابة الكرام، فمنها: حديث عبادة: **"الثيّب جلدُ مائة ثم رجمٌ بالحجارة"**. وخطبة عمر الشهيرة التي حذّر فيها من إنكار حكم الرجم وأخبر أنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم قد رجم ورجم أبو بكر وهو بعده، وقد حضرها جمعٌ غفير من الصحابة ولم ينكر عليه أحدٌ ذلك، ورواها عنه بعضهم، وقد ثبت الخبر في ذلك وبأنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم قد رجم عن نحو ستّة من الصحابة غير عمر. وحديث علي بن أبي طالب حين رجم المرأة قال: **"قد رجمتها بسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم"**. وروى عنه عامر بن شراحيل **"إنّ الرجم سنّة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم"**. وحديث رجْم رسول الله لليهوديّين، رواه نحو خمسة من الصحابة. وحديث رجم رسول الله لماعز الأسلمي، رواه نحو اثني عشر من الصحابة، ولذلك قال بعضهم بتواتره لفظيّا. وحديث العسيف الذي فيه أنّ رسول الله رجم امرأة زنى بها العسيف، رواه صحابيان أو أكثر. وحديث رجم الغامدية وحديث امرأة من جهينة وحديث رجْمه صلى الله عليه وسلم لامرأة، رواها ثلاثة من الصحابة. وحديث **"لا يحلّ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيّب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة"**، رواه نحو أربعة أو خمسة من الصحابة.

فهذه الأحاديث رواها جمعٌ من الصحابة، ورواها عنهم جمع غفير من التابعين ومن تلاهم، وتلقتها الأمة بالقبول، فأفادتْ بذلك ثبوت حكم الرجم، فلا يأتي أحدٌ ليقول: "نشكّ في ثبوت الرجم عن رسول الله"، فإذا لم يثبت الرجم لم يثبت معظم ما جاء في السنّة!

وإذا تصفّحنا الكثير من العقائد والأحكام التشريعية التي جاءت بها السنّة ولم ترد في كتاب الله؛ لوجدنا جملة كبيرة جدّا منها قد ثبتت بهذا المسلك من التواتر الذي يفيد اليقين بأنّها جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم. فكيف إذا انضاف إلى ذلك مسلكٌ آخر لترسيخها، وهو مسلك الإجماع؟

إغفالهم لمسلك الإجماع

التواتر والإجماع مسلكان متعاضدان لنقل العقائد والشرائع الثابتة التي جاءت بها السنة النبوية. وقد جمع الإمام الشافعي فيما نقلنا عنه في أول الفصل بين المسلكين فقال: **"فكان هذا نقلَ عامة عن عامة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحدٍ عن واحدٍ"**، ثم

قال مباشرة عن الإجماع: **"وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين".** ونحن نقول بخصوص عذاب القبر وحكم الرجم وغيرهما إنّ الأمر لا يقتصر على التواتر في السنّة كما بيّنّا، ولكن ينضمُّ إليه إجماعُ الصحابة والتابعين ومن تلاهم، وهو مسلكٌ قطعيٌّ أساسيٌّ في نقل العقائد والشرائع الواردة في السنّة النبوية، وسنفصّل الحديث عن ذلك في الفصل التالي.

فلسفةُ الإجماع

تكمن أهمية قضية "الإجماع" في الإسلام في كونها مسلكًا وثيقًا لحفظ معالم الدين، فقد أصبح إنكار الإجماع والتخفّف منه من قبل أدعياء التجديد والتنوير المعاصرين رديفًا للتخفّف من السنّة وأحكامها؛ بُغية إبقاء النصّ القرآني مجرّدا عن أي ضوابط في فهمه، فيسهلُ حينئذ التحريف والتلاعب بأحكام الشريعة وحقائق الدين، حين تصبح مجرّدة عن أي سياق اجتماعي أو تطبيقي يرشدنا إلى معانيها، وهو السياق الكامن في السنّة والإجماع. إنّ النصّ القرآني مجرّدا ونصوص السنّة مجرّدة ليست وحدها التي عرّفتنا ما هو الدين، وكيف نمارسه، وما هو قطعي وما هو ظني؛ بل ثمة مسلك آخر في معرفة معالم الوحي وقطع الطريق على التمحّل وهو "الإجماع".

هل الإجماع تقديس للأشخاص ورفعهم لمرتبة الوحي؟

قد يعترض معترض هنا ويرى أنّ هذا شبيهٌ بما فعلته الكنيسة حين جعلت "الأشخاص" محكّمين على "النصوص"، ومن ثمّ جعلت الدين مرتبطا بالرجال. وقد يقول آخر: كيف تقول هذا الكلام وأنت تترنّم بعبارة الإمام أحمد: **"لا تقلّد دينك الرجال، فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا"**؟

أقول: إنما قصدت بالإجماع هنا ابتداءً ما أجمع عليه الصحابة، وما أجمع عليه مَن بعدهم من الأمة فاتفقوا على أنه من الدين. وليس هذا من اتباع الرجال لذواتهم في شيء، وإنما هو مسلكٌ متين راسخ من مسالك معرفة الوحي، أي معرفة المعاني والقيم والأحكام المتضمنة في نصوص كتاب الله وسنّة رسوله. وهو أقوى من وصول حديث آحادٍ إلينا مثلا، فإذا جاء حديث آحاد بمعنى معيّن؛ خبرا غيبيا أو تشريعا، ثم وجدنا الإجماع عليه والعمل به منذ عصر الصحابة ومن تلاهم من التابعين وتابعيهم وأئمة الهدى الكبار كالأئمة الأربعة ومن كان في مرتبتهم؛ تيقّنّا بأنّ هذا الخبر أو التشريع دينٌ نتعبّد الله بتصديقه والعمل به. وإنّما كان إجماعهم أقوى في رسوخه من ثبوت سند الحديث الواحد؛ ذلك أنّ مسلك إجماعهم أكثر تواترا لتأكيد ورود هذا المعنى أو الحكم عن الرسول صلى الله عليه وسلّم؛ فإنّ الصحابة رضوان الله عليهم لا يجتمعون على شيء يعتبرونه دينا إلا أن يكون قد فشا بينهم خبرُ الوحي بكونه دينا، ولذلك روي عن سعيد بن جبير أنّه قال: **"ما لم يعرفه البدريّون فليس**

من الدين"، وهم من خيرة الصحابة رضي الله عنهم. ولم يكن الصحابة متقاعسين عن حمل أمانة الدين في حياتهم، بل نقلوا أصول الدين وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من غيب وما أرشد إليه من تشريع لمن بعدهم، فثمّة "سياق اجتماعي" لانتقال معارف الوحي، ومن ظنّ أنّ معارف الوحي انتقلت إلينا من نصوص السنّة المنقولة بالأسانيد ونصّ الكتاب فقط دون هذا المسلك الإجماعي؛ فقد أخطأ وما عرف دين الله.

إنّ إجماع الصحابة ومن تبعهم من أئمة التابعين ومَن أخذ عنهم وتابعهم هو مسلكٌ علمي راسخ لمعرفة ما كان عليه الوحي، وليس اتّباعا لذواتهم أو تقديسا لأشخاصهم، ولا هو تقديمٌ لآراء الرجال على الوحي، وإنما نقول إنّ كلّ طريقٍ للوحي يمرّ بالبشر لا محالة، بما في ذلك القرآن والأحاديث، والإجماع هو اتفاق الرجال الذين نقلوا لنا الدين عن النبي صلى الله عليه وسلّم، سواء كان في إيجاب أمر أو تحريمه أو بيان عقيدة وما شابه من أمور الدين.

الإجماع تعبير عن حضارة التواصل الإنساني

وثمة أهمية أخرى للإجماع، يُهدرها من يتنكّر له وينفيه من حساباته، وهي أنّه يوثّق لنا ما لم توثقه السنّة في النصوص الموجودة في كتب الحديث. يخبرنا الإجماعُ بما لم تقلْه النصوص، فهو تعبير عن "التواصل الإنساني" الذي تتميّز به حضارتنا الإسلامية، فهي ليست حضارة نصّ أو أفكار منقطعة، والأئمة الكبار لم يجدوا كتاب الله وكتب الحديث فجأة فبنوا عليها فقههم، بل نجد أنّ نشأة الفقه كانت قبل ومع كتابة الحديث وتدوين السنّة، فهو صيرورة متواصلة من جيل إلى جيل.

عاصرَ جيلُ الصحابة رضي الله عنهم مهبط الوحي وحياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعايشهم جيلُ التابعين وتلقّوا عنهم، ثم عايش التابعين وتلقّى عنهم جيلُ تابعي التابعين، ومنهم الأئمة الكبار ومدوّناتهم الفقهية المعروفة، ثم تتلمذ على هؤلاء الأئمة جيلٌ بعد جيل في مختلف العلوم القرآنية والحديثية والفقهية والأصولية واللغوية. ومن ثم فإنّ الإجماع كمسلك لمعرفة الوحي يستند إلى هذا التواصل الوشيج بين أجيال الإسلام، بين عهد النبوة وعهود التدوين وأئمة الإسلام الكبار. فإذا أطبق جيل تابعي التابعين مثلا على أنّ شيئا ما من الدين، فقد عرفوا ذلك بما أطبق عليه جيلُ التابعين قبلهم، والذي عرف ذلك بما أطبق

عليه جيل الصحابة بما عرفه من رسول الله صلى الله عليه وسلّم. فهو مسلك ثابت متواتر لا قدح فيه لمعرفة حقائق الدين.

لماذا لا نكتفي بالكتاب والسنّة؟

وقد يتساءل بعضهم: إذا كان ما أجمعوا عليه موجودًا في الكتاب والسنة، فلماذا لا نكتفي بهما لنقيم ديننا؟

ولفهم أهمية الإجماع إلى جانب الكتاب والسنّة نطرح مثالا فنقول: يشبه دور الإجماع دورَ الألوان حين تدخل على اللوحة المرسومة بخطوط سوداء فقط؛ فنصوص الكتاب والسنة المجرّدة تشبه لوحة غير ملوّنة، وزعم الاكتفاء بها يعني أن يقوم بتلوينها كلّ أحدٍ بما يهوى، ولكنّ الإجماع هو الذي يضع الألوان المناسبة في الأماكن المناسبة؛ فيلوّن السماء بالأزرق، والغيوم بالأبيض أو الرمادي، والعشب بالأخضر، وهكذا. أما لو تنكّرنا للإجماع، فسيأتي إلينا من يضع الألوان في غير مواضعها، فنجد سماء خضراء وأرضا زرقاء وغيوما حمراء! ومن يتأمل حال أولئك الذين يرفضون أخذ شيء سوى القرآن، فسيجدهم متخبّطين في مذاهبهم، كلّ واحد منهم له دينٌ على مقاس مزاجه وظروفه النفسية والعقلية والاجتماعية، ولذلك كان مسلكُ الإجماع هو الذي يحسم الخلاف الذي قد يدور حول النصوص.

ولنأخذ مثالا شائعًا كثر الحديث عنه في الآونة الأخيرة، وهو مثال "النسخ" في الكتاب والسنة. فقد أجمع العلماء منذ عهد الصحابة على وجود النسخ في الكتاب السنة، واختلفوا وراء ذلك في بعض التفاصيل. ولكنّ الثابت أنّ النسخ موجود في الشريعة. وقد قال الله سبحانه في كتابه: **{مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}** (البقرة: 106). فيأتي اليوم من يؤوّل الآية على غير ما فهمها الصحابة ومن تابعهم من أهل العلم، فيقول إنّ القصد هناك بالآية معجزات الأنبياء أو آياتهم، ومن ثم يُبطل النسخ ويتنكّر للإجماع عليه.

والإشكالية هنا أنّ التعامل مع النصّ القرآني مجرّدا هو الذي فتح مثل هذا الباب للقول، وإلا فالتزام الإجماع يبيّن بشكل مؤكّد أنّ النسخ موجود في كتاب الله. ولهذا يفرّ بعضهم من هذا الإجماع، ومن الكثير من السنن الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم فيما نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم بإثبات النسخ؛ ليسهل عليه تطويع النصّ القرآني وفقًا

لما يراه. وصاحبُ هذا التأويل واهمٌ متهافت الرأي؛ ذلك أنّه يتوهّم أنّ الصحابة الذين عاشوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم، وعاصروا هبوط الوحي، وعرفوا الآيات فيما نزلت ونقلوا لنا ذلك، ودوّنوا القرآن في المصاحف، ونقلوا لنا غريب ألفاظه، ونقلوا لنا سيرة النبي وأحاديثه في بيان القرآن وفي بيان أحكام الشريعة.. يتوهّم أنّ هؤلاء كلهم جهلوا عدم وجود النسخ في القرآن، ولم يفهموا هذا الأمر من كتاب الله، حتى جاء هو بعد قرون متطاولة ليخبرنا بذلك وليوضّح لنا كم هو سهلٌ معرفة ذلك!

قد ظهر إذن أنّ دعوى عدم الحاجة للإجماع بحجّة أنّ الكتاب والسنة يكفيان هو زعمٌ غير علمي، وفتحٌ لباب العبث في حقائق الدين.

لماذا إنكار الإجماع حالقٌ للدين؟

عندما يأتي شخص قليل البضاعة في اللغة وعلوم الشرع ليزعم لنا أنّ إحدى الآيات في كتاب الله هي من الوضوح بحيث لا مجال لفهمها بخلاف ما فهمه هو منها. ثم ننظر في فهم الصحابة لها، ثم فهم التابعين وتابعيهم، ثم فهم كل أئمة الإسلام، ثم فهم جميع مفسّري الأمة؛ فنجدهم جميعا متفقين على تأويل واحد خلاف تأويله، فما هي النتيجة التي يجب أن نتوصل إليها إذا صدّقنا هذا الدعيّ في زعمه؟

النتيجة الوحيدة هي أنّ هؤلاء الذين نقلوا لنا كل ما نعرفه عن الدين حرفيًا، كانوا من السذاجة والجهل (حاشاهم) بحيث لم يعرفوا تأويل آية واحدة سهلة الفهم بحسب هذا الدعيّ! فإذا كانوا على هذا القدر من الجهل، فكيف نثق بهم في نقل سائر أمور الدين؛ كأسباب نزول آيات القرآن، ومعاني مفردات القرآن التي نقلها عنهم تلاميذهم ثم دُوّنت في القواميس، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم؟ إنّهم حينئذ لن يكونوا جديرين بالثقة، وهذا أسهل طريق لهدم الدين وإسقاط الثقة بكل شيء فيه والوصول إلى طريق عدميّ يصبح فيه كلّ ما وصلنا من الدين موضعا للتشكيك، بعد التشكيك بمن نقلوا لنا الدين!

هذه هي النتيجة الحتمية التي يقتضيها تغليط الصحابة والتابعين وتابعيهم وكبار الأئمة فيما أجمعوا عليه من حقائق الدين وأحكامه وتفسير القرآن. ونحن لا نقرّ بإمكان تحقّق ذلك، فهو ضرٌب من الخيال لأنّه طعنٌ في أقوى ما لدينا من مسالك معرفة الدين، وإنما نُقيم الحجة على صاحب هذا الزعم، فنقول له: إنّ زعمك هذا يقتضي منك التشكيك

في كلّ ما وصلنا عن طريق هؤلاء الذين تزعم أنّهم لم يفهموا آيات غاية في الوضوح والجلاء كما فهمتَها أنت بعبقريّتك الفذّة!

مسالك معرفة الإجماع

وهنا يُطرح السؤال: كيف لنا أن نعرف ما أجمعوا عليه من حقائق الدين وأحكامه؟ هل نحن بحاجة إلى إثبات وجود قولٍ لكل عالم من علماء الأمة في كل عصورها حتى نثبت الإجماع؟ كلا، بل ثمة مسارات علمية واضحة في معرفة الإجماع حول مسألة من مسائل الدين، وبعض هذه المسارات يكفي وحده في إثبات قطعية هذا الحكم أو تلك الحقيقة الدينية، ولكني آثرتُ جمعها لتكون بمثابة نموذج تتعاضد فيه المسالك وتتضافر، وليكون بالإمكان تطبيقه على كل حقائق الدين التي حُكي الإجماع حولها. وسأحاول تطبيق هذا النموذج على حكم الرجم الذي ذكرته في الفصل السابق، وسأبدأ من حيث انتهيت هناك، حيث انتهينا إلى ثبوت حكم الرجم في السنّة بيقين:

1) **مسلك أقوال الصحابة**: ويتم من خلاله تفحّص أقوال الصحابة في المسألة فيما نُقل عنهم من مرويّات صحيحة، فإذا صحّ عن بعضهم الاختلاف حولها؛ فتلك إذن مسألة لا إجماع فيها. وحين تفحّصنا موضوع الرجم مثلا، وجدنا أنّه لم يُنقل إلينا عن الصحابة إلا ما يفيد إقرارهم به كحكم شرعي جاء به الوحي.
2) **مسلك تواتر الروايات وتلقّيها بالقبول**: قد أثبتنا في الفصل السابق قطعيّة حدّ الرجم في عشرة أحاديث صحيحة، رويتْ عن عشرات الصحابة الكرام رضي الله عنهم. مما أوصلنا إلى يقين بثبوت هذا الحكم. ومما ينبغي لطالب العلم ملاحظته في هذا المسار: توفّره على أحد مسالك الإجماع؛ إذ إنّ أهل الحديث قد دوّنوا تلك الأحاديث في كتبهم، دون أي استدراك أو إنكار أو ملحوظة بشأن ثبوت هذا الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ونسبته إلى الدين، فكان نقلهم لها وروايتهم لها بهذه الغزارة دليلا على إجماعهم حولها.
3) **مسلك الانتشار في كتب الفقه والعمل بالحكم وتلقّيه بالقبول**: ومن المسالك أيضا تفشّي ذلك الحكم في كتب الفقه والعمل به، منذ أن بدأت أوائل مدونات الفقه في الظهور وفيما نُقل عن الأئمة الكبار من أقوال فقهية. ولو نظرنا إلى كتب الفقه من أقدمها مرورا بنشأة المذاهب إلى ما بعد ذلك بقرون، لوجدنا أنها بوّبت الأبواب الفقهية في حكم

الرجم، وتلقّته بالقبول، وعملت به. فكان هذا أيضا دليلا آخر على إجماع الفقهاء على هذا الحكم.

4) **مسلك تفحّص كتب الخلاف:** فقد اعتاد أئمة المسلمين منذ العصور القديمة على التأليف في القضايا التي اختلف فيها الفقهاء، وفي هذه الكتب ستجد تقريبا كل ما اختلف حوله الفقهاء وأقوالهم جميعا، فلم يختلف الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام في شيء إلا وقد ذُكر ذلك ودُوّن في كتب الخلاف. فإذا تفحّصت هذه الكتب كلها فإنّك لن تجد فيها مثلا ذكرا لاختلافهم في ثبوت حكم الرجم للزاني المحصن، وإنما ستجد اختلافهم في بعض ما يتعلق به من أحكام، أما إنكاره فلم يقل به أحد من أهل العلم.

5) **مسلك كتب التفسير:** وهو يتعلّق في أوجه تأويل الآيات، فمن المعروف أنّ الكثير من الآيات كان هناك اختلاف حول تفسيرها، ولكن الكثير من هذه الآيات وغيرها تحوي من "المحكمات" التي لم يختلف المفسّرون حولها. ولقد عكفتُ قبل أكثر من عام لأكثر من 30 ساعة في استقصاء أقوال المفسّرين جميعا في قوله تعالى: **{ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ}** (سورة النور: 2) والآية رقم 25 من سورة النساء. لأنّها من الأدلة الأساسية للمنكرين لحكم الرجم اليوم، فطالعت نحو 100 تفسير مما استطعت بلوغه، منذ القرن الثاني الهجري فما بعده، فوجدتها جميعا تقرّ بأنّ الآية في البكر غير المحصن من الرجال والنساء، وأنّ حكم المحصن الزاني الرجم، ولم أجد أحدا منهم يشذّ عن ذلك.

وتصوّروا الآن أنّ حكمًا من أحكام الدين قد ثبت في هذه المسالك كلها، ثم جاء من يقول باستخفاف: لم يثبتْ! فأي شيء حينها يثبت عند هذا الدعيّ من دين الله؟! إنّ صاحب هذه المقولة يزعم بلسان حاله أنّ كبار أئمة الإسلام، وعلى رأسهم الصحابة ثم التابعون وتابعوهم والأئمة المجتهدون ومن تابعهم بإحسان من علماء الأمة، أنّ هؤلاء جميعا كانوا على درجة فظيعة من الجهل بمبادئ العربية وحقائق الدين فلم يعرفوا ما عرفه هو من تأويل آية سورة النور، والتي لم يعرف هو قراءتها ولا تفسير مفرداتها إلا بما نقلوه له من معارف وعلوم!

إنّ القضية هنا ليست قضية اجتهاد أو اختلاف مشروع، بل هي قضية تجاهل حقيقة ثابتة كسطوع الشمس، والتنكّر لمسلك علمي راسخ في معرفة الوحي، واللجوء عوضا عن

ذلك إلى تأويلات ذاتية غير مبنية على مسلك علمي. ولم يكن حكم الرجم هنا إلا نموذجا، والمجال مفتوح لتطبيق هذه المسالك على أي حكم أو حقيقة شرعية يُحكى الإجماع عليها.

هل الإبداع ضدّ الإجماع؟

إذا وصلت إلى هذا الفقرة أيها القارئ فأنت تعرف الإجابة جيّدا، فأنت تعلم أنّ الإجماع ليس في المسائل الظنّية المختلف حولها أصلا، فهو دائرة أخرى تسبق دائرة الاجتهاد، ولا يجتهد المجتهد فيما ثبت بالكتاب والسنة وأجمعت الأمة على كونه دينا؛ واجبا أو حراما أو غير ذلك. ومن هنا نقول إنّ المقابلة بين "الإبداع" و"الإجماع" ليست موضوعية؛ فهي مقارنة بين أمرين من حقلين مختلفين موضوعيا: فالإجماع في جوهره هو أحد الأدلة التي توصلنا إلى معرفة ما جاء به الوحي، باعتبار أنّ إجماع الصحابة ومن تابعهم على أمر يعني أنّه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كما بيّنا. فهو آلية علمية لتوثيق معرفة أو ممارسة دينية جاء بها الوحي، فما علاقة ذلك بالإبداع؟

لقد وجد الإبداع مجالا واسعا فيما وراء قطعيات الدين، أي عبر أدوات "الاجتهاد" ومساحاته الشاسعة، ولقد أبدع علماء الأمة وما زالوا في استنباط المعاني والقيم من النصوص، وفي معالجة الواقع بعميق النظر. كما وجد علماء الأمة المجال واسعا في الإبداع بمختلف العلوم الكونية والرياضية والهندسية والطبية، وفي آفاق الفكر والأدب وغير ذلك. فهل وقف الإجماع في طريق هذا كلّه كما يَفترض من قال إنّ الإجماع ضدّ الإبداع؟!

إنّ الالتزام بما وثّقه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم عن حقائق الوحي ليس نقيضا للإبداع. والأمر شبيه بمن ينكر اليوم وجود المسجد الأقصى في القدس بفلسطين، و"يبتدع" مختلف الأقاويل المتهافتة حول مكانه. فهل الإجماع على أنّ المسجد الأقصى هو هذا الذي بفلسطين وتعرفه الأمة عبر أكثر من ألف وأربعمائة عام؛ مضادٌّ للإبداع؟ وأي إبداع ذلك الذي يتعطل من الإقرار بهذه الحقيقة التاريخية التي ثبتت بمسالك علمية لا مجال لدفعها؟! إنّ ما يحدث في الواقع هو أنّ دعاوى الإبداع هذه تصبح مضادّا للمسالك العلمية في توثيق المعارف الشرعية والحقائق التاريخية!

إنّ طبيعة الإبداع لا يمكن أن تكون معارضة للمسالك العلمية في اجتناء المعرفة إلا في النفسيات المضطربة، وحين يصبح الإبداع على هذا النحو يتحوّل إلى طاقة سلبية عبثية تؤلّه الذات وتقدّس الرأي وتقدّمه على ما تمليه الحقائق العلمية. أما المبدع الحقيقي، فهو

الذي يفرّق جيّدا بين المعارف النقلية التي تثبت بمسالك التوثيق العلمية، وبين المعارف التي تعتمد على التفكير والتحليل، ولا يقيم بينهما تضادّا، بل يعقد بينهما انسجاما، ليثمر عن إنتاج حقيقي وأصيل للمعرفة.

من أين جاءوا بكل هذه الأحاديث النبوية؟

سنحاول في هذا الفصل إحصاء عدد الأحاديث النبوية في أمهات كتب الحديث، لنتعرّف على الكمّ الهائل من الأحاديث التي جمعتها تلك الكتب، ولنتساءل بحقّ: من أين أتى مصنّفوا هذه الكتب بهذا الكمّ الهائل من الأحاديث؟

وإذا بدأنا بما يُصطلح عليه باسم "الكتب التسعة" سنجد ما يلي[2]: صحيح البخاري: 7563، صحيح مسلم: 7563، سنن أبي داود: 5274، جامع الترمذي: 3956، سنن النسائي: 5774، سنن ابن ماجة: 4341، سنن الدارمي: 3503، موطّأ مالك: 1740، مسند أحمد: 27647. وإذا أكملنا لبعض كتب الحديث الشهيرة الأخرى سنجد الآتي: صحيح ابن خزيمة: 3079، صحيح ابن حبّان: 7491، المستدرك على الصحيحين للحاكم: 8803، السنن الكبرى للبيهقي: 21812. هذا ولن أطيل في ذكر الكتب حتى لا يتضخّم حجم الكتاب، ولكن ما يظهر لنا بالجمع بين أحاديث هذه الكتب أنها تحوي **108546** حديثًا! فمن أين جاءوا بها؟

كلام الدكتور عدنان إبراهيم

يقول الدكتور عدنان إبراهيم ناقلا عن الإمام الذهبي إنّه حسب تتبعه واستقرائه قال: **"أرجّح أنه لم يصحّ من كل ما يروى عن رسول الله إلا زهاء أربعة آلاف حديث"**. وقد وصف الدكتور عدنان هذه الفقرة بأنّها "صادمة". بعد ذلك يقول الدكتور عدنان: **"أربعة آلاف، مش أربعين ومش أربعمائة ألف.. يعني مسند أحمد لحاله فيه حوالي 27 ألف حديث، كلام فارغ، إذا صحّ منها 3 آلاف بكون كويّس جدّا، لأنّ أكثر ما في الصحيحين في المسند أيضا"**. ثم يذكر الدكتور ملاحظة منهجية يصفها بأنها "غريبة جدا"، خلاصتها أنّ الأمر يجب أن يكون مثل النهر الذي يكون في منبعه أقوى ما يكون، ثم يضعف ويركد. ويقول إنّه يُفترض بالأحاديث أن تكون كثيرة جدّا ووفيرة في العهود الأولى، ثم تشحّ؛ لأنّها تكون قد جُمعت، والذي حصل –بحسب كلامه– هو العكس، ففي العهود الأولى أحاديث قليلة جدا، ثم بعد ذلك تزيد. ويضرب مثالا لموطأ مالك (179 هـ) الذي حوى بحسب كلامه

[2] أعتمد في الإحصائيات الواردة هنا بشكل أساسي على ما ذكره الشيخ صالح أحمد الشامي في كتبه ضمن مشروع تقريب السنة مثل "جامع الأصول التسعة" وغيره، والقصد ليس ما تحويه تلك الكتب من أحاديث، بل ما يلي ذلك من إحصائيات حول عدد الصحيح.

1000 نصّ فقط. ثم يطرح مثال أبي بكر البيهقي (458 هـ) في "السنن الكبرى" وبأنّ أحاديثه بالألوف فيقول متعجّبا: **"مِن وين جبته هذا.. إيش هذا؟!"**. ثم يقول: **"وهكذا تزداد الأحاديث بدلا من أن تنقص، وبصدّقوا حالهم أنها صحيحة وصحّحها فلان.. من وين إجتْ هذه؟"**. ثم يقول بعد هذا الاستطلاع بلهجته الغزّاوية: **"مش حندخّلكو بالأشياء الفنّية"**.

المفاجآت.. وتهافت الدعاوى

ولنتساءل الآن، ما مدى مصداقية ما قاله الدكتور عدنان إبراهيم؟ والمنطلق الأول الذي أنطلق منه هو عدم التسليم لأي كلام دون بحث واطّلاع، فمن له أدنى اطّلاع على علوم الحديث سيعلم زيف كلامه، ولعلّ هذا ما جعله يقول لجمهوره **"مش حندخّلكو بالأشياء الفنّية"**، لأنّه يعلم تماما أنّ كشف بعض المعطيات العلمية حول ما ذكره سيكشف تهافت دعواه وافتقاد كلامه للمصداقية والنزاهة العلمية!

أمّا ذكره لما قاله الذهبي من أنّ عدد الأحاديث النبوية الصحيحة هو زهاء أربعة آلاف حديث، فهو ليس أمرًا صادما كما يزعم، وقد ذكر قريبا من هذا الرقم بعض العلماء، وسيتّضح في نهاية الفصل أنها جملة عادية لمن كان له اطلاع جيّد على كتب الحديث، ولكن تلك هي عادة الدكتور عدنان إبراهيم، فهو متمرّس بالأسلوب التهويلي العاطفي.

وأمّا كلامه عن مسند الإمام أحمد وأنّ فيه أكثر من 27 ألف حديث وإذا صحّ منها 3 آلاف يكون جيّدا؛ فهو نابع عن استخفاف بعقول القرّاء، فمن زعم أولا أنّ كلّ أحاديث أحمد صحيحة؟ والذي ضعّف الكثير منها وبيّن ضعفها هم علماء الحديث منذ قرون طويلة! ثم إليكم هذه الإحصائية التي أنقلها من كتاب **"مسند الإمام أحمد بن حنبل: محذوف الأسانيد والأحاديث المكررة"** للشيخ صالح أحمد الشامي:

عدد أحاديث المسند هو 27739. وبعد حذف المكرّر: 9566 (وهذه معلومة مهمة لم يذكرها الدكتور عدنان!) وهي موزّعة كالتالي: 3115 حديثا في الصحيحين أو أحدهما، 2905 حديثا في السنن الخمسة والموطأ، 3546 حديثا انفرد بها الإمام أحمد عن الكتب الثمانية السابقة. وهذا يدلّنا على ملمح مهم جدّا أغفل الدكتور عدنان ذكره وخدع به مشاهِده، وهو أنّ الكثير من المكرّر يتم عدّه من الأحاديث، فإذا روي نفس الحديث من طرق مختلفة عن نفس الصحابي عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم؛ كان داخلا في التعداد!

وحذفُ المكرّر المقصود به هنا هو حذف تعداد الطرق، أما إذا ورد الحديث نفسه عن صحابيّين أو ثلاثة فلن يتم حذفه، فهو ليس مكرّرا باصطلاح علم الحديث، وإنْ كان مكرّرا حقيقةً. ولبيان هذا الأمر تفصيلا، لا بد لنا من الاطلاع على إحصائيات أوسع تشمل كل الكتب التي ذكرناها في بداية الفصل. ولكن القصد أننا لو حذفنا أيضا المكرر فعلا لا اصطلاحا فقط لحذفنا آلاف الأحاديث الأخرى من الـ 9566 حديثا.

مشروع الشيخ صالح أحمد الشامي وإحصائيات حول السنّة النبوية

وضع الشيخ صالح الشامي ضمن مشروعه في تقريب السنة النبوية، وهو مكوّن من عدة كتب، كتاب **"معالم السنّة النبوية"**، وقد وصفه بأنّه "خلاصة 14 كتابا هي أصول كتب السنة، وهي الكتب التي ذكرناها في أول الفصل بالإضافة إلى كتاب "الأحاديث المختارة" لضياء الدين المقدسي. يقول الشيخ إنّ مجموع أحاديث هذه الكتب الأربعة عشر هو 114194 حديثا، ومجموعها في مشروعه، بعد حذف المكرّر 28430! ولا ننسى أنّ هذه الكتب تحوي أيضا الكثير من "الآثار" عن الصحابة والتابعين والأئمة والتي ليست بأحاديث، وهي ليستْ من ضمن المحذوف، ولا الأحاديث الضعيفة، فكيف إذا حذفنا الآثار التي ليست عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم والأحاديث الضعيفة؟ وهنا نتساءل: لماذا أخفى الدكتور عدنان هذه المعلومة؟ وهي أنّ تلك الأرقام الكبيرة التي ذكرها تشمل كل طرق الأحاديث، والآثار عن الصحابة والتابعين والأئمة، ولم تكن لعدد الأحاديث! أم إنّه يجهل هذه المعلومة المهمّة ويتحدّث في ما لا يعلم؟!

هذا والمفاجأة لم تأتِ بعد، فالأمر أبعد من ذلك بكثير!

في كتابه "معالم السنّة النبوية" ارتأى الشيخ الشامي أن يزيد من استخلاص الأحاديث وإلغاء التكرار، فالأحاديث التي عددها 28430 حديثا بعد حذف التكرار فيها تكرار هي أيضا! ذلك أنّ الحديث المرويّ عن أكثر من صحابي يُعتبر أكثر من حديث، أي بعدد الصحابة الذين رووه، فمثلا: حديث **"الحرب خدعة"** مرويّ عن أبي هريرة ثلاث مرّات، عند البخاري ومسلم وأحمد، فهو مكرّر اصطلاحا، فقد ورد عن الصحابي نفسه ثلاث مرات فاكتفى الشيخ بذكره مرة واحدة. ولكنّ الحديث نفسه رواه صحابة آخرون، هم: جابر وابن عباس وكعب بن مالك وعائشة رضي الله عنهم، ولم يتم اعتبار روايتهم للحديث تكرارا فذُكرت كل الروايات ضمن الـ 28430 حديثا، ومن ثم عمل الشيخ في كتابه "معالم

السنة النبوية" على ذكر رواية واحدة من هذا الحديث، أي أنّه حذْفٌ آخر للمكرّر فعلًا بعد أن حذف سابقا المكرّر اصطلاحا. وبالإضافة إلى ذلك، حذف الشيخ صالح الشامي أيضا الأحاديث الضعيفة غير المحتجّ بها، وحذف الآثار عن غير الرسول صلى الله عليه وسلم.

وللتلخيص نقول: كان الجهد المبذول في كتاب "معالم السنة النبوية":

- حذف الأحاديث المكرّرة فعلا، أي نفس الحديث يرويه أكثر من صحابي. وأبقى على الأحاديث الصحيحة التي تتضمن كل الأحكام الموجودة في الباب محل البحث، والتي تشتمل على كل المعاني الواردة فيه.
- حذف الأحاديث الضعيفة.
- حذف الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة.

يقول الشيخ في عبارة مفاجئة: **"وقد آتتْ هذه الطريقة أُكُلَها فتقلّص عدد الأحاديث من 28430 ليصبح 3931 هو عدد أحاديث هذا الكتاب"**! (ألا يذكّركم هذا بما أورده الدكتور عدنان عن الذهبي؟). وقد اشتمل الكتاب على الأحاديث الصحيحة فقط باستثناء 33 حديثا ضعيفا و10 أحاديث حسنة بيّن الشيخ أسباب إيرادها.

حسنًا، هل انتهى الأمر عند هذه المفاجأة التي بيّنتْ ما أخفاه الدكتور عدنان؟ كلا، بل ثمة إحصائيات أخرى كاشفة أوردها الشيخ صالح الشامي في كتابه:

- نسبة هذه الأحاديث (3931 حديثا) من مجموع أحاديث الكتب الأربعة عشر قبل حذف المكرر (114194 حديثا) هي 3.4%، وهي نسبة لها دلالة مهمة جدّا، وهي أنّ مجموع هذه الطرق والروايات التي تزيد عن مائة ألف يعود في الأساس إلى أقل من أربعة آلاف حديث، فهذه الكثرة من الروايات والطرق لها "نواة صلبة"، وتصبّ جميعها في هذه النواة، مما يجعلها عاملا مقوّيا لموثوقية السنة النبوية وطرق نقلها، بخلاف ما أراده المشكّكون من جعل الكثرة عامل ضعف وتشكيك!
- عدد أحاديث صحيحي البخاري ومسلم من بين هذه الأحاديث التي بلغتْ 3931 هو: 2131 حديثا، يعني 55% منها! وهو ما يدلّ على مصداقية ما ذكره العلماء حول قيمة الصحيحين الكبيرة.
- مجموع الأحاديث المختارة من الكتب التسعة الأولى ضمن الأحاديث الـ 3931 هو 3691 حديثا، وهذا يعني أنّ الكتب التسعة تشكّل نسبة 94% من أحاديث الكتاب! أما بقية الكتب المتأخرة عنها (وهي: صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبّان،

مستدرك الحاكم، سنن البيهقي والأحاديث المختارة للمقدسي)، والتي تحتوي على 46741 حديثا، فلا تشكّل سوى نسبة 6% من أحاديث الكتاب، أي إنّها لم تزد عليه سوى 230 حديثًا! وهذا يعيدنا إلى كلام الدكتور عدنان عن "سنن البيهقي"، وهو كتاب واحد فقط منها، فقد قال عنه متعجّبا من كون أحاديثه بالآلاف: **"من وين جبته هذا... وهكذا تزداد الأحاديث بدلا من أن تنقص، وبصدّقوا حالهم أنها صحيحة وصحّحها فلان"**. فها قد ظهر أنّ البيهقي لم يزدْ في الواقع هو وأربعة كتب كبيرة أخرى سوى 230 حديثا، وأنّ بقية الأحاديث هي إمّا ضعيفة أو مكرّرة عما في الكتب السابقة أو آثار عن الصحابة والتابعين وليست بأحاديث، وهذا يجعلنا مضطرّين لمناقشة مثال "النهر" الذي طرحه الدكتور عدنان.

بطلان مثال النهر

لعلّه بات واضحا للقارئ بعد الاطلاع على هذه المعطيات مغالطة مثال النهر الذي طرحه الدكتور عدنان، وهو باطل من وجهين:

- **الوجه الأول:** أنّ الأحاديث في الواقع لم تزدد مع تقدّم الزمن كما زعم، فلو نظرنا إلى سنن البيهقي الذي جاء متأخرا (توفي 458 هـ)، لوجدناها لم تشكّل هي وأربعة كتب أخرى (اشتملت مع كتابه على 46741 حديثًا) سوى 6% من الكتاب، وهي 230 حديثا فقط، بينما شكّل صحيحا البخاري ومسلم نسبة 55% من الكتاب، أي 2131 حديثا، وقد صُنّفا قبل سنن البيهقي والكتب الأخرى معه وهما أصغر منها في الحجم بكثير. وهذا يعني أنّ الأحاديث الصحيحة المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلّم تقلّ مع تقدّم الزمن، بخلاف ما زعمه الدكتور عدنان.
- **الوجه الثاني:** أنّ الزيادة هي في الروايات والطرق، وهو أمرٌ منطقي جدّا، فلو افترضنا أنّ عدد المسلمين في عصر الإمام مالك كان 5 ملايين، وأنّه كان في عصر البيهقي (بعد ثلاثة قرون) 50 مليونًا، فهذا يعني أنّ هناك زيادة في عدد الناس، ومن بينهم رواة الحديث، وهذا يظهر في طول أسانيد المتأخرين وقصرها عند المتقدّمين أمثال مالك، فلو افترضنا أنّ مالكًا روى حديثا عن نافع عن ابن عمر عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم (وهي السلسلة الذهبية)، فإنّ بعض من روى الحديث من طريق مالك رواه من رجالٍ بعد مالك، فلو افترضنا أنّ البخاري رواه عن x عن y عن مالك، فإنّ مسلم مثلا قد رواه عن z عن y عن مالك، فهذان طريقان للحديث،

وتصوّروا الآن ماذا حدث بعد البخاري ومسلم بقرنين، كيف ستزداد الطرق لنفس الإسناد عن مالك مع زيادة عدد رواة الحديث، مع أنه في الواقع نفس الحديث، وهو سبب زيادة عدد الروايات في البيهقي وغيره من المتأخرين، ولكنها ليست زيادة فعلية في الأحاديث.

الخلاصة

ما يجب استخلاصه من هذه الإحصائيات الدقيقة التي أظهرتْ تهافت ما يقوله الدكتور عدنان؛ أنّ الواجب على المسلم التخلّص من عقلية الانبهار بالأساليب الخطابية العاطفية كأسلوب الدكتور عدنان، وأن يتزوّد بأدوات البحث والقراءة للاطلاع على حقائق الأمور بنفسه؛ كي لا يخدعه متحدّثٌ بمعلومات ناقصة أو مغلوطة. وكم هو محزنٌ أن تنتشر كذبة أطلقها أحدهم وهي أنّ في البخاري 600 ألف حديث، فقد ذكرها أحد الطاعنين بالسنة والتقفَها عنه من يدّعون العمق كالدكتور محمد شحرور، ثم يردّدها بعضهم دون تفكير، مع أنّ حقيقة هذا الرقم هو رواية تُروى عن البخاري بأنّه انتقى صحيحه من بين هذا الرقم من الروايات. بينما نحن نملك اليوم صحيح البخاري وفيه 7563 حديثا، ومع حذف المكرر والآثار والمعلّق يبقى نحو 2600 حديثا صحيحا مسندا فقط! فانظر إلى سهولة معرفة المعلومة بالاطلاع على صحيح البخاري والقراءة عنه، وكيف يطير بعضهم مع ذلك بكذبة تقول إنّ البخاري جمع في صحيحه 600 ألف حديث في 16 عامًا!

وثمة ملاحظة منهجية مهمة جدّا نستخلصها من هذا الفصل، وهي أنّه في الوقت الذي حاول فيه المشكّكون بالسنة النبوية استحضار موضوع كثرة الروايات وكونها بعشرات الآلاف للطعن بالسنّة والقدح بموثوقيّتها؛ انقلبَ عليهم ظهر المجن! فقد ظهر بالبحث العلمي والنظرة الموضوعية أنّ هذه المرويّات ترجع في مجموعها إلى "نواة صلبة" لا تزيد عن 4000 حديث؛ هو أمر يزيد من موثوقيّة السنة وحجّيّتها، ويدلّ على وجود "هيكل" متماسك من السنة، تفيض إليه الطرق كلّها وتتعاضد لتثبيته وتأكيده. فانظر إلى تلك الجهود العلمية الضخمة التي قام بها العلماء المسلمون فحفظوا سنّة نبيّهم صلى الله عليه وسلم، ثم انظر إلى الكلام السطحي المتهافت الذي يصدر من بعض من يُحسبون على أهل الفكر اليوم، وهو في الواقع نَسْفٌ لمصداقيّتهم العلمية، بعد أن استخفّوا بعقول متابعيهم كلّ هذا الاستخفاف!

أين اختفتْ نسخة صحيح البخاري الأصلية؟

يطرح بعض "الباحثين" وبعض من يحملون لقب "دكتور" سؤالا "وجيهًا" حول فقدان المخطوطة الأصلية لصحيح البخاري والتي كتبها بيده، فهم يتساءلون: لو كان الإمام البخاري قد كتب هذا الكتاب فلماذا لا نجد النسخة الأصلية التي خطّها بيده؟ يقولون: إنّ أقدم نسخة مخطوطة لصحيح البخاري تعود إلى القرن الرابع الهجري، أي بعد عشرات السنين من وفاة البخاري (توفي عام 256 هـ). وهي نسخة الإمام محمد بن أحمد المروزي، الذي ولد سنة 301 هـ وتوفي سنة 371 هـ، وقد سمع صحيح البخاري من شيخه الفربري عام 318 هـ، وسمع الفربري الصحيح من البخاري سنة 252 هـ. فكيف نثق بكتاب منسوب لصاحبه ونحن لا نملك النسخة الأصلية منه؟!

أولا: سذاجة السؤال

من الأمور المؤسفة أننا نعيش في عصر يُطرح فيه مثل هذا السؤال الساذج؛ إذ مَن الذي يسأل عن النُّسخ الأصلية للكتب اليوم؟ فإذا بدأنا بالقرآن الكريم، فنحن نثق ثقة مطلقة بحفظ كتاب الله ومع ذلك لا نجد بين أيدينا النسخة الأصلية المكتوبة على عين الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا حتى النسخة الأصلية لمصحف عثمان! بل وعندما اكتشف العلماء في ألمانيا مخطوطة قديمة للقرآن تعود للعهد الراشدي، وأكّدوا أنها مطابقة لما بين يدينا من القرآن اليوم؛ لم يزدْ ذلك من يقيننا في كتاب الله شيئا! فإذا مضينا للكتب البشرية، وجدنا أنّ السذّج فقط هم من يعتبرون وجود النسخة الأصلية المكتوبة بخط الكاتب هو الدليل على صحة نسبة الكتاب إليه! كم كتابا قرأتم من عصرنا هذا أو من عصور سالفة لا توجد له نسخة أصلية بخط الكاتب؟! إنّ وجود النسخة الخطية لكاتب الكتاب لم تكن يوما ولن تكون مرجعا في إثبات موثوقية نسبة الكتاب إليه، وعلى هذا تواضع البشر منذ قرون، ذلك أنّ مسالك إثبات النسبة للكاتب تتعلق بتواتر نقل الكتاب وإثباته في عدة مراجع، وليس في وجود نسخة الكاتب الخطية.

ثانيا: كيف نُقل إلينا صحيح البخاري؟

لا شكّ أنّ الإمام البخاري رحمه الله كتب جامعه الصحيح بخط يده، ولكنه قرأه على جمع غفير من التلاميذ الذين كانوا يسمعونه منه ويكتبون الكتاب كاملا، ثم يطابقونه بعد الانتهاء على نُسخته، بحيث تكون نُسخهم طبق الأصل عن نسخة البخاري. ثم جاء بعدهم جيل آخر سمع الكتاب من تلاميذ البخاري وقابلوا نُسخهم على نُسخ تلاميذ البخاري، وهكذا، حتى تواترت نسبة الكتاب، ولو ضاع الأصل الذي خطّه البخاري بيده فلن يعني ذلك شيئا؛ لكون الكتاب قد انتشر وفشا بين التلاميذ، وكثرتْ نُسخه التي على كلّ منها إسنادٌ يتصل بالبخاري، وكُتبت عليه الشروحات، وتطابقتْ جميع نُسخه بفضل الله. أما الاختلافات اليسيرة في الألفاظ فهي تشبه – إلى حدّ معيّن - ما في القرآن من اختلاف القراءات، وهي في الواقع عاملُ زيادة في الموثوقية؛ ذلك أنّها تؤكد أنّ النقل قد تعدّد من مصادر مختلفة وصولا إلى الإمام البخاري، فلو كان المعتمَد في صحيح البخاري نسخة متأخرة جدا عن البخاري لكان النسخ والطبع اللاحق عنها متطابقا دون أي اختلاف وإنْ كان هامشيّا، فانظر كيف أنّ هذه الاختلافات (اليسيرة جدا والهامشية) تزيد من موثوقية النقل لا العكس! ثم إنّ نسخة الإمام الفربري – تلميذ البخاري - قد اشتهرت، فشاع النقل عنها، لا لكون النقل محصورا بها، فقد نُقل صحيح البخاري بطرق أخرى، وهذا الإمام الخطابي (319–388 هـ) يقول في شرحه لصحيح البخاري "أعلام الحديث" إنّه سمع معظم الكتاب من خلف بن محمد الخيام عن إبراهيم بن معقل النسفي (ت 295 هـ) تلميذ البخاري الذي سمع الكتاب منه، أي من طريق آخر غير الفربري. وكذلك كان الأمر عند المتقدّمين، فقد شاع بينهم سماع الصحيح وروايته من طرق مختلفة غير تلك المشهورة اليوم، وتطابقتْ رواياتهم للصحيح مع تلك النسخة.

إنّ تطابقَ روايات صحيح البخاري ونُسخه مع تباعد الأقطار واختلاف الأزمنة وتعدّد المصادر عن البخاري؛ لهو خير دليل على تواتر الصحيح وموثوقية نقله عنه. ثم إنّ العلماء (كما هو حال معظم المنتجات العلمية) تشتهر بينهم نسخة معينة أو عدة نُسخ، لا لكونها الأصح أو لأنّ فيها ما ليس في غيرها، بل تلك طبيعة الأشياء. كما لو أنّ كاتبا معاصرا كتب كتابا قبل عشرات السنين، ثم طبعته عدة دور للنشر، ثم بعد عشرات السنين لم يبق على طباعته سوى إحدى تلك الدور، واشتهر كتابه من طبعة تلك الدار لأنّها الأجود طباعة وتحقيقا مثلا، مع نفاد نُسخ دور النشر الأخرى أو إهمال طباعتها، فلا يعني هذا أنّ مضمون هذه الطبعة مختلف عن بقية الطبعات!

وخلاصة الأمر في هذا الباب أنّ صحيح البخاري قد نُقل بالتواتر بعد مؤلّفه، ولم يكن باستطاعة أحد أصحاب النُسخ أن يضع فيها حديثا لم يروه البخاري أو يحرّف دون أن ينكشف أمره؛ فالعلماء من مختلف المذاهب لديهم الصحيح ويعرفون ما فيه، وأي رواية دخيلة سينكشف أمرها لاختلافها عما لديهم، ولمعرفتهم بالأسانيد والرجال. فانظر إلى هذا الملمح المهم من التاريخ العلمي لأمتنا، وهو منهج الرواية والتدقيق ومقابلة النُّسخ اللاحقة على السابقة، والذي لن تجد له مثيلا في بقية الأمم الأخرى! وهذا يعني أنّ اختفاء النسخة الخطية التي كتبها الإمام البخاري لا يعني شيئا، بل هي طبيعة الأشياء؛ فنادرا ما تحتمل المخطوطات العوامل البيئية والتاريخية والعسكرية والسياسية وتنجو بعد 1200 عام!

ثالثا: وجود النسخة ليس أقوى مما هو موجود من نقل الصحيح اليوم!

لو افترضنا أنّ منهج الرواية من عدة طرق، ومقابلة نُسخ التلاميذ على نُسخ شيوخهم، وسماع الجيل اللاحق من السابق وصولا إلى البخاري.. لو افترضنا أنّ هذا المنهج كله لم يكن موجودا في تاريخ الأمة، وأنّنا حافظنا على نسخة خطّية ننسبها للبخاري؛ لَما كان ذلك أقوى مما لدينا الآن من صحيح البخاري! بل كان أضعف في الموثوقية؛ ذلك أنك تحتاج حينذاك إلى توثيق نسبة المخطوطة للبخاري، وستكون عندك من طريق واحد لكونها نسخة واحدة فعليّا، فأيّ تشكيك حينذاك بصحّة نسبتها للبخاري سيشكّك بما لدينا من صحيح البخاري كله اليوم! ولذلك فطريقة النقل التي اعتمدها العلماء هي أفضل الطرق العلمية التي كان بالإمكان من خلالها حفظ كتاب صنّفه صاحبه!

رابعا: ماذا لو ضاعتْ كلّ نُسخ صحيح البخاري من العالم؟

ماذا لو افترضنا أنّنا جمعنا نُسخ البخاري كلّها، المخطوطة (وهي بالآلاف وعليها سماعات) والمطبوعة وحرقناها، وحذفنا أيضا كل ما في شبكة الإنترنت منها، بالإضافة إلى ما نُقل عن البخاري في الشروحات وكتب الفقه وغير ذلك.. فصحَونا يوما ولم نجدْ لِما صنّفه البخاري أثرا! نعم تخيّلوا ذلك وإليكم المفاجأة: لو حدث هذا لَما نقص من سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم التي بين أيدينا شيء؛ فكلّ ما في البخاري من الأحاديث موجود ومبثوث وشائع في غيره من كتب الحديث والفقه!

نعم، وهذه معلومة أخرى لا يعرفها من استغفلهم الخطاب السطحي العاطفي الذي تحدّثنا عنه في فصل **"من أين جاءوا بكل هذه الأحاديث النبوية؟"**، فقد سبق البخاري من أصحاب الحديث أجيالٌ من العلماء، شكّلت كتبهم جزءا كبيرا جدّا من مصادر كتابه، بعضهم من شيوخه وبعضهم من شيوخ شيوخه. وإنّك لو تفحّصت روايات صحيح البخاري ستجدُها مبثوثة ومروية بالأسانيد في كتب سابقة له ولاحقة، ومن أمثلة الكتب السابقة: مسند شيخه الإمام الحُميدي (219 هـ) ففيه روايات ذكرها البخاري في صحيحه، وكذلك موطأ الإمام مالك (179 هـ) الذي روى البخاري معظم ما فيه من الأحاديث المسندة الصحيحة، ومصنّف الإمام عبد الرزاق الصنعاني (211 هـ) ومسند الإمام أحمد بن حنبل (241 هـ)، فهؤلاء وغيرهم هم من أصحاب كتب الحديث السابقين على البخاري، وقد احتوت كتبهم نسبة كبيرة جدا مما في صحيح البخاري من أحاديث، فإذا أضفنا إليهم كتب معاصريه كالإمام مسلم (261 هـ) والإمام ابن خزيمة (311 هـ) وغيرهم ثم اللاحقين؛ وجدنا أنّ ما رواه البخاري في صحيحه من الأحاديث النبوية موجود في تلك الكتب ومكرّر ومحفوظ، وهي بالعشرات وليس الحديث عن كتابين أو ثلاثة أو خمسة! فإذا اختفى البخاري كلّه، لا نسخته الأصلية فقط، لَما أنقص ذلك شيئا من الأحاديث الصحيحة، فدينُنا ليس مبنيّا على رجل واحد أو على صحيح البخاري وحده، وإنْ كانت له مكانته الجليلة لمواصفات علمية اجتمعتْ فيه وجعلتْ العلماء يقدّمونه على غيره، فجزاه الله عن أمّة الإسلام خير الجزاء.

إنّ هذه المعلومة المهمة تُطلعنا على تهافت تلك الشبهة التي تحاول تصوير صحيح البخاري وكأنه مصدرٌ أساسيٌّ منفردٌ في الدين، بحيث لو طعنوا فيه فسيتمّ التشكيك بما يحويه من أحاديث وسيَبطُل الاستدلال بجزء كبير من السنة النبوية! ويستدلّون على ذلك بكلام العلماء بأنّه **"أصحّ كتاب بعد كتاب الله"**، ظانّين بأنّ هذه العبارة تعني أنّه مصدرٌ أساسيٌّ منفردٌ للدين، فإذا ضاع؛ ضاع معه شيءٌ من الدين! وهذا وهمٌ منهم، فالحقّ أنّ هذه العبارة هي مجرّد وصف علمي للكتاب؛ لأنّ البخاري كان أول من جرّد كتابا كاملا في الصحيح، فجعل كلّ ما فيه من الأحاديث المسندة صحيحًا بشروط صارمة تفوّق فيها على غيره من أصحاب كتب الحديث، مستبعدًا الروايات الضعيفة والمرسلة وما شاكلها، وليس أنّه جمع فيه كلّ الصحيح، ولا أنّ ما فيه من الأحاديث الصحيحة ليس موجودا في غيره فإذا شكّكنا فيه ألغينا الكثير من السنن! فهذا ما لم يزعمه البخاري ولا يقوله طُويلب علم في يومه الأول من دراسة الحديث، بل لا يقوله عاقل أخذ من وقته ربعَ ساعة فقط تصفّح فيها كتب الحديث!

ويكفي كبداية أن يطّلع القارئ على كتاب "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان" (البخاري ومسلم) لمحمد فؤاد عبد الباقي؛ ليعلم أنّ الإمام مسلم اتفق مع الإمام البخاري في 1906 روايات (بما في ذلك الآثار)، فكيف إذا تصفّح المرء بقية كتب الحديث من مسانيد وجوامع وسنن وغيرها؟ سيجد أنّ ما في البخاري من أحاديث صحيحة قد شاع وفشا في غيره من الكتب، بل ومعظمها مع اختلاف في الأسانيد مما يزيد من موثوقية نقل الأحاديث.

الخلاصة

نستخلص من كلّ ما ذكرناه أنّ شبهة **"أين النسخة الأصلية من صحيح البخاري"** هي شبهة متهافتة لا يقول بها إلا من تميّز بالسطحية والضحالة الثقافية والجهل بالتراث الإسلامي. وإنّي لأحسُب أنّ انتشار مثل هذه الشبهة لهو خير دليل على الحالة الثقافية والفكرية المتردّية التي وصلتْ إليها أمتنا العربية والإسلامية، وإنّ مثل هذه العقليات السطحية لا يمكنها أن تنهض من التخلف الحضاري الذي يكتنف عالمنا العربي والإسلامي. والأنكى من ذلك أنّ من يردّد مثل هذه الشبهة المتهافتة يظنّ نفسه "عقلانيا" و"متنوّرا" وباحثا في التراث، وهذا من المفارقات المضحكة! فمثل هذا يحتاج أولا إلى محو أمّية في الحديث ومصنّفاته وعلومه، بل إلى إعادة دراسة أدوات البحث العلمي والتفكير المنطقي قبل أن يردّد مثل هذا الكلام المخجِل!

ما لا تعرفه عن أبي هريرة

هو أبو هريرة الدوسي اليماني، من قبيلة دوس العربية، واسمه على الأرجح عبد الرحمن بن صخر، صحابي معروف بحفظه للحديث النبوي ونشره، أسلم عام خيبر في أول السنة السابعة للهجرة، ولزم النبيّ صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين متتبّعا سننه العملية والقولية والتقريرية وصفاته لتوثيقها. وقد قال بنفسه كما روي عنه في صحيح البخاري: **"صحبتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين لم أكن في سنيّ أحرص على أن أعيَ الحديث مني فيهن".**

ورغم إجلال هذا الصحابي لدى عموم علماء الأمة منذ عصر الصحابة والتابعين وحتى عصرنا هذا، فقد عرفتْ كتب التراث المتأخرة قصصا قليلة اختلقها الرواة تحاول الطعن بهذا الصحابي، معظمها من فرق مناوئة لأهل السنة. وفي العصر الحديث تم توجيه سهام التجريح لهذا الصحابي من قبل بعض من يرونَ أنفسهم "باحثين"، ومعظمهم ممّن لا يقيمون وزنًا للسنّة النبوية المنقولة، أو لا يأخذون بها مصدرًا للتشريع وفهم الدين. وفي هذه التدوينة سنناقش أهم المحاور التي تُطرح حول أبي هريرة، والتي سنتعرف من خلالها على أبي هريرة كحافظ للحديث وناشر له، ومدى مصداقية ما رواه.

وأنوّه إلى أنّه قد انتشر مؤخّرا فيديو ترويجي من قبل مؤسسة "أصوات مغاربية" بعنوان **"7 أشياء صادمة عن أبي هريرة؟ ولماذا يعتبره البعض من أكثر الشخصيات غموضا في التاريخ الإسلامي؟"**. وهي مؤسسة مدعومة من الحكومة الأمريكية، وتعرّف نفسها في موقعها الرسمي بأنّها "تابعة لشبكة الشرق الأوسط للإرسال MBN، التي تدير أيضا قناة "الحرة" و"راديو سوا"، وهي مؤسسة لا تبغي الربح، يمولها الكونغرس الأميركي من خلال هبة مقدمة من مجلس أمناء البث الإذاعي والتلفزيوني BBG وهو وكالة فيدرالية مستقلة". وقد جمع هذا الفيديو أبرز الشبهات التي تُطرح حول أبي هريرة، ولهذا قمنا في هذه التدوينة بنقاشها في نقاط.

هل كان أبو هريرة شخصية غامضة ومجهولة؟

يقول خصوم الرجل إنّه كان شخصية غامضة ومجهولة، ويستندون في ذلك إلى اختلاف أهل العلم بعد عصره حول اسمه. والعجيب أنّه الرجل معروف باسم علَم اشتُهر به، هو

أبو هريرة، وبانتسابه القبلي، الدوسي، فكيف يُقال إن اسمه مجهول؟ أما اسمه الشخصي واسم والده فالراجح عند العلماء أنه عبد الرحمن بن صخر، وقد حصل الاختلاف بعد عصر الرجل، ولم يكن مجهولا في عصره، وهذا لا يطعن في شخصيته ومعرفتها، إذا كان اسم أبي هريرة قد بات اسم العلم الأكثر شهرة له.

والآن أدعوك أيها القارئ إلى التفكير بشكل علمي: افتح كتاب "سير أعلام النبلاء" للإمام الذهبي، ستجد هناك إحصاء لأكثر من 300 اسم لصحابة وتابعين ممّن رووا عن أبي هريرة كما ورد في كتب الحديث والتراجم، وعددٌ كبير جدا منهم من الأعلام الثقات المشهورين، التقوا بأبي هريرة ورووا عنه الحديث، جميع هؤلاء لهم تراجم وبيانات هائلة في كتب التراجم والطبقات، جميعهم يعرفون الرجل ويزكّونه ويقرّون بعلمه وقدره ويأخذون عنه الحديث. فهل يُقال عن مثل هذا "مجهول" أو "غامض"؟!

ومن الطريف أنهم يقولون "غامض" و"مجهول" ثم يقولون إنّ عمر بن الخطاب ولّاه على البحرين! وهل يولّي عمر إلا من يعرفه ويثق به؟! وهل يُولّى الغامض المجهول الذي لا يعرفه الناس؟!

<u>كيف روى أبو هريرة 5374 حديثًا مع قصر مدّة ملازمته للرسول ومع أنّ الرسول لم يكن مُكثرا في الحديث؟</u>

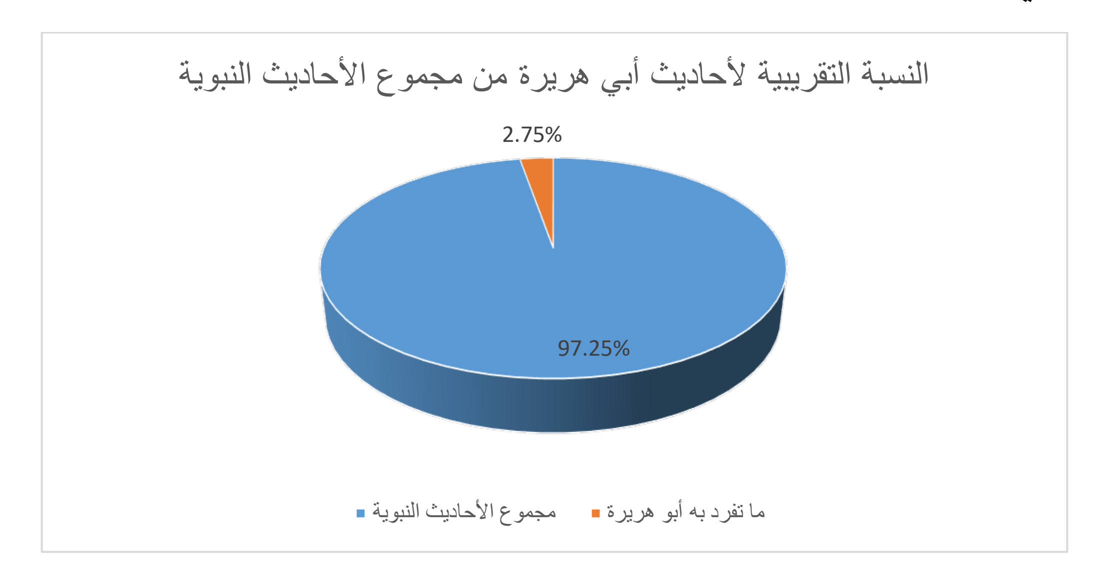
نقول أولا: السنوات الثلاث ليست مدّة قصيرة، بل هي كافية لهذا العدد وأكثر منه. ومع ذلك نقول إنّ هذا العدد غير دقيق، فهو في الواقع رقم تقديري لمرويات أبي هريرة في كتب السنة، ولكنه مع الأسف عدد تلك المرويات مع التكرار! يعني لو أنّ أبا هريرة جلس للتحديث ونقل 7 من الحاضرين حديثا واحدا له كلٌّ بروايته؛ فإنّ كل رواية ستنتقل في كتب الحديث عن أحد هؤلاء التابعين ستُعتبر "حديثًا" ضمن الـ 5374 حديثًا! فمثلا: لو حدّث (أ) عن (ب) عن (ج) عن أبي هريرة، وحدّث (هـ) عن (و) عن (ز) عن أبي هريرة بنفس الحديث؛ سيتم عدّ روايتين!

ولنقم الآن بعملية "تنخيل" لنصل إلى العدد التقريبي الصحيح لِما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

- بعد حذف المكرر من تلك الروايات سنصل إلى نحو 1500-1600 رواية فقط! هي عدد الأحاديث التي رواها أبو هريرة.

- لم ينته الأمر بعد، فهذه الروايات فيها الصحيح وفيها الضعيف، فعلينا أن نحذف الضعيف إذا أردنا إحصاء ما صحّ منها.
- لم ينته الأمر بعد، فبعض هذه المرويات موقوف على أبي هريرة، أي هو من كلامه وفقهه ولم ينسبه للرسول صلى الله عليه وسلم.
- لم ينته الأمر بعد، فعدد كبير من تلك الأحاديث رواه أبو هريرة بالواسطة، أي أنّه كان يرويه عن غيره من الصحابة، كأبي بكر وعمر وغيرهم رضي الله عنهم. ومن ثم فهذه المرويات لا ينبغي أن تكون بالضرورة خلال تلك السنوات الثلاث التي لازم فيها الرسول صلى الله عليه وسلم، وبعضها قد يكون من أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم قبل إسلام أبي هريرة.
- ممّا ينبغي ملاحظته أيضا أنّ ما رواه أبو هريرة ليست فقط سنّة قولية، أي ليس فقط مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم، بل يدخل ضمن الأحاديث: صفات الرسول، تقريراته (أي أقوال وأفعال شهدها الرسول وأقرّها)، أفعاله، فهذه كلها من السنن ولكنها ليست أقوالا.
- والآن إليكم هذه المفاجأة: هذا العدد الذي رواه أبو هريرة (نحو 1500) لم يتفرّد به، فالغالبية الساحقة منه أحاديث رواها غيره من الصحابة، وما تفرّد به هو نحو 110 أحاديث فقط! (جمعها الأخ محمد بن علي المطري في بحث له منشور على الشبكة بعنوان **"عدد أحاديث أبي هريرة: تحقيق واستقراء"**).

وإذا كنّا قد ذكرنا في فصل "من أين جاؤوا بكل هذه الأحاديث النبوية" أنّ العدد التقريبي للأحاديث النبوية بعد حذف المكرر سندًا ولفظًا ومعنًى هو نحو 4000 حديث، فما هي نسبة 110 أحاديث منها؟ إنّها 2.75% فقط! وهذا الرسم يوضّحها:



هل كان أبو هريرة مدلّسا؟ وما معنى "التدليس"؟

يقول المتحدث في فيديو "أصوات مغربية" إنّ الإمام الذهبي قد ذكر في السير "أنّ أبا هريرة كان يدلّس ويلقي أحاديث غريبة بالمئات". والصحيح أنّ ما ذكره الذهبي هو التالي: "قال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: كان أبو هريرة يدلّس". ولم يذكر أنه كان يلقي أحاديث غريبة بالمئات! ولاحظ معي أيها القارئ أنه لا علاقة بين مصطلح "التدليس" وبين الأحاديث الغريبة، فصاحب هذه الشبهة يستغل جهل بعض المسلمين بمعنى مصطلح "التدليس"، ويعتمد على الظلال السلبية الحادّة للكلمة في عصرنا، بينما هي تعني في الحديث أن يحدّث عمّن سمع منه ما لم يسمعه منه.

فمثلا يمكنني أن أقول: "قال أبي كذا وكذا"، بينما أنا سمعت الكلام من أخي الذي سمعه عن أبي؛ فرويته عن أبي مباشرة ثقةً بأخي واختصارا للكلام. فمثلا: لو سمع أبو هريرة حديثا عن الرسول صلى الله عليه وسلّم من أبي بكر الصدّيق، فإنّه قد يحدّث في مجلس من المجالس قائلا: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم..."، وليس في هذا عيب، ولهذا علّق الذهبي مباشرة بعد نقله لقول شعبة (وهو ما لا يذكرونه!): "قلت: تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه؛ فإن تدليسهم عن صاحب أكبر منهم، والصحابة كلهم عدول". والخلاصة أنّ وصف شعبة لأبي هريرة بأنه "كان يدلّس" ليس ذمّا بل هو توصيف علمي.

كيف روى أبو هريرة أكثر من صحابة لازموا النبيّ صلى الله عليه وسلّم 23 عامًا؟

ما يردّده بعضهم في إطار هذا التساؤل أنّ بقية الصحابة الذين لازموا الرسول صلى الله عليه وسلم مدة أطول من أبي هريرة لم يرووا عن الرسول إلا بضع أحاديث، وهذا غير صحيح، وانظر أيها القارئ إلى هذه الإحصائية لبعض المكثرين من الرواة، وهي عن بحث الأخ محمد بن علي المطري المذكور: أنس بن مالك: 546. عبد الله بن عمر: 480. عبد الله بن عباس: 450. جابر بن عبد الله: 400. عائشة أم المؤمنين: 392. أبو سعيد الخدري: 312. عبد الله بن مسعود: 274. عبد الله بن عمرو: 245. أبو أمامة: 141. علي بن أبي طالب: 127. أبو موسى الأشعري: 123. أبو ذر الغفاري: 106. وغيرهم كثير. فكيف يُقال بضعة أحاديث؟!

وهناك أمر مهم يجب الانتباه إليه، أنّ صحابةً مثل عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق من الطبيعي جدا ألا يرووا العدد الذي رواه أبو هريرة. ولنقارن بين عمر بن الخطاب الذي صحب النبي أكثر من أبي هريرة وبين أبي هريرة، فقد ذُكر أنّ عمر قد روى نحو 83 حديثا (وهي ليست بضعة أحاديث أيضا!)، فماذا يعني ذلك؟ حتى تفهم السبب انظر إلى تاريخ وفاة عمر، فهو 23 هـ، بينما توفي أبو هريرة عام 59 هـ. هل تعلم ماذا يعني ذلك؟ يعني أنّ هناك 36 عامًا كاملة بعد وفاة عمر، دخل في الإسلام فيها الملايين، وولد مئات الآلاف ممن لم يرَوا الرسول صلى الله عليه وسلّم. عمر في المدينة، عاش بعد النبي فترة كان مشغولا فيها بشؤون الدولة، سواء كوزير لأبي بكر أو كحاكم فعلي لدولة كبيرة، ولم يتفرّغ للتحديث، وفضلا عن ذلك (وهو الأهم) أنّه وهو في المدينة لمن يحدّث؟ معظم المجتمع من الصحابة الذين سمعوا الرسول صلى الله عليه وسلم، والسنن في المدينة منتشرة في سلوك الناس وأحوالهم لا تغيب.

أما أبو هريرة، فبعد عشرات السنين من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، ونشأة أجيال من المتلهّفين لسماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير الصحابة، خصوصا من الأمصار الأخرى؛ بعد ذلك كلّه من الطبيعي جدّا أن تكون هناك حاجة بأنْ يُخبر الصحابي المتأخر هؤلاء بأحاديث النبي وأحواله، فكيف إذا كان قد تخصص لذلك لنحو ثلاث سنوات، وتفرّغَ لسماع الحديث وتتبُّعِ أحوال الرسول صلى الله عليه وسلّم، ورزقَهُ الله حافظةً قويّة؟ هنا يزول أي عجب من كثرة أحاديث أبي هريرة بالمقارنة مع كبار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

والخلاصة أنّ الفترة التي عاشها أبو هريرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلّم أطول بكثير من كبار الصحابة، مع الحاجة لسماع الحديث للأجيال الجديدة والداخلين الجدد في الإسلام ممن لم يلقوا النبي صلى الله عليه وسلّم، مع تفرّغ الرجل لحفظ الحديث وتوثيقه ثم التحديث به.

الطعن في نزاهة أبي هريرة

في سبيل الطعن بنزاهة أبي هريرة يقصّ هؤلاء قصصا جمعوا بعضها من كتب أشخاص متأخرين عن أبي هريرة بقرون، كابن أبي الحديد المتوفى سنة 656 هـ، وغيره. ومن هذه الروايات التي لا تصح ضرب عمر له بالدرّة، ورواية مضيرة معاوية، ورواية عائشة أنه

شغله بطنه عن رسول الله، وغيرها. وهي قصص موضوعة أو واهية ضعيفة على الأكثر ولم يصحّ شيء منها، مما يعفينا من جهد مناقشتها.

والعجيب أنّ هؤلاء الذين يرفضون الحديث النبوي الصحيح المتفق عليه والمروي بالأسانيد الذهبية، يتمسّكون بروايات واهية محكية في كتب التراث ولا يثبت شيءٌ منها فقط لأنها تخدم أغراضهم! بل والمضحك أنّ بعض تلك القصص ممّا لا يصدّقه عاقل، كقصة مضيرة معاوية، والتي تزعم أن أبا هريرة كان يأكل مع معاوية في الشام، ثم إذا حضرت الصلاة صلّى مع عليٍّ في العراق، وهو كلام لا يصدّقه إلا المجانين!

وليس هنا مقام مناقشة تلك الروايات بل يكفي التنبيه إلى أنها بين موضوعة وضعيفة، أما التفصيل فستجدونه في كتب متخصصة ككتاب "الأنوار الكاشفة" للعلامة عبد الرحمن المعلّمي اليماني رحمه الله. لكن ما يهمّنا هنا أن نشير إلى حقيقة مهمة جدا تسقط أمامها كل هذه الطعون المعتمدة على روايات موضوعة سقوطًا مدويًا: وهي أنّ الإحصاء الحديث الذي عرضناه هنا يُنصف أبا هريرة رضي الله عنه ويؤكّد نزاهته ومصداقيّته.

إنّ تراكم العلم وإمكان إحصاء السنن اليوم مع الوسائل الحديثة في الإحصاء، كل ذلك جعلنا نتأكّد من نزاهة أبي هريرة رضي الله عنه، وبطلان جميع ما رُمي به من خصومه قديمًا وحديثًا، والذين زعموا أنه كان يضع الحديث على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأغراض سياسية، وذلك لسببين موضوعيين:

أولا: أنّ الغالبية العظمى مما رواه أبو هريرة (أكثر من 90% من رواياته) لم يتفرّد به، بل رواه غيره من الصحابة، مما يعني أنّه كان صادقًا فيما يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يختلقه من عنده لخدمة أجندة سياسية لبني أمية كما يزعمون!

ثانيًا: لو نظرنا إلى ما تفرّد به من أحاديث لرأينا أنها لم تكن مظنّة الوضع، أي لم يكن من بين ما تفرّد به من حديث (110 أحاديث) ما يلبّي أغراض الوضع المزعومة، فلم يكن من ضمنها سوى 9 أحاديث أحكام في مسائل فرعية، وكان معظم ما تفرّد به من أحاديث في الفضائل والأخلاق والآداب (نحو النصف)، أو في الجهاد والشمائل وقصص الأنبياء وقصص الأمم السابقة. ولو كان يكتب الحديث لبني أمية لخدمة أغراضهم السياسية كما يزعمون لوجدنا ما يدل على ذلك من بين الأحاديث التي رواها، ولكنّا لم نجد شيئا من ذلك، بل وجدنا من بين مروياته أحاديث في محبة آل البيت وسبطَي رسول الله صلى الله عليه

وسلم، كحديث **"من أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني"** عن الحسن والحسين، والذي رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة بسند صحيح، وغيره من الأحاديث.

****

هذا هو أبو هريرة رضي الله عنه، الصحابي الجليل الذي تصدّى لمهمّة علمية جليلة أفادت الأمة من بعده، فعزّزت رواياته رواياتٍ أخرى رواها صحابة آخرون، وساهم في نشر سنن المصطفى صلى الله عليه وسلّم لأجيال جاءت بعده. ولعل هذ النصّ ممّا يرويه هو عن نفسه يطلعنا على الجهد الجبّار المتفاني الذي كان يبذله، وما كان يحتمل في سبيل غايته العلمية الجليلة، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد كان من أهل الصفّة: **"أن الناسَ كانوا يقولونَ: أكثرَ أبو هُرَيْرَةَ، وإني كنتُ ألزمُ رسول الله ﷺ بشِبَعِ بطْني، حين لا آكلُ الخميرَ ولا ألبَسُ الحَبيرَ، ولا يَخْدُمُني فُلانٌ ولا فُلانةُ، وكنتُ أُلْصِقُ بطني بالحَصْباءِ مِن الجوعِ، وإنْ كنتُ لأَسْتَقْرِئُ الرجلَ الآيَةَ، هي معي، كيْ يَنْقَلِبَ بي فيُطْعِمَني، وكان أخيرَ الناسِ للمسكينِ جَعْفَرُ بنُ أبي طالِبٍ، كان يَنْقَلِبُ بنا فيُطْعِمُنا ما كان في بيتِهِ، حتى إنْ كان لَيُخْرِجُ إلينا العُكَّةَ التي ليس فيها شيءٌ، فَنَشُقُّها فَنَلْعَقُ ما فيها"**.

رحم الله أبا هريرة ورضي عنه وجزاه خير الجزاء..

هل تأخر تدوين السنّة حتى عصر البخاري؟

هالَني وأنا أتابع الحالة الثقافية لشعوبنا العربية أنّ هناك سؤالا يظلّ دائم الحضور مهما تم إيضاح المغالطة التي يستند إليها، وهو: لماذا تأخر تدوين أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلّم إلى قرنين بعد وفاته، أي إلى عصر البخاري؟ بل وكثيرا ما يُردَف هذا السؤال بسؤال آخر وهو: هل بقيت الأمة لقرنين بغير سنّة وبغير أحاديث؟! وبالطبع فالسؤال الثاني أكثر سذاجة من الأول؛ لأنّ العمل بالسنّة لا يُشترط فيه وجود صحيح البخاري أو غيره من الكتب المصنّفة المبوّبة الجامعة، وقد كان جيل الصحابة يعيشون بالسنّة وهي فاشية بينهم حفظًا وسلوكًا، وكذلك جيل التابعين، فضلا عن الصحف التي دوّنوا فيها الأحاديث النبوية، وهو ما سنفصّل فيه بعد قليل.

المؤسف في الموضوع هو وجود بعض المسلمين الطيّبين الذين لا يعادون كتب الحديث ولا ينكرون السنن، ولكنهم يجهلون أنّ الحديث النبوي قد بدأ تدوينه قبل عصر البخاري بنحو قرن ونصف! ومن أجل ذلك أحببت كتابة هذه التدوينة التي تحاول جمع أسماء مَن بلغنا من أئمة دوّنوا الحديث النبوي وعناوين كتبهم، منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم وحتى نهايات القرن الهجري الثاني، أي قبل عصر البخاري؛ لأبيّن تواصل تدوين الحديث الذي كان موازيًا لجهود الحفظ الشفهي الذي عُرف به العرب منذ عهد مبكر جدّا.

ستجدون في القائمة التالية ذكرًا لأهمّ جهود التدوين من الأقدم فالأحدث، ومن هؤلاء: صحابة، وتابعون، وتابعوا تابعين، بعضهم وُلد وعاش في القرن الأول الهجري، وبعضهم وُلد في القرن الأول وتوفي في القرن الثاني، وقسمٌ آخر ولد في بدايات القرن الثاني وتوفي في أواخره أو في مطلع القرن الثالث، أي عندما كان البخاري ما يزال شابا يطلب الحديث! وذلك لتأكيد تواصل كتابة الحديث النبوي وتطوّرها منذ عهد مبكّر مع الحفظ الشفهي المعروف للحديث النبوي، مما يؤكد أنها جهود متواصلة لم تنقطع يومًا، ولم تبدأ كما يزعم هؤلاء في عصر البخاري، بل كانت ناضجة ومتطوّرة ومتداولة قبل أن يبدأ البخاري بطلب الحديث، ثم ساهم البخاري وجيله من أئمة الحديث بالمزيد من التطوير وتحديدا في مجال تجريد الصحيح المرفوع والتفنّن في التبويب والتـأليف وفقه التراجم وغير ذلك من ملامح الصناعة الحديثية في القرن الثالث.

وإليكم القائمة بالترتيب الزمني:

- الصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص (7 ق.هـ – 65): له الصحيفة الصادقة في الحديث.
- صحيفة الصحابي سمرة بن جندب (توفي 60 هـ).
- صحيفة الصحابي جابر بن عبد الله (16 ق.هـ – 78 هـ).
- صحيفة الصحابي نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي. مخطوط في الظاهرية (حديث 279)، والقاهرة (حديث 1557). وجزء منها في مسند أحمد.
- صحيفة الأشج، وهو تابعي ولد في خلافة أبي بكر الصديق. مخطوط في شهيد علي 539، وفي القاهرة (حديث 1920).
- صحيفة التابعي خراش بن عبد الله. مخطوط في شهيد علي 539، وفي برلين 1552.
- صحيفة التابعي همّام بن منبه (40؟–131 هـ). مخطوط في برلين 1384، والظاهرية مجموع 2/25، وشهيد علي 539.
- أحاديث التابعي أبي الزبير، وكانت صحيفة له. ثم جمعها أبو الشيخ الأصبهاني. مخطوط الظاهرية مجموع 53–3.

ومنعا للإطالة أذكر من التابعين وتابعيهم الذين دوّنوا ما كان يسمى "صحيفة" أو "جزءًا" أو "حديثا": الزبير بن عدي، أبو العشراء الدارمي، أيوب السختياني، يونس بن عبيد، أبو بُردة بُريْد حفيد أبي موسى الأشعري، هشام بن عروة بن الزبير، حميد الطويل، زيد بن أبي أنيسة، عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم.

ثم بدأ بعد ذلك عهدٌ آخر من التدوين الأكثر تنظيما في العصر العباسي، ومن هذه المصنفات:

- كتاب "السنن" و"التفسير" لابن جريج (80–150 هـ).
- "أحاديث" المثنى بن عبد الله (توفي نحو 150 هـ).
- سعيد بن أبي عروبة (70؟–156 هـ)، وهو من أوائل من صنّف في الحديث كتبا مبوّبة، روى كتاب "المناسك" عن قتادة، وله "التفسير".
- شعبة بن الحجّاج (82–160 هـ)، وهو من أوائل من بوّبوا الحديث في البصرة، وأفرد علما مستقلا لأحوال المحدّثين، وروي عنه "غرائب أحاديث شعبة" لمحمد بن المظفر بن موسى البزاز.

- مُجاعة بن الزبير (كان على قيد الحياة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري)، له "حديث"، مخطوط الظاهرية 4/35.
- إبراهيم بن طهمان، أبو سعيد الخراساني (توفي 163 هـ)، وصف ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" كتبه بأنها من "صحيح الكتب". وله كتاب مطبوع بعنوان "مشيخة ابن طهمان".
- فُليح بن سليمان (توفي 168 هـ)، قسم من أحاديثه في الظاهرية مجموع 7/124.
- الربيع بن حبيب الفراهيدي (توفي 110 هـ)، له "كتاب الآثار"، دار الكتب بالقاهرة.
- كُلثوم بن محمد بن أبي سدرة الحلبي (توفي تقريبا في الربع الأخير من القرن الثاني الهجري)، له صحيفة، مخطوطة في شهيد علي 539.
- جُويرية بن أسماء بن عبيد البصري (توفي 173 هـ)، له صحيفة، مخطوطة في شهيد علي 539.
- موطأ مالك بن أنس (93-179 هـ).
- جامع معمر بن راشد الأزدي البصري نزيل صنعاء اليمن (95-153 هـ).
- أحاديث سفيان بن سعيد الثوري (97-161 هـ) التي ما زال بين أيدينا جزء منها ومروياته مبثوثة في الكتب.
- عبد الله بن لهيعة (97-154 هـ)، له صحيفة ما تزال محفوظة في بردية في هايدلبرج.
- إسماعيل بن جعفر (130-180 هـ)، له جزء في الحديث، مخطوط في كويبرلي 428.
- عبد الله بن المبارك (118-181 هـ)، له كتاب "الزهد والرقائق"، "الجهاد"، "المسند"، "كتاب البر والصلة"، لمعظمها مخطوطات متفرقة في العالم ومعظمها مطبوع.
- نسخة إبراهيم بن سعد (108-182/183 هـ)، مخطوط في دار الكتب بالقاهرة حديث 1558.
- كتاب الآثار لأبي يوسف القاضي (113-182 هـ).
- أمالي أحمد بن حبيب الشجاعي السرخسي، ألفها سنة 184 هـ. مخطوط في الظاهرية، مجموع 62-5.

- كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني (131-189 هـ).
- جامع ابن وهب الفهري مولاهم المصري (125-197 هـ).
- مسند أبي داود الطيالسي (133-204 هـ).
- مرويات الإمام محمد بن إدريس الشافعي (150-204 هـ) المسندة في كتبه المتنوّعة كالأمّ والرسالة واختلاف الحديث.

ومنعا للإطالة أذكر أيضا ممن كتب وصنّف في الحديث من أهل تلك المرحلة: محمد بن فضيل (توفي 195 هـ)، سفيان بن عيينة (107-196 هـ)، وكيع بن الجراح (129-197 هـ) وغيرهم. وقد اعتمدت في معظم الأسماء التي في هذه القائمة على كتاب "تاريخ التراث العربي" لفؤاد سزكين رحمه الله، المجلّد الأول - الجزء الأول، قسم الحديث. إلى جانب عناوين أخرى أضفتها، فليراجعه من أراد المزيد من المعلومات عن تلك الكتب والشخصيات، وللتعرف على مصادر سزكين عنها.

ماذا نستفيد من استعراض هذه القائمة؟

نستفيد منها أن تدوين السنّة النبوية بدأ منذ عهد الصحابة، وظلّ متواصلًا ينقل اللاحق عن السابق بالرواية الشفهية المعضودة بالنسخ في الكتُب حتى عصر البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وأقرانهم من أهل القرن الثالث الهجري، أي الذين ظهرت مصنّفاتهم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلّم بنحو قرنين، ثم استمر الأمر للأجيال التي تلتْ هؤلاء.

ولو طالع الباحث كتب البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وأقرانهم لوجد أنّ مادتها مبثوثة فيما ذكرنا من صحف وأجزاء حديثية ومصنّفات متقدّمة عليهم، ولكنهم لم يكتفوا بحفظ هذه النسخ ولم ينقلوها كتابة فقط، بل كان الأساس هو الحفظ والرواية الشفهية، وكانت الكتابة مواكبة لها للمزيد من التدقيق والحفظ.

والنتيجة أنّ من يزعم أنّ تدوين الحديث النبوي قد بدأ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بقرنين فهو جاهل لم يطّلع على التراث الإسلامي، ويتحدث بغير علم. وبين أيدينا عشرات المجلّدات المحققة المطبوعة في الحديث والآثار جميعُها لأئمة عاشوا وماتوا قبل أن يكتب البخاري صحيحه!

ومن يراجع كتب الحديث وعلومه سيدرك أنّ ما ذكرناه هنا هو غيض من فيض، فقد بات تقليد "تقييد العلم بالكتابة" ممارسة شائعة لدى المسلمين الأوائل من الصحابة والتابعين. ومن أراد الاطلاع على ما روي حول هذا التقليد فليقرأ "باب ذكر الرخصة في كتابة العلم" من كتاب "جامع بيان العلم وفضله" للإمام ابن عبد البرّ، وكتاب "تقييد العلم" للإمام الخطيب البغدادي.

هيّا بنا نحرق كتب التراث!

ليس كحرق إمام الأدب أبي حيّان التوحيدي لكتبه "لقلّة جدواها وضنّا بها على من لا يعرف قدرها بعد موته" كما قال في رسالته إلى القاضي أبي سهل. ولا كحرق إمام العربية أبي عمرو بن العلاء لكتبه التي ملأت بيته حتى السقف فتنسّك وحرقها. ولا كحرق أبي سليمان الداراني الذي "جمع كتبه في تنّور وسجرها بالنار ثم قال: والله ما أحرقتك حتى كدت أحترق بك"! كلا.. إنّه حرقٌ من نوع آخر، إنّه حرق العبيد الغارقين في التبعيّة لِما لا يعرفون قدره، كالسائمة التي تأكل صحائف العلم؛ فلا هي انتفعت بما فيها ولا أبقتْ عليها لينتفع بها من يقرؤها!

تنطلق من حين لآخر صرخات موغلة في الجهل تنادي بتجاوز كتب التراث، وتحديدًا كتب السنة والعلوم الشرعية بمختلف مجالاتها، واللحاق بركب العلم. يقولون: "لقد حفظ الله بين أيدينا كتابه الكريم، ولدينا العلوم الحديثة المتطوّرة، فما حاجتنا لشيء غيرها لنهتدي ونقيم حياتنا؟ بإمكاننا أن نتوجه إلى القرآن مباشرة دون الاستعانة بشيء من كتب التراث الديني المليئة بالغثّ، ونحن نمتلك اليوم أدوات قراءة أكثر تطوّرا من السابق". وهي مقولة مشحونة بقدر هائل من الجهل وخفّة العقل، إذ لا يصدر هذا الكلام عن عارف بأحوال الأمم وتواريخها، وبدين الإسلام وطبيعته، وبطبيعة هذه العلوم التي نقلها لنا السلف.

هل يمكننا الاستغناء عن التراث لفهم القرآن؟

تعالوا بنا نجرّد هذا الراغب بفهم القرآن لوحده من كل عناصر "التراث" الذي يدعو إلى نبذه وحرقه. ولنبدأ بعلوم العربية؛ كاللغة والنحو، فهل يعلم من يدعو إلى نبذ كتب التراث أنّه يتحدث اليوم لغة لا تكاد تشبه لغة العرب التي نزل بها القرآن في شيء؟ وهل يعلم أن الأدوات التي سيستخدمها في فهم كتاب الله منقولة لنا في هذا التراث الذي يدعو إلى حرقه، وأنّ من نقلها هم أئمة العربية وأئمة الدين؟ فمن أين له بمعرفة معاني مفردات القرآن وحدها؟ وكيف سيعرف وظائف الحروف المختلفة وإعراب الكلمات بحسب مواضعها في الجملة؟ ومن ذا الذي اعتنى هذه العناية الفائقة بالنصّ القرآني فوضع له الشكل وكل ما يخدم النصّ ليعرف صاحب هذه الدعوى قراءته؟! بل كيف كان يمكن أن يتلو القرآن (ولا أقول يفهمه!) لولا علوم القراءات التي حفظها السلف جيلا بعد جيل وقيّدوها بكتب التراث

ونقلتْها صدور الحفظة؟ إنّ كل علوم العربية هذه وما يدور حولها لم تكن لتصل إلى صاحب هذه الدعوى ليمارس تأويلاته المعاصرة على النصّ القرآني لولا حفظها في كتب التراث التي يدعو إلى تجاوزها!

ولننتقل الآن إلى سائر علوم القرآن، ومنها علم التفسير، وما يحمله من روايات أهمها المروي عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم، وروايات أسباب نزول الآيات، وما نُقل عن الصحابة ومن بعدهم من التابعين.. كيف يمكن فهم ذلك القرآن، الذي وصفه علي عزّت بيجوفيتش بحقّ بأنّه "حياة"، كيف يمكن فهمه دون حفظ السياق الذي نزل فيه؟ فإن كان صاحب دعوة تجاوزِ التراث يستعين بتلك المرويّات المنقولة في التراث لفهم القرآن، ثم يزعم أنّه مستغنٍ عنها؛ فهذه والله فضيحة علمية لا يُقدم عليها إلا جاهل بأبجديّات العلم!

ولعلّنا ننظر الآن إلى حال هذا الدعيّ، بعد أن جرّدناه من علوم العربية وعلوم القرآن التي نقلها لنا التراث، أليس حاله أشبه بالعجماء تقف أمام نصّ مستغلق على فهمها؟ بلى إنّه كذلك، وهو غير قادر على فهم كلمة واحدة من كتاب الله بدون ذلك التراث!

ثم إنّ من ضمن التراث الذي يدعو بعض الجهّال إلى نبذه "السنة النبوية الشريفة"، فيقول قائلهم: "إنّ السنة باتت مُعيقة لنا عن التقدّم". فما علاقة التقدّم والتأخر بالسنة؟ ألم يكن العصر الذهبي الإسلامي هو عصر الذروة في جمع وتدوين السنة النبوية؟ أم يُحيل هؤلاء فشلهم إلى التراث الذي يريدون التخلّص منه؟! ولا أريد التفصيل كثيرا في حاجتنا الأساسية للسنة ليس لفهم القرآن فحسب، بل لنقيم ديننا ونعمل به، فقد فصّلتُ ذلك في تدوينتي الأولى في مدونات الجزيرة تحت عنوان "القرآن وحده لا يكفي"، وطرحت هناك ثلاثة مستويات من الحجاج مع منكري حجّية السنة.

****

إنّ هؤلاء الذين يزعمون أنّهم يريدون "القفز" إلى النبع الأصيل المتمثّل بكتاب الله، ونبذ كل ما في تلك القرون من تراث، إنما يبحثون عن "سراب"، وستوصلهم قفزتهم تلك – لو صدقوا في مزاعم نبذ التراث عن آخره – إلى شيء لا علاقة له بدين الله. وهم حين يمارسون تأويلهم بمعزل عن مرويّات السنة والصحابة والتابعين وسائر علماء الأمة العدول، فهم إنّما يؤلّفون دينًا جديدا، هو عبارة عن إسقاطاتهم المعاصرة وقل إن شئت "أهواءهم"، ولكنه شيء أبعد ما يكون عمّا نزل على محمّد صلى الله عليه وسلّم!

ونحن لا ننفي امتلاء هذا التراث عبر القرون بالغثّ وبالانحرافات الكثيرة، كالجدل الفارغ الذي أحدثه علم الكلام والفلسفة، وكترّهات بعض المتصوّفة وشطحاتهم وغلوّهم، وغير ذلك مما حدث لأسباب كثيرة يصعب حصرها هنا. ولكن وجود هذا الكم الكبير من الانحرافات ضمن كتب التراث لا يعني نبذها عن آخرها، فقد حفظ لنا التراث كتب السنة والمرويات المتعلقة بالقرآن وعلوم العربية وأخبار الصحابة وإجماعات كثيرة، وهي أهم ما نحتاجه لفهم دين الله والعمل به. وهؤلاء الذين يدعون إلى تجاوز هذا التراث، إنّما يعنون به في الأساس كتب السنة ومرويات الصحابة والسلف والأئمة من أكابر علماء القرون الأولى، بينما تجدهم من أكثر المهتمين بتراث متأخر عن ذلك كتراث الفلاسفة المسلمين وتراث بعض المتصوّفة، وهو ما طرأ عن النبع الأصيل من انحراف. إنّ هذا الذي لا يكاد يحفظ حديثا واحدا وينظر إلى كتب السنة باستخفاف، تجده يهتم غاية الاهتمام بنصوص غنوصية تنبهم فيها معالم الدين، ممّا يدل على أنّ مشكلته ليست مع كل التراث، وإنما مشكلته مع ما يحفظ معالم الدين من هذا التراث!

ولعلّ لهؤلاء عبرة في الدكتور جورج طرابيشي، فقد كتب كتابا سمّاه "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، زعم فيه أنّ العودة لمرويات السنة أدّت إلى تخلف الأمة، ولسنا نناقشه في هذا الزعم المغلوط، ولكنّ المفارقة المضحكة أنّه حين أراد في كتابه هذا إثبات سكوت الرسول صلى الله عليه وسلّم عن حوادث معينة وانتظاره لنزول الوحي فيها اعتمد بشكل أساسي على مرويات السنة في ذلك! أي إنّ طرابيشي اعتمد على "إسلام الحديث" في طريقه إلى "إسلام القرآن"، إذا أبحنا لأنفسنا استخدام مصطلحاته، فإنما الإسلام واحد. وهذا بالطبع دون إغفال مغالطاته الكبرى في الكتاب، وبأنّه أنفق صفحات طويلة فيه لإثبات أمور لا تؤثر على قيمة الاعتماد على السنة كمصدر تشريعي وكأحد تجلّيات الوحي الإلهي؛ فإثباته أنّ وظيفة الرسول هي البلاغ فحسب: **{مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ}** لا يتناقض مع كونه عليه الصلاة والسلام يبيّن للناس ما نُزّل إليهم كما أخبر الله عز وجل في كتابه: **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}**، ولا مع كونه أيضًا يزكّي المؤمنين ويعلّمهم الكتاب و"الحكمة" كما أخبر الله سبحانه في كتابه: **{لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}**.

إنّ النصّ القرآني عبارة عن حياة متكاملة، وليس نصّا فلسفيّا أو قانونيّا حتى يكون الرجوع إليه وتحليله كافيا – دون الاستعانة بأي سياق آخر – لفهمه، بل هذا لا يمكن في

حالة النصّ الفلسفي أو القانوني أيضا. وإنّما هو نصّ هداية وتزكية وتربية ودعوة وأحكام وحياة كاملة، لا يمكن فهمه إلا من خلال فهمنا للنموذج الاجتماعي الأول الذي نزل القرآن عليه؛ لغته وأفكاره وثقافته وتفاعله مع القرآن وكيفية تطبيقه له. ولقد كان التراث الإسلامي هو الذي حفظ لنا هذا السياق متعدّد الجوانب ونقله بنزاهة لن تجد مثيلا لها في أي أمة أخرى.

وإنّي لأعجب من هؤلاء المستخفّين بعلوم الحديث والرواية والجرح والتعديل وغيرها مما أنتجته الأمة، كيف لا يفخرون بهذا المنتج العلمي الضخم الذي تفرّدت به الأمة الإسلامية، فلا يسع العالم العاقل في عصرنا إلا الانبهار من المستوى التوثيقي العالي الذي وصلته الأمة الإسلامية في قرون مبكّرة. فهذا مالك يوثّق في "الموطّأ" السياق الاجتماعي القريب جدا من فترة النبوة ونزول الوحي، بمنهجية علمية ترى أنّ "الحياة" التي كان يعيشها المجتمع المدني هي الأقرب للمعهود في حياة الرسول صلى الله عليه وسلّم في المدينة، وبين هذه وتلك عقود قليلة. وذاك سيبويه المسلم الأعجمي، يقابل الأعراب الجفاة في أسواق البصرة، ويوثّق بمنهج علمي توصيفي لغتهم التي ما تزال تحافظ على نقائها، مع أشعار العربية في الجاهلية، ليترك لنا "الكتاب" الذي يعرف قيمته العلماء. وهذا ابن إسحاق وابن هشام وغيرهما يوثّقون لنا الحركة النبوية في بعديها الزماني والمكاني، ليضيف ذلك مساحة هائلة من الضوء لفهم القرآن ومرويات السنة وأحكامهما وفقههما. وذاك أبو عبيد القاسم بن سلام، يضع كتابه "الأموال" ليوثّق فيه مرويات السنة وغيرها حول إدارة الأموال وأحكامها، وليقدّم لنا صورا تطبيقية كثيرة يمكننا من خلالها فهم التوجيهات القرآنية المتعلّقة بالأموال. وغيرهم وغيرهم كثير.. إنما بنى اللاحق منهم على السابق، أفاد منه وتقدّم للأمام، لإدراكهم بأنّ العلم بالنصّ القرآني وبالوحي عموما لا يمكن أن يتم بالقفز فوق ما نُقل إليهم من مصادر علمية ونماذج تطبيقية ومرويات مسندة، لأنّها ستكون حينئذ قفزة إلى السراب.. فما بالنا بمن يريد القيام بهذه القفزة اليوم، بعد أكثر من أربعة عشر قرنًا من نزول الوحي!

أهل الحديث كما لم تعرفهم من قبل

يهدف هذا الفصل إلى تغيير الصورة النمطية المنتشرة حول أهل الحديث، إذ ينتشر في الأوساط التي لا تقرأ ولا تبحث وتكتفي بابتلاع المقولات الإعلامية التسطيحية وتبنّيها؛ أنّ أهل الحديث الذي اشتغلوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم جمعا وحفظا وفقها كانوا مجرّد حفظة يروون الأحاديث دون فقه لها، وأنّ كتبهم ليست سوى خزائن للحديث دون تمحيص وتحقيق ولا فقه للقرآن. وسأعرض هنا لنماذج يجهلها أصحاب هذه المقولة التسطيحية أو المتأثرين بها، مما سيكشف عن صورة مغايرة تماما للصورة النمطية المنتشرة في الأوساط غير العلمية.

****

الإمام أحمد.. هل كان مجرّد جامع للحديث؟

يظنّ بعض الناس أنّ الإمام أحمد بن حنبل كان مجرّد جامع للحديث، وكفى به شرفا، ولكنّا نعلم أنّ للإمام أحمد كتبا ورسائل ومسائل رويتْ عنه في شتى العلوم: كالفقه والفتاوى، والزهد والورع والفضائل، والتصنيفات الحديثية المتخصصة في موضوع واحد كالأشربة، وعلم الرجال، والعقائد وغيرها، ومعظم هذه الكتب والرسائل متوفر بفضل الله. وأنت حين تقرأ أنّ إمام الحديث المعروف مسدّد بن مسرهد، يرسل إلى الإمام أحمد بن حنبل ما أشكل عليه من مسائل القدر والرفض والاعتزال وخلق القرآن والإرجاء، تدرك جيّدا أنك أمام عالم كبير يُقصد لمعرفة أعقد القضايا التي كانت تثور بين النخب الفكرية في ذلك العصر. وقد روى الإمام الفقيه المحدّث أبو داود، صاحب السنن، عن الإمام أحمد مسائل كثيرة في الفقه جُمعت في كتاب واحد، تدلّ هي أيضا على أنّ الإمام أحمد كان فقيها مجتهدا له آراء فقهية يقصِد إلى معرفتها أهلُ الفقه وطلابه.

الإمام البخاري.. الفقيه الحاذق

ومن الأوهام المنتشرة اعتقادهم أنّ "صحيح البخاري" ما هو إلا كتاب جُمعت فيه الأحاديث التي حكم الإمام البخاري على صحّتها. والحقّ أنّ صحيح البخاري فيه أكثر من ذلك، ففيه فقه جليل يُستنبط من ترجمة البخاري للأبواب التي يوزّع الأحاديث عليها،

وهذه الترجمة هي عبارة عن فقه الرجل للحديث، وقد يكون فيها ردّ على بعض الآراء التي كانت سائدة في ذلك العصر، مع تقديمه لآيات كتاب الله في الاستدلال، سواء ليستدل بها على شيء، أو لتكون جزءا من عنوان الباب ثم تأتي الأحاديث لتبيّن مجملها كما قال تعالى لنبيّه صلى الله عليه وسلّم: {**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**}. فانظر مثلا إلى "كتاب الإيمان" في صحيحه، كيف بدأه بتعريف الإيمان بأنّه **"قول وفعل ويزيد وينقص"**، ثم شرع بإيراد الآيات الدالة على ذلك، مع جملة من أقوال السلف من الصحابة والتابعين. وللردّ على من يُخرج العمل من الإيمان بوّب فقال: **"باب من قال إنّ الإيمان هو العمل؛ لقول الله تعالى: {وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون}، وقال عدّة من أهل العلم في قوله تعالى: {فوربّك لنسألنّهم أجمعين عمّا كانوا يعملون} عن قول لا إله إلا الله، وقال: {لمثل هذا فليعمل العاملون}"**. وهكذا حاله في بداية كل كتاب من صحيحه، يعرض أولا الآيات ثم يشرع في بيان الأحاديث الواردة في الأبواب المختلفة في إطار الباب. ومن ثم فمن الخطأ الظنّ بأنّ الرجل كان مجرّد جامع حديث، ولكنه كان من قوم يعظّمون كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلّم المبيّنة له، وكان منهجه العلمي الاعتماد عليهما في بيان حقيقة الإسلام.

الإمام مسلم وبيان حقيقة الإيمان

وما يُقال عن البخاري يُقال عن الإمام مسلم النيسابوري، فقد أخرج في صحيحه عدة روايات لوفد عبد القيس الذين سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم عن الإيمان وأمور أخرى، وأورد أيضًا عدة روايات لحديث "بُني الإسلام على خمس". وقد يظنّ من ليس له في فقه الحديث نصيب أنّه يكرّر الرواية دون هدف واضح، وإنما كان مراد الإمام مسلم من ذلك إظهار اختلاف الألفاظ في الروايات، وهو اختلاف قيّم سيدلّنا على معنى الإيمان بالله، ومعنى الإسلام، وأنّ الإيمان هو الإسلام هو التوحيد. ففي بعض روايات وفد عبد القيس جاء تعريف الإيمان على النحو التالي: في رواية: **"الإيمان بالله، ثم فسّرها لهم، فقال: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّدًا رسول الله"**، وفي رواية: **"اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا"**. أما في روايات التعريف بأركان الإسلام فقد جاء في تعريف الركن الأول في رواية: **"على أن يُوحّدَ الله"**. وفي رواية: **"على أنْ يُعبَدَ الله ويُكفَرَ بما دونَه"**. وفي رواية: **"شهادة أنْ لا إله إلا الله وأنّ محمّدًا عبده ورسوله"**. وحاصل هذه الروايات كلها أنّ الإيمان هو الإسلام، هو شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّدا عبده ورسوله، هو عبادة الله وحده لا شريك له، هو التوحيد.

وأنّ هذه الألفاظ كلها متى ذُكر أحدها وحده تضمّنَ واستلزمَ سائر الألفاظ الأخرى، ومن يراجع كتاب الله تعالى سيجد الأمر هكذا تماما، وهو ما يدل على دقّة هؤلاء الرواة الذين كانوا يروون بالمعنى بما فقهوا من دين الله.

سنن الإمام أبي داود.. مقصد الفقهاء

أما سنن أبي داود السجستاني فهو كتاب لم يؤلّف قبله مثله كما يقول العلماء، وهو كتاب متخصص بشكل أساسي في الأحكام مع ترتيبه على الأبواب الفقهية، وما تميّز به أيضا أنّه جمع الأحاديث التي كانت مدار الاستدلال عند فقهاء الأمصار، وهو ما يدلّ على معرفة فقهية عميقة لأبي داود مما جعله على علم بأقوال الفقهاء. ومما يدلّ على الصنعة الفقهية في الكتاب أنّه كان يميل إلى اختصار بعض الأحاديث مقتصرا بذلك على موضع الاستدلال، وأنه لم يكن يكرّر الحديث إلا إذا كان يحوي زيادة تضيف معنى جديدا أو لفهم موضع الاستدلال. وقد وضع أبو داود نفسه **"رسالة إلى أهل مكة"** بيّن فيها منهجه في كتابه، وممّا جاء فيها: **"وربما اختصرت الحديث الطويل لأنّي لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرت لذلك"**. وقال: **"وأما هذه المسائل، مسائل الثّوريّ ومالك والشافعي، فهذه الأحاديث أُصولُها"**. وقال مبيّنا قيمة كتاب السنن: **"ولا أعلم شيئا بعد القرآن ألزم للنّاس أن يتعلموه من هذا الكتاب، ولا يضرّ رجلا أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب شيئا، وإذا نظر فيه وتدبّره وتفهّمه حينئذٍ يعلم مقداره"**. وليقرأ رسالته إلى أهل مكة من يريد معرفة منهج أبي داود العلمي في كتاب السنن.

عبقرية الإمام ابن حبّان

لا أخفي إعجابي الشديد بهذا الإمام العبقري، الذي أعتقد أنّ عبقريّته وجهوده العلمية ما تزال خافية عن كثير من أهل العلم فضلا عن غير المتخصصين. وتتضّح عبقريّته في كتابه **"المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطعٍ في سندها ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها"** المعروف باسم صحيح ابن حبان، ذلك أنّه وضعه بطريقة فريدة لم يُسبق إليها، وهي أنّه قسّم كتابه بطريقة أصولية، فجعل أحاديثه البالغ عددها 7447 حديثًا مقسّمة على خمسة تقاسيم وهي: **الأوامر، النواهي، الأخبار، الإباحات والأفعال**. ثمّ قسّم كل تقسيم منها إلى عشرات الأنواع الأصولية التفصيلية، فجعل الأوامر على 110 أنواع، والنواهي على

110 أنواع، والأخبار على 80 نوعًا، والإباحات على 50 نوعًا، والأفعال على 50 نوعًا. فانظر إلى هذه العقلية الفذّة التي نظرت إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم من حيث تقسيمه الأصولي، وانظر إلى المشقّة الكامنة في "فرز" 7447 حديث على 400 نوع أصولي، تختلف بعضها باختلافات يسيرة دقيقة، وهو ما يدلّك على أنّك أمام إمام مجتهد كبير.

وسأقتبس للقارئ نماذج من كلام ابن حبان في مقدمة كتابه ليقف على مضمون هذه الأنواع، فمن أنواع الأوامر مثلا: **"النوع الثالث: لفظ الأمر الذي أُمر به المخاطَبون في بعض الأحوال لا الكل"**. ومن أنواع النواهي: **"النوع الأربعون: الزجرُ عن الشيء الذي هو البيان لُمجمل الخِطاب في الكتاب ولبعض عموم السنن"**. ومن أنواع الأخبار: **"النوع السابع والثلاثون: إخباره صلى الله عليه وسلّم عن الشيء بالإيماء المفهوم دون النطق باللسان"**. ومن أنواع الإباحات: **"النوع السادس والأربعون: إباحة الشيء المحظور بلفظ العموم عند سبب يحدث"**. ومن أنواع الأفعال: **"النوع السابع: فعلٌ فعله صلى الله عليه وسلم مرة واحدة للتعليم ثم لم يعدْ فيه إلى أنْ قُبض صلى الله عليه وسلّم"**. وقد أبان ابن حبان في مقدمة كتابه عن هدف هذا التقسيم، فكان من الأهداف الرئيسية لهذا التقسيم أنّه أراد بذلك ألا يخرج المستدلّ بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم عن مقصوده، وقد وضع في سبيل ذلك أيضًا ترجمة لكل حديث في الكتاب، يقول في المقدمة: **"لأنّا قصدنا في تنويع السنن الكشفَ عن شيئين: أحدهما خبرٌ تنازع الأئمة فيه وفي تأويله، والآخر عموم خِطاب صعُبَ على أكثر الناس الوقوف على معناه، وأشكل عليهم بغية القصد منه"**.

أما الهدف الثاني فهو أنّه أراد لطلبة العلم حفظ السنة في الصدور وعدم الاعتماد على الكتب فقط، فطبيعة تقسيمه تحتاج إلى حفظ الكتاب ليسهل الوصول للسنن والأحاديث بحسب أنواعها، وشبّه ذلك بحفظ القرآن المقسّم إلى سور، فالأنواع بإزاء سور القرآن، والأحاديث بإزاء الآيات. قال في كتابه: **"وهذا هو الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن، ولئلا يعرّجوا على الكتبة والجمع إلا عند الحاجة"**. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يشرح ابن حبان أحيانا بعض الأحاديث، أو يتطرق لإشكال أو وهم بالتناقض فيناقشه بالأدلة، مما يدلّنا على رسوخ علمه وفقهه، وأنّه لم يكن مجرّد جامع للحديث، بل هو عبقرية إسلامية فذّة لم تأخذ بعدُ حقّها من الدراسة.

الأحناف.. أهل الأثر قبل أن يكونوا أهل الرأي

أحببتُ أن أختم عرضي لأهل الحديث بالتنويه لخطأ مقولة تسود في الأوساط التي لم تعرف للعلم والبحث طريقا، وهي إشادة بعض أدعياء العقلانية والتنوير بأئمة المذهب الحنفي، باعتبارهم "أهل الرأي" العقلانيين في مقابل "أهل الحديث" أو "أهل الأثر" المقتصرين على النقل. والحق أنّ أهم ما وصلنا من فقه الإمام أبي حنيفة النعمان، وصاحبيه محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف القاضي هو في "الآثار"، بل جاءت عناوين أهم كتبهم كذلك. ومن يطالع كتاب "الآثار" للإمام أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة، سيدرك أنّ الكتاب في الواقع آثارٌ مرويّة عن الإمام أبي حنيفة النعمان إمّا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن بعض الصحابة والسلف، فهو كله آثار كما يدلّ عليه اسمه. والأمر نفسه ينطبق على كتاب "الآثار" لصاحب أبي حنيفة محمد بن الحسن الشيباني، فهو يروي هذه "الآثار" عن الإمام أبي حنيفة. وقد كان أبو حنيفة من الأئمة المعظّمين للآثار الواردة عن الصحابة رضوان الله عليهم لا يخرج عنها، فضلا عن اتباعه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وممّا أُثِر عنه كما ذكر ابن حزم في "الإحكام" أنّه قال: **"ما جاء عن الله تعالى فعلى الرأس والعينين، وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعا وطاعة، وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم تخيّرنا من أقوالهم ولم نخرج عنهم، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال"**. فقد كان معظّما للسنن ولآثار الصحابة، وليس أدلّ على ذلك من روايته لها وحفظ تلاميذه لها عن طريقه وبنائهم الفقه عليها.

****

كان هذا الفصل إضاءات موجزة لجوانب خفيتْ عن بعض الناس حول أهل الحديث ومدوّنات السنّة، وذلك تحت تأثير دعاوى سطحية تحاول التقليل من شأن أهل الحديث ومؤلّفاتهم والخدمات الجليلة التي قدّموها للأمة الإسلامية، وعرضهم كأهل نقلٍ لا ميزة لهم غير حفظ الأحاديث وأسانيدها. وقد ظهر جليّا خطأ هذه المقولة، وأنّها لا تصدر إلا عمّن ليس له باع في القراءة والثقافة. وهذا يدفعنا إلى حثّ الشباب على عدم التسليم لأيّ مقولة يسمعونها، وإنما الواجب على من يرجو نهضة أمته أن يتمرّس بالبحث والقراءة، ليطّلع بنفسه على حقائق الأمور، ولا يسلّم عقله لمن لا يحترم المنهج العلمي.

العربُ أول من صنّف كتبَ الحديث

هناك شبهة سخيفة يطرحها بعض الطاعنين بالسنّة وهي أنّ الفُرس والأعاجم شكّلوا معالم الإسلام السنّي، باعتبار أنّهم أول من صنّف كتب الحديث ومن ثمّ أسسوا مضامين "إسلام الحديث"!

والمقصود بعض أشهر مصنّفي كتب الحديث المعتمدة: كالإمام البخاري ومسلم النيسابوري وأبو داود السجستاني والترمذي والنسائي وابن ماجة القزويني، فهؤلاء أصحاب الكتب الستّة المشهورة وغيرهم جاءوا جميعًا من بلدان فارسية وأعجمية كبخارى ونيسابور وسجستان وترمذ ونسا وقزوين. ومن ثم يَفترض مثيرو هذه الشبهة أنّ ما تضمّنته كتبهم يحمل أثر العنصر الفارسي خصوصا والأعجمي عموما في تشكيل عقائد الإسلام السنّي وشرائعه، وعلى هذه النغمة يعزفون!

وهي شبهة سخيفة تُنبئ عن جهل بتاريخ تدوين السنّة ممزوج بعنصرية مقيتة تجاه العناصر غير العربية، فلو أخذنا هذه الكتب الستّة مثلا، سنجد أنّ مادّتها الأساسية موجودة قبلها في الصدور العربية الشريفة التي حملت الحديث النبوي قبل ولادة أصحاب الكتب الستة ونقلته جيلا بعد جيل، وسنجد أحاديث البخاري وغيره موجودة في مصنّفات سابقة لعرب من الجزيرة وما حولها، فالعرب هم أول من حفظ الحديث وصنّف فيه بخلاف الاعتقاد الشائع الذي ينسب بداية التصنيف إلى قرنين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى شخصيات من مناطق غير عربية.

ومن هذه المصنّفات العربية التي احتوت على أحاديث جمعها بعد ذلك أصحاب الكتب الستّة وغيرهم:

- صحيفة همّام بن منبّه اليماني الصنعاني (40؟-131 هـ).

- أحاديث سفيان بن سعيد الثوري (97-161 هـ) التي ما زال بين أيدينا جزء منها ومروياته مبثوثة في الكتب.

- جامع معمر بن راشد الأزدي البصري نزيل صنعاء اليمن (95-153 هـ).

- موطّأ مالك بن أنس الأصبحي المدني (93-179 هـ).

- جامع ابن وهب الفهري مولاهم المصري (125-197 هـ).

- ما رواه محمد بن إدريس الشافعي المطلبي القرشي (150-204 هـ) سواء في كتاب الأم غيره، وقد جُمع بعد ذلك في مسند باسمه، واستقصاه البيهقي في "معرفة السنن والآثار".

- مصنّف عبد الرزاق الصنعاني اليماني (126-211 هـ).

- مسند عبد الله بن الزبير الحميدي القرشي المكي (؟؟-219 هـ).

- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني الذهلي (164-241 هـ).

فهؤلاء بعض أئمة العرب المسلمين المصنّفين الذين كانوا أوعية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم، جميعهم سبقوا أصحاب الكتب الستّة الشهيرة في التصنيف، إلى جانب غيرهم ممن فُقدت مصنّفاتهم، وإنّما ذكرتُ مَن لا نزال نحتفظ بشيء من مصنّفاته، والمقام يعجز عن حصر أوعية الحديث النبوي العرب في القرن الأول والثاني الهجريين.

يتضح إذن أنها شبهة ساقطة لا تصدر إلا من جاهل بتاريخ تدوين السنة، وأي مقارنة بين محتويات هذه الكتب وما رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم من أهل البلدان الأعجمية ستُظهر تطابقا كبيرا جدا في الروايات، ممّا يؤكّد على النزاهة العلمية التي تمتّع بها أمثال البخاري وغيره من الأئمة. ولا يضير هذه الحركة العلمية في القرن الثالث أنها كانت بارزة في بلاد فارس، فهذا شرفٌ لأهل تلك البلاد، وهو جهدٌ أضافوه على جهود من سبقهم من أئمة العرب الذي حفظوا الحديث وصنّفوه أول الأمر.

خاتمة

أرسل الله الرسل جميعًا ليُطاعوا {**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ**}، وجعل طاعة الرسول طاعةً لله عز وجل {**مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**}، وعلّق الهداية على هذه الطاعة {**وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**}، وعلّق دخول الجنّة على طاعة الرسول بعد طاعة الله {**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا**}، وجعل سنّته مرجعًا في حلّ النزاعات بين المؤمنين بعد كتاب الله {**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**}، وجعل عصيان أمر الرسول ونهيه كعصيان أمر الله ونهيه {**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا**}، وجعله صلّى الله عليه وسلّم أسوةً حسنة لنقتدي بها {**لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**}، وحذّرنا من مخالفة أمره عليه الصلاة والسلام ورتّب وقوع الفتنة والوعيد بالعذاب الأليم على من يفعل ذلك {**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**}، وأخبرَنا بأنّه يدعونا إلى ما يحيينا {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ**}، وبأنّ سنّته بيانٌ لما أجمله القرآن فلزم اتّباعها {**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**}، وأنّه عليه الصلاة والسلام ليس مجرّد تالٍ للكتاب، بل يشتمل تبليغه للوحي تزكية المؤمنين وتعليم الكتاب وتعليم الحكمة {**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ**}. ومن ثم فقد وجب اتّباع تعاليمه وسنّته وهَدْيه، وقد جعل سبحانه اتّباعه دليلا على حبّ الله عزّ وجلّ {**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**}، ثم رتّب على طاعته بعد طاعة الله هذا الفوز العظيم وتلك الغاية الشريفة {**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا**}.

هل تصوّرت قيمة الرسول صلّى الله عليه وسلّم الآن؟

فإذا تيقّنت من هذه المنزلة الشريفة للنبي صلى الله عليه وسلم فماذا تنتظر؟ كيف لا تنكبُّ على معرفة سننه وهديه وحياته وعظاته وأقواله وأفعاله ومبادئه وسلوكه وسائر أحواله لتتأسّى بها؟ كيف لا تفعل ذلك وبين يديك من تراثه المعتنى به ما لم يتحقق لأي إنسان في تاريخ الإنسانية؟! كيف تمتلئ مكتبتك بروايات من جميع أقطار الدنيا وبكتب

فلاسفة العالم ومفكريه ولا تحتوي على الأقل الكتب الستّة التي تشتمل على قدر كبير من سنّته إلى جانب كتب السيرة والسنّة الأخرى؟!

وكلمة أخيرة: ما زلتُ أعتقد أنّ خدمة السنة النبوية المطهّرة في التصنيف لا تزال قاصرة عن المطلوب في عصرنا هذا، وهذا هو دور الشباب المثقف الواعي، أن ينهل من هذه الذخائر النفيسة من كتب السنة ليقدّمها لنا مصنّفة في مختلف المجالات والموضوعات: الفلسفة، الحقوق، الأدب، اللغة، علم الاجتماع، علم النفس، التاريخ، الاقتصاد وغيرها من المجالات التي يمكن للباحثين فيها أن يجدوا في السنة المحفوظة مادة دسمة لتقديم الأطروحات العلمية المبدعة، والتي تخدم البشرية بأسرها لا المسلمين فحسب، وسيكون هذا من أدوات الدعوة إلى دين الله، حين يُحسن المسلمون عرضَ دينهم ويبيّنون للبشرية حقيقته بلُغة العصر.

شريف محمد جابر

عكا – 1439 هـ

لتقييم الكتاب على موقع الكتب Goodreads

https://www.goodreads.com/book/show/38448631

مراجع للتوسّع

من الكتب القديمة:

- **"الرسالة"** و**"جماع العلم"** - الإمام محمد بن إدريس الشافعي.
- **"السنّة"** - الإمام محمد بن نصر المروزي.
- **"معرفة علوم الحديث"** - الإمام محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري.
- من كتاب **"جامع بيان العلم وفضله"** للإمام ابن عبد البر اقرأ: **"باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف"** و**"باب ذكر الرخصة في كتابة العلم"**، يُقرآن معًا، فالجمع بين الروايات يوضّح الصورة، والكتاب كلّه مفيد.
- من كتاب **"الموافقات"** للإمام أبي إسحاق الشاطبي: من كتاب الأدلة الشرعية: **"الدليل الثاني: السنّة – وفيه عشر مسائل"**، وهي مسائل قيّمة جدًا.
- **"الروض الباسم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم"** - الإمام محمد بن إبراهيم الوزير.

من الكتب الحديثة:

- **"الأنوار الكاشفة"** – عبد الرحمن المعلمي اليماني.
- **"السنّة قبل التدوين"** – محمد عجاج الخطيب.
- **"أصول الحديث"** – محمد عجاج الخطيب.
- **"السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي"** – مصطفى السباعي.
- **"دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين"** – محمد أبو شهبة.
- **"تاريخ تدوين السنّة وشبهات المستشرقين"** – حاكم المطيري.